شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (١٨) ١٥/٤/٢٠٠٤





- عمدة لندن: أريد رؤية آل سعود مشنوقين!
- تحقيق حريق الحائر: هل يفتح ملف الفساد
- التياران الصحوي والوطني وحلف الأمراء
- موجة العنف تكسر مصداقية الحكومة
- الحكم بالردة على السحيمي: محاكمة النوايا

العملة الحجازية شاهد على غياب دولة كانت الأرقى في الجزيرة العربية



الحجاز دولة ابتلعها الإخطبوط النجدي



د. مي يماني

السعودية تعيش أزمة حكم وصراع أجنحة عنيف

في هذا العدد

الدولة الدينيوية

منذ زمن المؤسس الأول، كانت أزمة الدولة مرتبطة بتأسيس هيمنة التقنية على الايديولوجيا، بحيث يمكن للدولة أن تأخذ ذاتية خاصة، لأن وجودها المادي يملي عليها السير في خط تقني تطوّري يتصف أحياناً بالخطر الدائم على القاعدة الايديولوجية التي يرتكز عليها بناء الدولة.

إن التأسيس الايديولوجي للدولة لم يحسم ماهيتها العامة وإن بدا الأمر غير ذلك في الظاهر، إذ لم تكن هذه الماهية قابلة للفصل عن التطور التقني للدولة، الذي يحكم انجازها وتصورات رعيتها حول الوجود، فهذا التطوّر لا يفرض سمات نوعية للخط الانساني التي أبقت الدولة نفسها فيه، بل هو يسير الى لحظة نهائية تكون فيها المواجهة الحاسمة بين ايديولوجيا الدولة ومسارها التقني، وهذا يمثل خط الازمة المستمر..

ان احتدام الصراع بين حلقتي الايديولوجيا والحداثة التقانية كمبرر وجود واستمرار للدولة، كان يخبر على الدوام بأن ثمة حاجة قائمة لانتصار التعقيل على الايديولوجيا باعتبارها المايكروب الذي قد يتطلب وجوده في جسد الدولة في فترة ما من أجل إنجاز مهام محددة، فيما يصبح التخلص منه في فترة لاحقة ضرورياً حفاظاً على سلامة الجسد واستقامته.

لقد أولت الدولة السعودية عناية فائقة بشكلها الايديولوجي الفاقع وفي الوقت نفسه شدّدت على الارتماء في أحضان الحداثة بمعناها التقني المحض، وهذا التوفيق بصورته الظاهرية قد يكون أمراً لاغنى عنه خصوصاً إذا ما أريد من الايديولوجيا أن تكون مطوّعة بدرجة كافية تقنياً، بالرغم من النداءات المحذّرة من خلط الالهي بالشيطاني في مكوّنات الدولة.

حسم الدولة لخلطة متصالحة في مكوّناتها كان محاولة لتهيئة التعايش بين الايديولوجيا الدينية والشروط التقنية لعمل ماكينة الدولة ومؤسساتها ذات الطبيعة الدنيوية المحضة، الا أن ما حصل كان تشويّهاً عملياً بين المنزعين الايديولوجي والتقني داخل الدولة. فقد اجترحت مؤسسة الحكم دروباً وعرة في توجيه الدولة دينياً عن طريق فبركة روابط بين الاصالة والحداثة بالمعنى التقني، بحيث جعلت الدولة مخلوقاً هجيناً أو مسخاً بدون ماهية واضحة.

وفيما تزداد الاستقطابات الداخلية نحو اعادة الدولة الى سيرورة محددة دينية أو حداثية فإن الازمة تتفاقم بصورة دائمة، بعد أن فشلت المهمة التوفيقية في تحقيق نتائج حاسمة ومرضية للاطراف كافة. إن اضفاء الصفة الدينية على الدولة كما أجراه المؤسسين الأوائل لم ينجيها من تهمة الدنيوية، تماماً كما أن اضفاء الصفة الحداثية عليها كما أجراه المتأخرون لم ينقذها من تهمة الرجعية، فقد بقيت الدولة في منظور فريقي الدين والحداثة منقوصة وقاصرة عن الحصول على شهادة تزكية دينية وحداثية.

إن مشكلة الدولة الحقيقة لا تنحصر في كونها دينية أو حداثية بالمعنى التقني بل في توفير شروط الانتقال الى مرحلة تتطلب قوانين عمل وبقاء مختلفة، وهذا لا يعني الاضرار بالقيم الدينية أو الدنيوية بقدر ما هو الانتقاص من هذه القيم في عملية تكييف مشوّهة لبناء دولة كان يفترض أن ترى في التقدّم قيمة جوهرية لا بد من الايمان بها وأخذها بنظر الاعتبار.

إن تحويل القيم الدينية أو الدنيوية الحداثية الى مجرد تحصينات مؤقتة للدولة لمجابهة شروط التقدم والاصلاح لم يؤد في نهاية المطاف سوى الى انحلال هذه الشروط، لأن الدول تخلق أحياناً من تلك القيم حزمة ذرائع وكوابح أمام مرحلة لا تنوي الانتقال اليها أو القبول بشروطها. بكلمات أخرى، إن تشغيل القيم الدينية والدنيوية الحداثية بصورة صحيحة هو الذي يجعل من شروط تقدم الدول ممكن التحقيق، ولكن حين تصبح القيم عقبات في طريق التقدّم، تكون إزالة الزيف الملقى على هذه القيم شرطاً لتحريك عجلة الدولة نحو الامام.

ولعل بالامكان ربط ميل الدولة الى تطويع القيم الدينية والدنيوية لخدمة بأغراض السلطة ذاتها، حيث تتغير العلاقة بالقيم طالما بقيت السياسة الموجّه الحقيقي والوحيد. وحينئذ يصبح الحديث عن قيم مجرّدة حديثاً طوباوياً، لأن الدولة وضعت لنفسها منهجاً خاصاً في التعاطي مع القيم، ولها وحدها حق الاقتناء أو النبذ..

إن وجود الدولة واستمرارها لا يمكن تبريرهما بمقدار قدرة القائمين عليها في البقاء على قيد الحياة فترة أطول، وإنما تظل إمكانية الدولة على تطوير بناها بحسب الزمان الذي تحيا فيه شرطاً ضرورياً ومصيرياً.. فالصمود لفترات طويلة لا يعكس ظاهرة صحية بالضرورة، تماماً كما هو حال أغلب الدول الشرق أوسطية، فقد تبددت أسطورة الدولة العراقية الرائدة في معركة بغداد في الثامن من ابريل تاركة خلفها طيفاً من الاسئلة حول الهزيمة الخاطفة لجيش فرّ من لحظة المواجهة..

لقد أحلت الدولة التضحية بالتقدم، ولكنها في الوقت نفسه لم تنتصر لصالح الايديولوجيا الدينية أو الحداثة المبتورة، بل ظلت وفيّة لطريقة الاختباء وراء سواتر دينية وحداثية.. وهنا يكمن سر الدمار الذي لحق بخط سير الدولة نحو التغيير والاصلاح.

لم تواجه الدولة السعودية أزمة هوية وماهية كما هي عليها الآن، حيث يناضل كثير من القوى الاجتماعية والسياسية من أجل إعادة تركيب الدولة إما على أسس جديدة وتحديداً حديثة، أو إعادتها الى أسسها القديمة التي مثّلت شروط انجازها الأول، أي كونها دولة حاملة لرسالة دينية تبتغي توفير بيئة مناسبة لمزاولة وتطبيق الشريعة. وقد كان الاعتقاد بأن تقاسم المهام قد يخفف من غلواء النقد المتصاعد ضد الطبيعة الفقيرة لخطاب الدولة، على أن صياغة خطاب ديني حداثي لم يحقق اكثر من زراعة توترات مستقبلية، وبحكم الضرورة التقنية فإن هذا الخطاب من شأنه أن يعزز النزوع نحو التجديد، وليس العودة الى شروط الزمن الغابر، إذ أن فرص نجاح نموذج الدولة الدينيوية ضئيلة للغاية.

مفاجأة أبريل

موجة العنف تكسر مصداقية الحكومة

عـادت أجـواء الـتـوتـر مجدداً الى الرياض بعد فترة هدوء حذر، حيث بدأت منذ الخامس من ابريل سلسلة مواجهات مسلحة بين مجموعات العنف وقوات الامن السعودية. أسفرت المواجهة في شارع (إنكاس) بحي الروضة شرقي الرياض بالاسلحة الرشاشة عن مقتل شخص وإصابة آخر، وهما من غير المدرجين في قائمة الستة والعشرين المطلوبين، وأن أعمارهما في نطاق العشرين عاماً. وقد وقع الاشتباك عقب رصد الاجهزة الامنية إحدى السيارات المطلوبة التي فشلت هذه الاجهزة في ايقافها حيث باغتها المطلوبان باطلاق نار كثيف قبل ان يلوذا بالفرار، أعقبها عملية مطاردة استمرت لساعات، تخللها تبادل لاطلاق النار نتج عنه مقتل شخص وجرح آخر..

وضربت قوات الأمن طوقاً واسعاً حول المنطقة الواقعة خلف أسواق (بندة) على مقربة من طريق خريص الذي يخترق الرياض من الشرق الى الغرب، وجرت عمليات تمشيط واسعة لهذه المنطقة، حيث تمت مداهمة إحدى المنازل في المنطقة. وبحسب بعض المصادر المقرّبة من الاجهزة الأمنية، فإن الاخيرة فرضت حصاراً مشدداً على منزل يعتقد بأن أحد المطلوبين لجأ اليه، وأن قوات الطوارىء تنتظر نفاد ذخيرته قبل القيام بمداهمة المنزل واعتقال المطلوب، الذي زعم بأنه أحد المطلوبين الستة والعشرين ويدعى عبد العزيز المقرن، ولكن قوات الأمن قامت بالانسحاب بعد عدة ساعات دون ما يشير الى عثور هذه القوات على المطلوب.

وكان حصار شديد فرضته قوات الامن السعودية على مجموعة مساكن في شارع (إنكاس) يعتقد بأن عدداً من المطلوبين يتحصن بداخله، من بينهم أعضاء قائمة الـ ٢٦. ويعتقد أيضاً بأن هذه المساكن تضم مخازن للسلاح وقواعد تنطلق منها هذه المجموعة لتنفيذ عملياتها العسكرية، وقد قامت قوات الامن باخلاء المنازل المجاورة للمنزل الذي يعتقد بأن بعض المطلوبين يتحصنون بداخله.

وقد بدأت الاجهزة الأمنية في ما وصف بأنها عملية اختراق للجماعات المطلوبة وأنها في طريقها الى تفكيك هذه الجماعات، حيث بدأت قوات الطوارىء والقوات الخاصة بتكثيف عمليات التمشيط والمداهمة في شرق الرياض وبالتحديد في حي المنار وقامت بإغلاق جميع المنافذ المؤدية اليه، ويأتي هذا الاجراء عقب حصار طويل فرض على حي الزهرة داخل حي السويدي جنوبي الرياض. ووضعت القوات الخاصة عربات مجنزرة على الطريق المؤدية لسوق بندة مما يوحي بأن المواجهة لا تنحصر في عملية مطاردة لأحد المشتبه بهم، خصوصاً وأن عدد سيارات الاسعاف التي وصلت الى المنطقة ونقلها لمصابين قالت بعض المصادر بأنهم من رجال الامن الى جانب الاستعدادات الكثيفة والنوعية التي قامت بها الاجهزة الأمنية بما يوحي بمواجهة كبيرة مع مجموعة كبيرة من المسلحين.

أثبت الموجهات المسلحة أن العائلة المالكة أخفقت في مكافحة العنف مع غياب مساندة شعبية ووطنية

وفي منطقة الروابي شرق الرياض قتل أحد رجال الأمن داخل دورية الأمن التي أصيبت بقذيفة آر بي جي، فيما أصيب خمسة آخرون في تبادل لإطلاق النار في الثاني عشر من أبريل، وتمكن ثلاثة من جماعات العنف من الفرار، وفشلت أجهزة الأمن التي قامت بعملية المطاردة من القاء القبض عليهم.

وعلى عكس ما كان يعتقد بحصر مسرح عمليات جماعات العنف في شرقي الرياض، فقد كشفت الاجهزة الامنية في الثالث عشر من أبريل عن عمليات تفجير كانت هذه الجماعات تنوي تنفيذها. وقد ذكرت الاجهزة الامنية التي تواجدت بشكل مكثف بأنها عثرت على سيارتين مفخختين على بعد ١٤ كم من محافظة الشماسية في القصيم، التي كانت شهدت مقتل أربعة من رجال الأمن أحدهم برتبة نقيب في فجر ذلك اليوم على يد أفراد من هذه الجماعات بالقرب من مسجد عند مركز (أم سدرة) الأمني، قبل أن يلوذوا بالفرار، وقد أعقب ذلك بساعات قليلة قتل رجلي أمن على يد مجموعة أخرى أمطرت دورية الأمن بوابل من الرصاص. وقد أحدثت عمليتا قتل رجال الأمن صدمة لدى أجهزة الامن حيث جاء رد الفعل فورياً في محاولة لرد الاعتبار، حيث بدأت أجهزة الامن تكثيف نشاطها في أجزاء مختلفة من منطقة القصيم مستعينة بطائرات هليكوبتر بحثاً عن مسلّحين. وقد أسفرت عمليات التفتيش المكثفة عن اكتشاف شاحنتين محمّلتين بالمتفجرات قيل بأنهما كافيتان لنسف حي كامل مثل حي المحيا في الرياض، وقد جرى تصميمهما بطريقة دقيقة بحيث يمكن تفجيرهما عن بُعد، إضافة الى سيارة أخرى تحمل أسلحة متنوعة. وكانت السيارتان واقفتان داخل مزرعة على بعد ١٥ كم من الطريق الرئيسي، وقد تم اكتشافهما عن طريق الصدفة خلال مطاردة بعض المطلوبين.

وكانت عمليات مداهمة سابقة قامت بها أجهزة الأمن في حي الفيحاء بمدينة الرياض كشفت عن عدد من مخازن الاسلحة والمخابىء التي يلجأ اليها بعض أعضاء المجموعة. ولكن جريدة (الرياض) التي زارت فيلا يقطنها المطلوبون، فإن داخل الفناء يحتوي على ورشة مصغرة وقطع غيار حديثة، تتمثل في ٤ إطارات جديدة الى جانب مقابض حديدية وعديد من الاجهزة والادوات الخاصة بالسيارات والصدامات الربل، ولم تذكر الجريدة ما يفيد بالعثور على مخابىء للاسلحة. غير أن الجريدة ذكرت بأن المطلوبين استأجروا المنازل المحيطة بالفيلا من أجل التغطية على تجهيزات المواد المتفجّرة المستعملة في الشاحنات المفخّخة.

وكان تبادل لاطلاق نار كثيف وقع في مجمع سكني في الحي، وقد تأثرت واجهات المباني والمحال التجارية والمطاعم والسيارات وحتى غرف النوم بالاعيرة

النارية التي كانت تطلق بصورة عشوائية، خلفت مشهداً يثير الهلع بفعل الدمار والأضرار التي شهدها الحي، مما أثار الذعر في أوساط الاهالي القاطنين في هذا الحي، وقد بدا الخوف يسيطر على كثير من النساء والاطفال الذين كانوا في المنازل فيما كانت الحرائق تشتعل في العديد من السيارات بفعل كثافة الطلقات النارية، وكانت قوات الأمن تقوم باطلاق النار على بعض البيوت المجاورة للمنزل المطلوب اعتقاداً منها بأن هناك مجموعة أخرى مختبئة فيها او على تنسيق مع المطلوبين. وقد حاول بعض الآباء الاتصال عبر الهواتف للاطمئنان على سلامة أسرهم التي كانت محاصرة داخل الحي، وكانت صراخات النساء والاطفال تتعالى من أصوات الرصاص، ودوي انفجار صواريخ آر بي جي التي كانت تتجه صوب سيارات رجال الأمن، حسب أحد ساكني حي الفيحاء. وقد امتنع كثير من سكان الحي مغادرة مساكنهم في اليوم التالي نتيجة للذعر والهلع الذي أصابهم مما حدث، فيما قرر أبناء الحي عدم الذهاب للمدارس خشية من تكرار المشهد الامني في اليوم السابق.

وقد استمر تبادل اطلاق النار لمدة تصل الى ثلاث ساعات وتعدّت المواجهات محوّر العمليات لتمتد الى الاحياء المجاورة وهي الروابي والجزيرة والسلي في شرقي الرياض قبل أن تنتقل الى أحد الطرق السريعة بعد فرار احد المطلوبين بسيارة.

وقد جرى نصب نقاط تفتيش عديدة في طريق الرياض ـ القصيم السريع، وطريق أم سدرة ـ الزلفي وطريق أم سدرة ـ عنيزة وطريق أم سدرة ـ الشماسية، وقامت قوات الامن بتفتيش المارة فيما ظل قادة أمنيون بالتواجد بمنطقة القصيم في مسرح العمليات، بمساندة طائرات عمودية كانت تقوم بمسح المنطقة في عدد من المواقع التي يعتقد بأن المطلوبين هربوها اليها، كما فرضت قوات الامن طوقاً أمنياً في المنطقة الواقعة بين مخرجي ١٤ و١٦ بالدائري الشرقي حيث أغلق على إثره العديد من الطريق.

وفي مساء يوم الاربعاء الرابع عشر من أبريل سقط أحد رجال الأمن وجرح آخر في مواجهة مع مجموعة مسلحة، فيما جرت مطاردات واسعة لسيارات يقلها أعضاء جماعات العنف. إن هذه المواجهات المتكررة والتي حصدت أرواح العشرات من رجال الأمن وجرحت العديد منهم، لا تبعث على الاعتقاد بأن موجة العنف قد انحسرت بصورة شبه نهائية بحسب تصريحات الامير سلطان قبل أكثر من شهر، بل إن نوعية الأسلحة المستعملة واعداد المشاركين في هذه العمليات توحي وكأن هناك طريقا طويلاً لايزال أمام البلاد للوصول الى مرحلة إستتباب الأمن.

مما تجدر الاشارة اليه أن المتورطين في المواجهات هذه لم يكونوا مدرجين على قائمة المطلوبين الستة والعشرين، مما يبعث على القلق من وجود أفراد آخرين يعملون ضمن عمليات العنف والتي فشلت اجهزة الامن في رصدهم أو التعرف عليهم، وقد ذكر أحد شهود العيان بأن المشاركين من جماعات العنف في مواجهات حي الفيحاء وحده كانوا أكثر من عشرة أشخاص. وقد ذكرت مصادر أمنية بأنه بات من الصعب بعد المواجهات الاخيرة تحديد عدد المطلوبين الذي يفوق القائمة المطلوبة بأضعاف. وكانت السلطات الامنية قد اصدرت قائمة بأسماء (٢٦) مطلوباً، ورصدت مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات تساهم بالقاء القبض عليهم. وهي القائمة التي أعلنت عنها الاجهزة الأمنية بعد تفجيرات الرياض التي وقعت في مايو ونوفمبر من العام.

ثمة تطوّر خطير آخر في مسلسل المواجهات المسلّحة التي بدأت منذ الخامس من أبريل أن جماعات العنف أدخلت سلاح آر بي جي للمرة الأولى في معاركها، وهذا التصعيد يجعل المواجهات المسلحة شديدة الخطورة على المستوى الأمني، الأمر الذي يهز مصداقية بيانات وزارة الداخلية الهادفة الى زرع الاطمئنان لدى المواطنين عبر تأكيد قدرة أجهزة الامن على التعامل مع جماعات العنف.

سلسلة المواجهات الاخيرة تستدعي أجواء الرعب التي خلقتها تفجيرات الثاني عشر من مايو والثامن من نوفمبر عام ٢٠٠٣ في مجمعات سكنية في مدينة الرياض والتي أودت بحياة ٥٠ شخصاً على الأقل.

ضوء خاطف على المواجهات

ثمة عناصر رئيسية في سلسلة المواجهات المسلّحة التي بدأت في الخامس من أبريل، وهي على النحو التالي:

ـ أنها تمت في الغالب في الاحياء الواقعة شرقي الرياض المعروفة بكونها أحياء فقيرة، ومحافظة، وذات كثافة سكانية عالية، الى جانب الخليط الاجتماعي المتنوع، حيث يتحدّر قاطنوها من منطقتي القصيم والجنوب، الى جانب كون هذه الاحياء مطلّة على مخارج استراتيجية تتيح لهذه الجماعات سهولة الحركة والتنقل من والى العاصمة الرياض.

ـ أن المشاركين في المواجهات هم في الغالب من فئة العشرين عاماً، وأن تحصيلهم العلمي لم يتجاوز المرحلة المتوسطة او الثانوية العامة، وهذا يلمح الى أن هؤلاء تلقوا تدريباتهم في الداخل وليسوا بقايا الفائض الجهادي المنقول من أفغانستان.

ـ أن أعضاء المجموعة مدّربون على حرب الشوارع واستعمال أسلحة متطورة مثل آر بي جي ورشاشات ثقيلة، الى جانب تجهيز سيارات مفخّخة، وتزوير وثائق ولوائح خاصة تمكّنهم من التمويه على نقاط التفتيش والوصول الى أهدافهم، زائداً الاحتياطات الامنية الدقيقة والدعم اللوجستي والاستخباراتي الذي تتبعه المجموعة للخلاص من الرقابة او الكشف.

ـ أن ردود الفعل الصادرة عن هذه المجموعة للافلات من قوات الامن تنبىء عن شراسة غير متوقعة.. فبالرغم من أن المجموعة نشأت وأعدت لعمليات تفجير في أحياء يقطنها الاجانب حسب زعمهم، الا أن المواجهات المسلحة والاستبسال الشديد الذي أظهره أفراد المجموعة تكشف عن نزعة لا اخلاقية في هذه المواجهات، من خلال العشوائية في اطلاق النيران دون التفات الى كون هذه المواجهات تتم داخل احياء سكنية يقطنها نساء وأطفال وأبرياء.

ـ أن رحى المواجهات الاخيرة كانت تدور في الحاضنة الجغرافية للسلفية، أي القصيم والرياض، وأن المشاركين فيها هم من المصنّفين دينياً على التيار السلفي المتشدد، وهذا يشير جزئياً على الأقل الى اخفاق العائلة المالكة ووزارة الداخلية بوجه الخاص في احتواء جماعات العنف، منذ القاء القبض على عدد من رموز التيار الجهادي واعترافهم على شاشات التلفزيون.

ـ أن توالي المواجهات المسلحة والخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي أوقعتها جماعات العنف هزّت مصداقية الحكومة في مجال مكافحة العنف، حيث لم تسفر المواجهات عن تقدّم نوعي أو انتصار حقيقي للعائلة المالكة.. فقد سقط عدد من رجال الأمن ضحية مواجهات غير متكافئة، وتمكّن المطلوبون من الفرار بإستثناء بعض الاصابات.

ـإن أهم ما تلفت اليه المواجهات هو غياب بيانات المعاضدة التقليدية التي كانت تصدر من قبل القوى الوطنية في أوقات سابقة، وقد يأتي هذا الغياب كرد فعل على العائلة المالكة في مواجهة التيار الاصلاحي.. وهناك من استبدّل خيار المساندة العلنية للحكومة بتقديم تفسير لما جرى بما يتضمن إتهاماً مبطّناً للسياسات العامة التي تتبعها الدولة في معالجة مشكلة الأمن.

التعيينات الوزارية الجديدة: البحث عن مخلّص

أجرى الملك فهد في الثالث عشر من أبريل تغييراً وزارياً في قطاعات العمل والشؤون الاجتماعية والماء والكهرباء، حيث تم نقل الدكتور غازي القصيبي من وزارة المياه وأسندت اليه وزارة العمل التي كان على رأسها علي النملة الذي تسلّم حقيبة الشؤون الاجتماعية المستحدثة، فيما تم تعيين المهندس عبد الله الحصين وكيل وزارة المياه السابق على رأس الوزارة.

ترتبط هذه الوزارات الحيوية بقطاعات شديدة الحساسية كونها تلامس المشكلات اليومية والمباشرة للسكان، وفي ذلك تحدٍ جد خطير للوزراء الجدد، كون المهام الموكلة اليهم تتطلب جهداً فردياً استثنائياً. وفيما يبدو فإن بقاء سياسات الدولة ونظامها الاداري دون تغيير يناسب وطبيعة التحديات والمهام المنوطة بهذه الوزارات، يجعل من الصعوبة بمكان التنبوء بنتائج إيجابية يمكن لهؤلاء الوزراء تحقيقها.

هناك موضوعات كبرى تواجه هذه الوزارات: البطالة، الفقر، الموارد الطبيعية وأهمها الماء. فقد باتت معلومة الوتيرة المتصاعدة لحجم البطالة في البلاد، والتي تجاوزت معدلات قياسية، وبالرغم من اضطراب التقديرات الرسمية وغير الرسمية حيال نسبة عدد العاطلين عن العمل في السعودية، فإن قليلها خطير وكثيرها منذر بكارثة، وأن غياب احصائية دقيقة عن حجم البطالة يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الوزير الجديد، بالنظر الى الدراسات الاقتصادية التي أعدّها خبراء محليون والتي تحدثت عن نسبة تصل الى ٣٧ بالمئة من قوة العمل المحلية الكامنة.

إن معالجة مشكلة البطالة لا تتوقف على مجرد الكفاءة الادارية التي يتمتع بها الدكتور غازي القصيبي، بل هي تتطلب آليات جديدة وسياسة عامة تطال مجمل الجهاز الاداري للدولة، تماماً كما أن فشل الوزارة الجديدة في تسوية المشكلة جزئياً أو كلياً ليس مرتبطاً بفشل الوزارة أو الوزير وإنما بفشل الدولة في تهيئة ظروف مناسبة تعين الوزير وفريقه الاداري على إيجاد حلول حاسمة، إذ لا يمكن اختبار قدرات الأبطال وهم مكبّلين بالاغلال. إن التعويل على حيوية وجرأة الدكتور غازي القصيبي في التصدي لمشاكل وزارته، وهكذا تجاوزه للتدابير البيروقراطية المعيقة لعمل أغلب الوزارات ليس كافياً من أجل خلق انطباع متفاءل بأنه سيكون المخلّص القادم لمشكلة البطالة، فما واجهه في وزارة المياه سيواجهه أيضاً في وزارة العمل باعتبارهما تنتميان الى نفس الجهاز الاداري ومحكومتين الى نفس الاجراءات البيروقراطية، بل وتخضعان الى نفس العقلية القائمة على أساس مراكمة المشاكل وترحيلها للمستقبل دون حل. ولا ننسى الاشارة هنا الى أن النجاح الذي حققه الدكتور القصيبي في وزارة الصحة جاء في فترة طفرة اقتصادية تشهدها البلاد، وأن ما قام به حينذاك هو معالجة سوء تصريف الموارد المالية في القطاع الصحي، اما الآن فهو يواجه مشكلة شحة الموارد المالية الى جانب صناعة موارد جديدة.

من الناحية الفنية، تواجه وزارة العمل مشكلة العمالة الاجنبية، حيث يندرج في مهام الوزارة الجديدة معالجة مشكلة استقدام العمالة من الخارج والتي كنت تتم في العقود الماضية دون ضوابط صارمة، والتي بلغت بحسب الارقام الرسمية ٧ ملايين عاملاً، بما يشكل عبئاً كبيراً على دورة العمل المحلية وكيفية احلال العمالة الوطنية مكانها. نشير هنا الى أن مكتب الاستقدام كان تابعاً لوزارة الداخلية، وقد تم تحويله الى وزارة العمل، لأن الاولى كانت تتعامل من منطلق أمني مع موضوع استقدام العمالة، فيما ينتظر من وزارة العمل اخضاع عمليات الاستقدام لشروط فنية محضة. ويرجع بعض المراقبين مشكلة العمالة السائبة الى كون عدد من الامراء الحائزين سلفاً على ثقة وزير الداخلية حصدوا عشرات الآلاف من رخص الاستقدام، والتي أدت الى انتشار ظاهرة العمالة السائبة وشكلت غطاءً لعمليات مرابحة غير شرعية، أما حين يوضع الملف في عهدة وزارة العمل فسيتم تطبيق شروط صارمة على استقدام العمالة بحسب حاجة المشروعات المقترحة مع النظر الى إمكانية تغطية الحاجة من اليد العاملة الوطنية.

بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية، فإن أهم المهام المنوطة بها، هي معالجة مشكلة الفقر، وتنظيم أنشطة الجمعيات الخيرية تحت ضوابط صارمة، ووضع نظام للضمان الاجتماعي.

إن معالجة مشكلة الفقر لا تنحصر في تقديم معونات خيرية أو تخصيص مبالغ مقطوعة للأسر المحتاجة، بل تستهدف معالجة شاملة تبدأ من وضع تعريف محدد لمفهوم الفقر، على أساس الحد الادنى للأجور والحاجات الاساسية المطلوبة في المدينة او القرية أو الحواضر والارياف. ويترافق علاج مشكلة الفقر بوضع نظام للضمان الاجتماعي، لا يعتمد فقط على الاعانات والمساعدات الخيرية المتقطعة، وأخيراً وضع سياسة شاملة كفيلة بتوليد فرص عمل بحيث لا يحتاج فيها الأفراد المحتاجون للاعتماد على الضمان الاجتماعي او الوقوع ضحية مشكلة الفقر في المستقبل.

بالنسبة لوزارة المياه، فإن المشكلة وإن بدت ضامرة نسبياً حتى الآن الا أن ما تحمله للمستقبل ينذر بأزمة شديدة الخطورة، بسبب قلة المصادر المائية، وانخفاض منسوب المياه الجوفية في مناطق عديدة، الى جانب قلة الاستثمار المالي والتقني في مجال توفير الاحتياجات الاساسية من هذا المصدر الحيوي.. وكان الامير طلال قد نشر قبل أكثر من عقد رسالة اعتمدت على دراسات محلية أعدّها خبراء في مجال الموارد الطبيعية وفيزيولوجيون تحدّثوا فيها عن مجال هدر الثروة المائية والعشوائية في استعمال المياه في زراعة غير مربحة او غير اساسية فيما أمكن التعويض عن هدر المياه بإستيراد المنتوجات الزراعية من اجل حماية وتوفير المصادر المائية. ولاشك أن الاعلان عن مجلس للمياه على المستوى العربي مؤخراً يشير الى خطورة الأزمة التي تعاني منها عدد من البلدان العربية وعلى رأسها السعودية التي تكاد تنعدم فيها المصادر المائية.

إنتهازية سياسية ملكية

دعوا العائلة المالكة تواجه مازرعته من عنف وتطرف وحدها

دعوا وزير الداخلية وإخوته يحلّون مشكلة العنف والتطرّف وحدهم وبالطريقة التي يريدون.

لقد زرعوا زرعهم، فليخرجوا شوكهم بأنفسهم!

لماذا؟

بالرغم من أن من مصلحة الشعب أن لا ينحدر الى هاوية العنف، إلا أن العائلة المالكة تريد منّا أمرين متناقضين:

فهي من جهة تريد دعماً شعبياً لمواجهة العنف ودعاة العنف، وأن نتناسى في الوقت نفسه أنها هي من خلق العنف وساعده ودعمه ورعاه، وأن سياساتها هي التي أوجدت التطرف ولاتزال.

ومن جهة ثانية تريد منّا بعد أن تقضي على العنف، أن ندعمها في معركتها وهي تواجه دعاة الإصلاح فتقمعهم، وتزج بهم في السجون بتهمة العمالة للأجنبي، وكلنا يعرف من هو العميل، ومن هو الذي بيده بيع الوطن وأهله ومستقبل أبنائه!

قلنا للعائلة المالكة: إنك لا تستطيعين مقاومة العنف ومقاومة الإصلاح في آن واحد. فالأخير دواء، والأول داء. وضرب الإثنين يعني اختلالاً وتعامياً عن تشخيص المرض بحيث تساوى الداء والدواء. فلماذا نكافح العنف شعبياً، إذا كنّا نعامل على أساس أن لا فرق بيننا وبين من يفخخ السيارات والمصاحف ويفجر الأماكن العامة ويقتل رجال الأمن؟

العنف والتطرف لا ينميان إلا في بيئة مريضة. والأمراء لا يريدون معالجة البيئة، بل المعالجة السطحية للمرض عبر العنف. إذن: فلتجرب وزارة الداخلية وأميرها قمع العنف بوسائلها، وليبتعد المواطنون عن المعركة، لنرَ أية حلّ يستطيعون تقديمه! إذا كانوا لا يريدون استخدام دواء (الإصلاح)!

قلنا للأمراء وقالها الناصحون الإصلاحيون: إن بيئة العنف تتطلب زمناً طويلاً لكي يقضى عليه، ولكن الغباء الملكي بلغ أقصاه. فلم يكد يقضَ على العنف سطحياً أو يخفف منه خلال الأشهر الماضية، حتى بادروا الى توجيه عنفهم الى الإصلاحيين! وخرج علينا سلطان محللاً بأنه قد تم القضاء على ثمانين بالمائة من العنف! هكذا بكل بساطة! وكأنه يريد القول بأن الأمراء قد فرغوا من العدو العنفي، وجاء الدور على الآخرين الإصلاحيين الذين أصبحوا عدواً جديداً!

إذن.. فلنرَ أين توصلنا هذه السياسة!

لماذا يصطف الإصلاحيون مع الحكومة في مواجهة عنف وتطرف صنعته؟!

دعوا الأمراء يغطسون في العنف والتطرّف وحدهم، لا رغبة في تحويل البلاد الى مستنقع، وإنما لكي يدرك الأمراء أن حلولهم خرقاء! لعلهم يرشدون!

دعوهم يصارعون الغول الذي نفخوا فيه الروح وأخرجوه من القمقم ولازالوا يراعونه ويرعونه!

دعوهم ولا تباركوا لهم الردّ عنفاً بعنف! فلقد نُصحوا مراراً في الصحافة وغيرها، بأن الحل العنفي وحده لا يجدي، ولكنهم لازالوا متأكدين بأن عصاهم الطويلة وسيفهم المسلول سيحلّ المشكلة عن آخرها!

هذا النظام لا يبحث عن اصطفاف شعبي إلا ليحوّله ضد الشعب، كما فعلوا خلال العامين الماضيين! فالإصلاحيون الذين رفضوا الضغوط الأميركية على البلاد وعلى العائلة المالكة، والإصلاحيون الذين حشدوا الشارع ضد التطرف والعنف انتصاراً للأمراء، هم أول ضحايا العنف السلفي والهمجية الملكية! فأصبحوا بين ليلة وضحاها متطرفين وعملاء!

لا يجب أن نكرر أخطاءنا الماضية.. لا يجب أن تصدر البيانات والكتابات المدينة للعنف - حتى وإن كنا لا نؤمن به - ولا يجب أن نفسح المجال للعائلة المالكة بدعمنا الشعبي لكي تستخدم القوة - مجرد القوة - لحل معضل نحن نعلم أنه لا يحلّ إلا بالإصلاح أولاً وتالياً.

سيصطف السلفيون مع النظام. وهذه عادتهم. فهم الوحيدون الجديرون بدعم آل سعود. أما الأكثرية فهي تتطلّع الى إصلاح بعد أن تخرج العائلة المالكة من تجربة العنف منهكة.

هذا هو الدرس الذي يجب أن نتعلّمه.

إنها ليست خيانة وطنيّة!

وليست دعوى الى العنف!

ولكنها معركة بين مستبدّ طاغ، وآخر متطرّف عنيف باغ!

فما شأن الإصلاحيين بهذا؟!

على الإصلاحيين أن لا يدخلوا معركة ويدعموا العائلة المالكة إلا بعد أن يتأكدوا من الثمن، وهو أن تعلن العائلة المالكة أنها بصدد الإصلاحات وتعلنها بصراحة وبتاريخ مجدول متى ستقوم بذلك، وبعد أن تطلق سراح المعتقلين الإصلاحيين، وبعد أن تزيد من هامش حرية الصحافة. أي بعد أن نتيقن أننا بعد (تخفيف) موجة العنف بصدد إصلاح حقيقي.

في الوقت الحاضر، فإن الأمراء لا يريدون سوى ضرب التيار العنفي ليتفرغوا للتيار الإصلاحي فيضربوه هو الاخر! فمن هو العاقل سياسياً الذي سيساعد العائلة المالكة على النجاح في مخططها وتسريع توجيه الضربة الى نفسه؟!

نحن أمام عائلة مالكة لا تستحق (نقولها بصراحة) أن يقف الى جانبها أحد. وإن التزام سياسة الصمت في هذه المرحلة أفضل. نقول ذلك لا خيانة ولا حباً في العنف! وإنما تسهيلاً لبرنامج وزير الداخلية الذي يريد أن يحلّ كل مشاكل البلاد بالعنف والقبضة الحديدية!

فلندعه وإخوته يكملون مشوارهم لوحدهم، حتى يعقلون.

والى ذلك الحين، فلتخرس الأصوات، وأن لا نقحم أنفسنا في معركة يكون الإصلاحيون هم الخاسر التالي فيها!

هل هي انتهازية سياسية؟!

ربما تكون كذلك!

ولكن هل هناك أكثر انتهازية من الأمراء بعد الذي فعلوه بالإصلاحيين؟!

سيستمر العنف بعكس ما تتوقع العائلة المالكة.

وستأتي الإصلاحات رغماً عنها بعكس ما تتوقع أيضاً.

هذا هو التحليل النهائي، طالما عدنا الى المربّع الأول.

تحليل سياسي

رأي

بلسان الامير نايف آل الشيخ

إن أردت الا التطوير وليس الاصلاح!

سمع أحد الأمراء في مجلس حضره وكان يتبادل روّاده أطراف الحديث حول الاصلاح السياسي في البلاد، وأورد أحدهم الاية المباركة (إن أردت الا الاصلاح ما استطعت) فما كان من الامير الا أن قطع حبل النقاش وراح يردد بل تطوير.. بل تطوير.. بل تطوير!

يسوء بعض الأمراء الاستماع الى كلمة إصلاح لأنها تبطن إتهاماً بالفساد، اعتقاداً منه بأن النظام يجسّد الحكم الصالح بالمعنى الشرعي.. لقد ظل هذا الزعم رائجاً لفترة طويلة، وكان له مستقبلون كثر، وقد أخذوا به، بل وغضّوا البصر عن اقترافات العائلة المالكة بفعل وابل العبارات الدينية التي كان يطلقها رجال المؤسسة الدينية، والمحذرة من (الفتنة)، و(شق الصف ووحدة الامة)، و(الخروج عن جادة الحق).. وقد نجحت العائلة المالكة بفعل الاسناد الديني الكثيف والمتواصل في إخماد ظواهر السخط العام المتفجّرة بين فترة وأخرى كرد فعل على أوضاع سياسية واقتصادية.

وكما تخبرنا التجارب السابقة، فإن العائلة المالكة تلجأ الى الاستعمال الكثيف للخطاب الديني حين تواجه مشكلات تكون عاجزة عن حلها بطريقة سياسية وتقنية، أو تمس مشروعية السياسات العامة.. فقد لجأت العائلة المالكة الى المؤسسة الدينية لتسوية الصراع على السلطة داخل العائلة المالكة في الستينيات وانتصرت لجناح فيصل الذي انتهى بعزل الملك سعود عن السلطة.. وجرى إقحام المؤسسة الدينية لحل اشكالية الاستعانة بالقوات الاجنبية في حرب الخليج الثانية رغم مخالفة فتوى سابقة للمفتي الراحل الشيخ بن باز تحرّم الاستعانة بالقوات الكافرة من قبل نظام جمال عبد الناصر.. وزجّت العائلة المالكة بعلماء الدين في مواجهة التيار الديني السلفي المطالب بإصلاح الحكم.

ومنذ قررت العائلة المالكة في منتصف مارس الماضي الانقلاب على المسار الاصلاحي الذي كانت الغالبية الشعبية تسلكه كان متوقعاً أن يلعب علماء الدين دوراً عاضداً لتوجّه العائلة المالكة الجديد.. وإذا كانت ظروف الماضي تخفي طبيعة دور العلماء، واللغة الدينية التي يلجأون عادة اليها، وهكذا قوة التأثير التي يحدثونها في الاتباع، فإن الظروف الراهنة تكاد تكون من الوضوح البالغ بحيث يصبح الدور واللغة والتأثير معلومة سلفاً. إذ لم يعد حجب المعلومات بصورة كاملة ممكناً، كما لم يعد ممكناً استعمال عنصر المفاجأة، فالتاريخ يضخ من الأمثلة ما يكفي لمعرفة أصول اللعبة الداخلية، والادوار المتبادلة بين الدين والسياسة أو بين أهل الدين وأهل الحكم.

في قضية الاصلاح السياسي، القضية المحورية في السعودية منذ أكثر من عام، كان هناك طرفان رئيسيان يتجاذبان: القوى السياسية الدينية والليبرالية من جهة والحكومة ممثلة في العائلة المالكة من جهة ثانية. وقد ظل التجاذب محصوراً بين الطرفين، فيما كانت المؤسسة الدينية مستبعدة الى حد ما أو أن وقت إقحامها لم يحن بعد، على اعتبار أن النشاط الاصلاحي لم يصل الى مرحلة المواجهة، أو أن العائلة المالكة لم تستنفد بعد أدواتها في معالجة القضية، فقد أرخت العنان قليلاً للتيار الاصلاحي كيما يفصح عما يشاء من مطالب وأجندات، خصوصاً في فترة المد

تلجأ العائلة المالكة الى الاستعمال الكثيف للخطاب الديني لمواجهة مشكلات تمس مشروعية الدولة وسياساتها العامة

الاصلاحي المندفع من أرجاء البلاد كافة، وكان من الصعب حينئذ مباغتته في لحظة عنفوانه، وفي ظروف انشغال الدولة بظاهرة العنف المتفجّرة بصورة غير مسبوقة، والتي لم تكن الحكومة واثقة بدرجة كافية بقدرتها على تطويق العنف أو حتى التنبوء بما تخبىء الايام لها بفعل انتشار بؤر العنف على مساحة شاسعة من البلاد.

وكان هناك جهد حثيث من أجل القضاء المبرم على ظاهرة العنف، كأولوية كبرى قبل التفكير في فتح جبهات جديدة، وفي الوقت نفسه كان هناك تعويل على الزمن في إنهاك النشاط الاصلاحي عبر سلسلة تسويفات



صالح آل الشيخ: نسخة أخرى لنايف!

ووعود مؤجلة.. ولم يكن مصادفة أن تأتي ضربة التيار الاصلاحي عقب تصفية جيوب العنف بدرجة كبيرة، ولعل في تصريح الامير سلطان بالقضاء على ٨٠ بالمائة من جماعات العنف مؤشراً على الخلفية التي كان يستند عليها صانع القرار الأمني والسياسي في البلاد، والظروف الملائمة التي صنعتها عودة الثقة للعائلة المالكة بقدرتها على الامساك بزمام الأمر وبالتالي الدخول في مواجهة مع التيار الاصلاحي السلمي.

بيد أن هذه المواجهة تمت في أجواء مختلفة، وتحت تأثير شروط سياسية داخلية ودولية مختلفة، فالاصلاح السياسي لم يكن مطلباً شعبياً فحسب، فقد كان جزءاً حميمياً من خطاب القيادة السياسية في البلاد لفترة طويلة الى جانب كونه مطلباً خارجياً أيضاً.. ولذلك فإن العودة للوراء تتطلب تبريراً صلباً لا يكفي فيه مجرد تقديم تفسيرات سياسية مجردة، أو حتى إطلاق بيانات تقريرية، وتظل هناك حاجة دائمة وبخاصة في دولة قائمة على أيديولوجية دينية الى توجيه ديني للموقف السياسي يضفي عليه مشروعية خاصة، ويحجز جزءاً من ردود الفعل الساخطة.

وهذا في تقديرنا ما حصل مع إقدام الحكومة على ضرب التيار الاصلاحي والعودة الفورية الى نقطة البداية، فبعد اعتقال عدد من

رموز التيار الاصلاحي، والمصاحب لعدد من الاجراءات الصارمة ضد حرية التعبير والعمل الاهلي، كان هناك حاجة ماسّة لتوفير غطاء ديني يتكفل بتقديم ذرائع كافية لتقويض النشاط الاصلاحي من جذوره، ويسهم بدرجة أساسية في إعادة الاعتبار للمشروعية الدينية والسياسية المتصدعة للعائلة المالكة.

لقد قرأ أو سمع كثيرون كلاماً للأمير نايف وزير الداخلية حول موقفه من كلمة (إصلاح) وقد نشرنا على صفحات هذه المجلة في العددين الماضيين فقرات مما دار في مجلس أحد الاعيان بجدة، حيث أبدى الامير امتعاضه من كلمة (إصلاح) مشدداً على استبدالها بكلمة (تطوير) من أجل استبعاد الدلالات الكامنة في الكلمة الأولى، ونرجو الا يأتي من فصحاء اللغة داخل العائلة المالكة أو خارجها من يحذّر من الافراط في استعمال كلمة (تطوير) للايحاءات الدارونية التي تحملها كلمة (تطوّر).

على أية حال، فما قاله الامير نايف صار مطبوعاً على لسان بعض علماء الدين الذين باتوا يرددون عبارات الامير بحذفيرها، وكان مثيراً للسخرية أن يلهج عالم دين بعبارات متطابقة صادرة عن الامير، بما يكشف عن طبيعة التأثير الواقع على عالم الدين.. كيف اذا كان هذا العالم يقف على قدم المساواة مع الأمير وأن يكون عضواً في مجلس الوزراء.

ففي لقاء مفتوح في جامع الأمير فيصل بن فهد مع الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد، سئل عن موقف العلماء من الاصلاح السياسي، فأعاد الشيخ صالح آل الشيخ ما قاله الأمير نايف برفضه كلمة اصلاح وفضّل كلمة (تطوير) تماماً بنفس المعنى. واعتبر استعمال لفظة (الاصلاح) تلاعباً بالالفاظ واستعارة من الغرب، واعتبر مستخدميها بأنهم لا يعلمون الدين أو استعمالها لأغراض خاصة.. وقال بأن الاصلاح لا يعني وجود الفساد تماماً كما قال الامير نايف.. وان الاصلاح لا يعني ان ما قبله كان فاسداً.

ونقد آل الشيخ مطلب الملكية الدستورية وفهمها على أن يترك للناس أن يشرّعوا لنفسهم تماماً كما في البرلمانات الغربية.. وفسّر مطلب الاصلاح الدستوري بهذا المعنى على أنه إزالة للمرجعية الدينية.. وقال بأن هذه البلاد في الأغلب الأكثر جداً تخضع كثير من الاحكام الى متخصصة الشرع في التعليم والدعوة وغيرها.. ورفض ان يقبل مشاريع الاصلاح من أناس لا يعون الشرع.. ورفض الديمقراطية وقال بأن نظام الحكم في الاسلام لو فهم على وجه الخصوص فهو أعظم من الديمقراطية، وهو موكول الى أهل الحل والعقد.

وقال بأن الدستور و البرلمان و الديموقراطية ليسوا من الإسلام، وأن هذه الافكار لا تتماشى مع الاسلام وأن الحكم في الدين لله سبحانه و ليس للناس وما على الرسول إلا البلاغ.

هذه الاخضاعات المتكررة لمطالب الاصلاح السياسي تحت لغة دينية صارمة كالتي استعملها الشيخ صالح آل الشيخ رغم افتقارها للتأصيل الشرعي العميق، فإنها تمثل إستراتيجية دفاعية ثابتة لدى النظام السياسي في السعودية. فالشيخ هنا لا يقدّم تفسيراً دينياً مقنعاً بقدر ما يهدف الى زعزعة الأسس الحقوقية التي يستند عليها التيار الاصلاحي في مطالبه، بمعنى آخر نزع المشروعية عن المطلب الاصلاحي وإعادة تأكيد المرجعية السياسية والدينية للتحالف التاريخي بين العائلة المالكة وعائلة آل الشيخ.

ويسند المنزع المتنامي نحو تعزيز مرجعية التحالف الديني والسياسي تقاسم الادوار بين العائلتين المتحالفتين آل سعود وآل الشيخ. فبينما تضطلع الأولى بالامساك بمصادر القوة القاهرة، تتولى الثانية بإضفاء المشروعية الدينية على تلك المصادر، وبالتالي على من يمسك بها، باعتباره الحافظ للكيان الذي يتم بداخله مزاولة سلطة الشريعة. يلفت الى ذلك أيضاً تحذير مفتي المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء عبد العزيز آل الشيخ لمن يشككون (الأمة في قيادتها) وتصنيفهم في خانة (الأعداء حقاً)، ودعوته المفتوحة إلى الاعتصام بالقرآن والسنة، وطاعة ولاة الامر التي هي من معتقد أهل السنة والجماعة.

ولا عجب في ضوء ذلك التحذير أن يربط المفتي مصير الامة ببقاء قيادتها مؤكداً على أن (أعظم شيء تصاب به الأمة بعد دينها أن تصاب في قيادتها ومسؤوليها فتضيع الأمة وتختل الموازين وتعم الفوضى)، مشيراً إلى أن الشريعة الإسلامية (عندما أوجبت على الفرد المسلم وعلى الجماعة السمع والطاعة لولاة الأمر بالمعروف، إنما ارادت وحدة الأمة قبل كل شيء وسلامتها باجتماع كلمتها وتفرغها لعبادة ربها).

> **بعد اعتقال رموز اصلاحية كان هناك حاجة ماسّة لتوفير غطاء ديني يعيد الاعتبار للمشروعية المتصدعة للعائلة المالكة**

ومن اللافت، وفي الوقت نفسه المثير للسخرية، هو ذلك الادراج المفتعل لموضوع الاصلاح السياسي في عناوين صادمة كالتشكيك في الدين، أو المحاولة لزعزعة الاستقرار والنيل من القيادة، وهي عناوين بكل مضامينها الاتهامية تلتقي ليس عند حد نبذ الاصلاح فحسب، بل وتبرر البطش بدعاته. فحين يلجأ المفتي الى كليشات معلّبة من قبيل أن (الإصلاح لن يكون إلا بدين الإسلام) واصفاً من يشكك في ذلك بأنه (العدو)، يعلم تماماً بان هذا الاصلاح يعني به شيئاً محدداً وهو كما يفسّره لاحقاً بما نصه (فإصلاح الأمة لا يكون إلا بدين الإسلام وبقيادة تطبق هذا الدين وتنفذ شرع الله). ويعلل ذلك بأن (الأمة لا يمكن أن تستقيم بلا قيادة ولا يمكن أن تحيا حياة سعيدة بلا ولاية, وقد جعل الله الولاية رحمة, فرحم الله بها العباد, وفضلا تفضل به على الناس). وزاد: (الأوائل من هذه الأمة أدركوا هذا الأمر العظيم فجعلوا طاعة ولاة الأمر بالمعروف من معتقد أهل السنة والجماعة).



المفتي: متى يشمّ رائحة الإصلاح؟

وما إسراف المفتي في الحديث عن الاصلاح بوصفه مصدراً للفرقة الا حشداً لمزيد من أدلة الادانة ضد دعاة الاصلاح وتأكيد المرجعية السياسية والدينية للدولة. يقول المفتي: (نحن المسلمين أمة تنتسب الى محمد صلى الله عليه وسلم, فهو نبينا, وننتسب إلى هذه الشريعة, شريعة الإسلام, ويحكمنا كتاب الله مصدر توجيهنا ومصدر اعتزازنا وقوتنا, إذن فما بالنا معشر المسلمين ونحن نسمع بين آونة وأخرى آراء وافكاراً أراد بها مروجوها والمنادون بها تمزيق صفوفنا وجعلنا أحزاباً وشيعاً كل حزب يفرح بما لديه وكل حزب يحقد على الآخر).

فهذا النص يحتوي بصورة مكثّفة على مكوّنات الخطاب الديني الرسمي، فهو يصدر عن عقيدة تنزيهية نهائية يفترض أن تمثل مرجعية عليا ووحيدة للدولة والمجتمع، وتحتكر حق تفسير النص الديني وتملي نسقاً صارماً في العلاقات الداخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين المجتمع والسلطة، كما توصم دعاة الاصلاح بعناوين مختلفة (كالمروجين والمنادين بأفكار وآراء) بأنهم سعاة لتمزيق الصف وإشاعة الفوضى والكراهية. بكلمات أخرى، إن هذا الخطاب يجسّد على وجه التحديد أيديولوجية الدولة الشمولية.

بيان تضامني مع المعتقلين الاصلاحيين

إستنكار إتهامات الداخلية

اعتادت الحكومة على احتكار الكلمة الفاصلة في الشؤون الداخلية والخارجية، فلها الحق بزعمها في تفسير الوقائع والحكم عليها، وعلى الرعية القبول وتبني الموقف الرسمي.. وتتأكد دعوى الحكومة في امتلاك واحتكار حق التفسير والحكم على الحوادث حين تكون الحكم طرفاً أو خصماً، فحينئذ تصبح الجماعة الأخرى أو الخصم المقابل على خطأ بالضرورة بصرف النظر عن متبنياته ومطالبه.

في قضية اعتقال الاصلاحيين تبدو الصورة واضحة، فالحكومة ممثلة في وزارة الداخلية تصرّ على تقديم تفسير خاص للنشاط الاصلاحي عموماً كما تصرّ على فبركة مبررات خاصة لاعتقال عدد من الرموز الاصلاحية.. وبطبيعة الحال، فإن التفسير والمبررات تلك لا تلتقي أو تلامس حقيقة ما عليه النشاط الاصلاحي.. ولربما سمع وقرأ كثير من المراقبين والمهتمين بالشأن السياسي السعودي عن الموقف الرسمي من الاعتقالات ومن المطلب الاصلاحي الوطني عموماً، ولكن قلة ضئيلة من قرأت أو سمعت عن الموقف الشعبي. وقد لا يكون مستغرباً استحواذ البيان الرسمي على غيره، باعتباره الأعلى صوتاً والأكثر انتشاراً وفوق ذلك كله هو الحاسم والقاصم الذي لا يدع لغيره فرصة التعبير عن موقف مخالف.. ولكن هذه المرة قرر التيار الاصلاحي كسر التقليد الجاري بأن يفصح عن رأيه بصراحة نقداً وتوضيحاً للخلفية التي بني عليها قرار اعتقال الاصلاحيين، وتبديداً للتهم الموجّهة اليهم. وفيما يلي نص عريضة رفعتها مجموعة من رجال الوطن من مختلف القوى السياسية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان تضامن

فوجئنا نحن الموقعون أدناه في المملكة يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من المحرم لعام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين للهجرة الموافق للسادس عشر من مارس لعام ألفين وأربعة للميلاد، أن الأجهزة الأمنية قد قامت باعتقال بضعة عشر ناشطاً في الإصلاح الوطني عرفنا منهم: الشيخ سليمان الرشودي، أ. د. عبدالله الحامد، أ.محمد سعيد طيب، أ.د. توفيق القصير، أ. د. متروك الفالح، علي الدميني، د. خالد الحميد..وذلك بحجة: (إصدار بيانات لا تخدم وحدة الوطن وتماسك المجتمع القائم على الشريعة الاسلامية)، والمؤسف أن ذلك يتم في نفس الوقت الذي يُعلن فيه عن تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتبدأ ممارسة نشاطها بحضور مؤتمر حقوق الإنسان في جنيف.

وحيث أن البيانات التي تقدم بها هؤلاء المعتقلون وغيرهم تضمنت مطالب مشروعة تسعى لما فيه صلاح البلاد والمواطنين ونيل حقوقهم المشروعة، وهي الحقوق والواجبات التي ضمنتها الشريعة وأكدتها مبادئ حقوق الإنسان، وأكدت البيانات على التمسك بالمبادئ الثلاثة: الإسلام، ووحدة الوطن، والقيادة، ولا يوجد في هذه البيانات ما يخالف أنظمة وقوانين المملكة، وقد قدّمت بصورة رسمية معلنة إلى القيادة السياسية، ولقيت قبولاً رسمياً معلناً كذلك. لهذه الأسباب فإننا نرى أن مثل هذا الإجراء لا يخدم مسيرة الإصلاح في هذه البلاد، ولذلك فإننا ندعو إلى الإفراج العاجل عن معتقلي الرأي والضمير، وتسريع عجلة الإصلاح حماية للبلاد من المخاطر الجسيمة التي تحيط بها داخلياً وخارجياً. كما نطالب بتمكين المعتقلين بتوكيل محامين لهم ولقاء عائلاتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية تليق بهم.

إن كل غيور وحريص على مصلحة البلاد لا يمكنه إلا أن يتضامن مع هؤلاء المعتقلين، ويشارك في مطالب الإصلاح التي هي الضمانة الحقيقية لحماية الجبهة الداخلية وسد الثغرات التي ينفذ منها المتربصون شراً بهذه البلاد وأهلها. وشعوراً منا بذلك فإننا نعلن تضامننا مع هؤلاء المعتقلين ومع مطالبهم المشروعة. حفظ الله بلادنا من كل مكروه وسدد على طريق الخير خطوات الجميع، والله الموفق.

الأحد، الثلاثون من المحرم لعام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون للهجرة - الحادي والعشرون من مارس لعام ألفين وأربعة للميلاد.

الموقعون:

١. ابراهيم بن صالح العجرس
٢. ابراهيم حسن القطان/ تاجر
٣. إبراهيم عبد الله المبارك/ محام ومستشار قانوني
٤ . ابراهيم علي الشمر/ موظف
٥ . أحمد جاسم الداود/ اعمال حرة
٦ . احمد عدنان
٧ . إسحاق الشيخ يعقوب/ كاتب
٨. أسعد على النمر/ مدرس
٩. باسم عبد الله عالم/ محام ومستشار قانوني
١٠ . باقر على الشماسي/ متقاعد
١١. جعفر الشايب/ رجل اعمال
١٢. جعفر النصر/ موظف اهلي
١٣ جعفر حسن الشيخ/ موظف
١٤ . جعفر كاسب تحيفة/ مهندس
١٥. جمال أحمد الصالح
١٦. جميل حسن قرين/ موظف
١٧ . جميل محمد على فارسي/ رجل أعمال وكاتب
١٨ . جواد ابو حليقة/ ناشط اجتماعي
١٩. حاكم مطر العتيبي/ رجل أعمال
٢٠. حسن عبدالله سلطان/ موظف اهلي
٢١. حسن على البقشي/ مستشار قانوني
٢٢. حسين حسن ثامر العوامي/ محامي
٢٣. حسين رمضان القريش/ ناشط اجتماعي
٢٤. حمد إبراهيم الباهلي
٢٥. محمد بن دليم القحطاني/ داعية اسلامي وناشط اصلاحي
٢٦. حمد ناصر الحمدان/ كاتب
٢٧. خالد بن عبد الله الزعبي
٢٨. خالد سعيد الناجي
٢٩. خالد سليمان العمير
٣٠. خالد محمد الطاهر/ رجل اعمال
٣١. د. حسين مشهور الحازمي
٣٢. د. سليمان صالح الرشودي
٣٣. د. عبد الرحمن عبد الله الشميري/ استاذ التربية
٣٤. د. عبد المحسن محمد هلال/ أستاذ علاقات دولية
٣٥. د. ابراهيم محمد الجار الله/ رجل اعمال
٣٦. د. أحمد عبد العزيز العويس/ أستاذ جامعي
٣٧. د. حمزه بن زهير حافظ
٣٨. د. سامي عنقاوي
٣٩. د. عبد الله ابو سيف
٤٠. د. محمد بن ناصر السحيباني
٤١. د. محمد حسين العسكر/ موظف حكومي
٤٢. د. محمد علي الهرفي
٤٣. د.ابراهيم صقر المسلم/ أكاديمي بجامعة الملك فيصل
٤٤. الدكتور يوسف مكي/ كاتب
٤٥. الدكتور تيسير باقر الخنيزي
٤٦. الدكتور عادل سلمان الغانم
٤٧. الدكتور كامل علي العوامي
٤٨. الدكتور محمد الهرفي/ استاذ جامعي
٤٩. ذاكر على الحبيل/ كاتب وباحث
٥٠. رائد بن احمد الصالح
٥١. زكريا سعيد الشبر/ أعمال حرة
٥٢. زكي ابو السعود/ مصرفي
٥٣. سعد العمري/ موظف اهلي
٥٤. سعيد الجاروف/ موظف اهلي
٥٥. سعيد الغيثي/ موظف اهلي
٥٦. سلطان سعد العمهوج/ ناشط فى حقوق الانسان
٥٧. سلمان محمد الشيمري
٥٨. سليمان بن عبيد العنزي
٥٩. سليمان عبد الله السياري/ رجل أعمال
٦٠. السيد عبد الله بن السيد محمد الهاشم/ ناشط فى الشأن العام
٦١. سيف الدين فيصل الشريف/ رجل اعمال
٦٢. سيف بن عبد العزيز السيف
٦٣. شاكر الشيخ/ كاتب
٦٤. الشيخ د.عبدالاله بن حسين العرفج/ أستاذ بكلية المعلمين بالاحساء
٦٥. الشيخ عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك/ شيخ المدرسة الشرعية بالإحساء
٦٦. صادق ياسين رمضان/ رجل اعمال
٦٧. صالح ابراهيم الصويان
٦٨. صالح عبد الرحمن الصالح
٦٩. طاهرة حسين عبدالباقي/ موظفة
٧٠. عادل مهدي الجشي/ مهندس
٧١. عبد الرحمن عبد العزيز الحصيني
٧٢. عبد الرحمن عبد المحسن الذكير
٧٣. عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مبارك/ ناشط فى الشأن العام
٧٤. عبد العزيز بن محمد الوهيبي/ محام ومستشار إعلامي
٧٥. عبد العزيز عبد الله الهداب/ رجل اعمال
٧٦. عبد اللطيف بن محمد الملا
٧٧. عبد الله ابراهيم الكعيد
٧٨. عبد الله بن عبد اللطيف الحملي/ ناشط فى الشأن العام
٧٩. عبد الله بن محمد الناصري/ محام ومستشار قانوني
٨٠. عبد الله بن منصور الناصر
٨١. عبد الله فراج الشريف/ متخصص بالشريعة
٨٢. عبد الله يوسف الكويليت/ كاتب
٨٣. عبد المحسن بن حليت مسلم
٨٤. عبدالرحمن الربيش/ مهندس
٨٥. عبدالرحمن الملا/ ناشط اجتماعي
٨٦ . عبدالرحيم احمد بوخمسين/ مستشار قانوني
٨٧ . عبدالعزيز سنيد السنيد/ كاتب
٨٨ . عبدالقادر اليوسف/موظف اهلي
٨٩ . عبدالله على الفاران/ ناشط اجتماعي
٩٠ . عبدالله حسن عبدالباقي/ ناشط اجتماعي
٩١ . عبدالله حمد الحركان/ موظف
٩٢ . عبدالواحد المقابي/ مدير مستشفى
٩٣ . عبدرب الرسول احمد الغانم/ موظف
٩٤ . عدنان هاشم السادة/ شاعر
٩٥ . عصام حسن بصراوي/محام ومستشار قانوني
٩٦ . علوي حيدر السادة/ موظف
٩٧ . على العنيزان
٩٨ . علي حسن المستنير/عقيد متقاعد
٩٩ . على صالح الشيبان
١٠٠ . علي محمد الغذامي رجل أعمال/ ناشط إصلاحي
١٠١ . على ناصر الصباح/ كاتب
١٠٢ . عوض بن مجاهد العتيبي
١٠٣ . فؤاد عبدالله المحروس/ موظف
١٠٤ . فوزي سعود طناب/ مستشار قانوني
١٠٥ . قطيف عبدالله الجشي

تفاعلات الحكم بالردة على المعلم السحيمي

محاكمة النوايا

في الثامن من مارس الماضي أصدرت المحكمة العامة بالرياض صكاً قضائياً يشتمل على حكم بردة المعلم والكاتب المسرحي السعودي محمد بن رويشد السحيمي واتهامه بالاستهزاء بالدين الاسلامي ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم. وتضمن الحكم على السحيمي، الذي كان يعمل في مدارس ابناء ضباط القوات المسلحة في العاصمة الرياض، السجن لمدة ثلاث سنوات والطرد من الوظيفة اضافة الى ٣٠٠ جلدة مفرّقة.

وكاد حكم بالردة أن يصدر على المعلم السحيمي، وهو حكم يقضي بتنفيذ حد القصاص لولا استتابته مما نسب اليه ودعوته للاقرار بالشهادتين دفعاً لتنفيذ الحد الشرعي، ولذلك اكتفى القضاء بتنفيذ الحكم بالتعزير بدلاً من القصاص.

من الملفت في قضايا الردة عموماً في السعودية أن المحاكمات تتم في ظروف غامضة بدءا من توجيه الاتهام الى شهادة الشهود واصدار الحكم وتنفيذ الحد. وفي الغالب ما تبدأ المحاكمة بتوجيه أحد الوشاة من المتشددين الدينيين تهمة ضد أحد المختلفين معه في تفسير نص ديني أو رأي فقهي خاص، ثم تقوم المحكمة التي يرأسها عادة قاض متشدد بقبول الدعوى، وترتيب اجراءات الحكم، وجمع الأدلة، وتحصيل الشهادات التي تستند في الغالب على وشايات ومزاعم أشخاص متوافقين في الموقف الديني الذي عليه القاضي وصاحب الدعوى، وفي الغالب ما تنتهي المحاكمات الى تنفيذ أحكام بالقتل كما جرى في حق عدد من المواطنين في فترات سابقة، مع الاشارة الى أن بعض المحاكمات عقدت وأن أحكام القصاص نفذت داخل السجون.

وكانت المحكمة المستعجلة بجدة قد أصدرت في شهر يناير ٢٠٠٣ على المواطن اليمني (هايل المصري) حكماً بالاعدام بعد وشاية زميل له في السكن واتهامه له بسب الدين، وفور سماع هايل بخبر إعدامه حاول الهرب من قاعة المحكمة في الطابق الثالث، وقفز من النافذة مما تسبب في إصابته بجروح خطيرة.

السحيمي الذي نجا باعجوبة من حكم بالردة أكد على حقه في الدفاع عن نفسه، معتبراً حيثيات الحكم الصادر بحقه لم تكن مكتملة وإنما جاءت في بعض أجزائها مشوّهة، وهذا ما دفع به للعمل على نشر قضيته في مواقع الانترنت وأصبحت مادة للمنتديات الحوارية، بعد أن قام السحيمي بالتشاور مع أحد المحامين الذي شجّعه على نشر صك الحكم بوصفه مليئاً بمغالطات قانونية واضحة. وقد ذكر السحيمي مراراً للصحافة ولبعض المقربين منه بأن الصك الصادر في حقه اشتمل على الكثير من المغالطات والافتراءات وقال بأن من تولى عملية استجوابه كانوا محمّلين بأفكار مسبقة عنه بغرض تثبيت إدانته وكونه معروفاً بخصومته المعلنة ضد التيار الديني المتشدد، معتبراً ما صدر بحقه بأنه حكم مبيّت.

ونضع هنا نص الصك الصادر في حق المعلم السحيمي لاطلاع القارىء على حيثيات الحكم ثم تحديد الثغرات القانونية الواردة فيه.

نص صك الحكم

الحمد لله وحده وبعد لدينا نحن القضاة بالمحكمة العامة بالرياض سعود بن عبد الله آل عثمان وعبد اللطيف بن عبد العزيز العبد اللطيف ومحمد بن إبراهيم بن خنين حضر المدعي العام بدائرة الإدعاء العام بفرع هيئة التحقيق بمنطقة الرياض المدعو/فوزان بن محمد الفوزان وأدعى على الحاضر معه المدعو/ محمد بن رويشد رشيد السحيمي حسب السجل المدني رقم ١٠٠٢٤٣٠٩٤٨١ سجل الرياض قائلاً في تحرير دعواه إنه بناء على إفادات مجموعة من المعلمين والطلاب في المدرسة المتوسطة والثانوية بإسكان القوات المسلحة بطريق الخرج المتضمنة أقوالاً منسوبة للمذكور تطعن بشكل خطير في أمور دينية وأخلاقية وبناءً عليه تم تشكيل لجنة للتحقيق فيما نسب للمعلم من أقوال حيث اطلعت على شهادة ثلاثة عشر طالباً تضمنت إدلاء المعلم بأقوال خلاصتها إباحته للزنا واللواط وعدم تحريمه لهما إضافة إلى اعتقاده بجواز سماع الأغاني ومرافقة أقران السوء وحل شرب الدخان والقول بعدم الخوف من الله وإنما المطلوب محبته والقول بأن عورة المرأة تكمن في الفرجين فقط وجواز عمل المعاصي حتى سن الأربعين وإباحة العادة السرية كما اطلعت اللجنة على شهادة بعض المعلمين وأحد الإداريين في المدرسة التي تضمنت قوله بحل الدخان ووجوب السماح للطلاب بالتدخين وترديده قول صلى الله عليه وسلم حال ذكر الشاعرين المتنبي ونزار قباني والترضي على أستاذه في الدراسات العليا بقوله رضي الله عنه وأنه يقوم بإثارة الفتن بين القبائل وقد ناصحه أربعة من زملائه المعلمين حتى يكف عن ترديد تلك المقولات والمعتقدات وقد أقر أمامهم بأنه حداثي الفكر وعلل صلاته على نزار قباني بقصد إثارة الآخرين وعدم علمه بخصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد اقترح وضع أماكن خاصة بالمدرسة للطلاب المدخنين وقد نصحوه بالتوبة أو بالاحتفاظ بأفكاره وعدم نشرها إلا أنه لم يلتزم بذلك وقد انتهى التحقيق إلى توجيه الاتهام للمذكور وذلك للأدلة والقرائن التالية:

١ - شهادات زملائه المعلمين بالمدرسة من سماعهم له وإقراره أمامهم حين اجتمعوا لمناصحته بأنه حداثي الفكر وهو ما أيده بقوله بأنه يقصد الحداثه التي تعني مجرد الرغبة في التجديد في الشعر والأدب دون مساس بثوابت الشرع بينما الحداثه في

حقيقتها كما يعرفها معتنقوها بأنها نسف للثوابت جميعها ولا فرق بين القوالب الفنية والمنطلقات العقائدية.

٢ ـ شهادات الطلاب المرفقة بخط أياديهم وكذلك شهاداتهم المضبوطة بملف التحقيق المرفق لفه (٨٩) ص (١-٨) المتضمنة قوله بحل الزنا واللواط المحرمين من الدين بالضرورة إضافة إلى قوله بحل الغناء وشرب الدخان.

٣ ـ شكاوى أولياء الأمور المرفقة صورها.

٤ ـ شهادة الإداري بالمدرسة الذي يفيد بترديد المذكور لفظه (صلى الله عليه وسلم) على الشاعر نزار قباني.

٥ ـ تقرير اللجنة المرفق المتضمن قناعتها بما نسب للمذكور من أقوال وبالبحث عن سوابقه لم يعثر له على سوابق مسجلة وقد صدر خطاب صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ٢/٢٥٨٤٥س في ١٤٢٤/٠٥/٠٩هـ بإحالة المذكور مع المدعي العام إلى المحكمة الكبرى للنظر شرعاً فيما نسب إليه والتشديد في الادعاء ضده وبيان خطورة ما أقدم عليه وحيث إن ما يعتنقه المتهم من أفكار تشكل مصادمة لعقيدة الإسلام وقيمه وينكر حرمة ما هو معلوم حرمته من الدين بالضرورة ويسعى في نشر ذلك بين أبناء المسلمين دون اكتراث مما يشكل خطورة بالغة على فكر النشء وعقولهم ولا سيما في مثل السن التي كان يتعامل معهم لذا أطلب إقامة حد الردة عليه المتمثل في قوله صلى الله عليه وسلم (من بدل دينه فاقتلوه) لما تمثله أفكاره وأقواله من ردة عن الدين كتحليله للزنا واللواط واستهزائه بالمصطلحات الشرعية وترويج تلك المعتقدات بين أبناء المسلمين هذه دعواي.

وبسؤال المدعى عليه عما جاء في دعوى المدعي العام أجاب بقوله ما ذكره المدعي العام لا صحة له وكل هذه الافتراءات لا صحة لها إطلاقاً ولا يمكن أن تصدر من معلم عاقل ناهيك أن يكون مسلماً على مذهب أهل السنة والجماعة يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويصلي خمسه ويزكي ويصوم وقد حج أكثر من مرة ويحرم ما حرم الله ويحل ما أحل الله فكل هذه الأقاويل محض افتراءات مبنية على قيل وقال ونما وذكر وحسبي الله ونعم الوكيل لذا فإنني أطلب رد دعوى المدعي العام من إقامة حد الردة لأنه باطل شرعاً ونظاماً فقد نص الفقهاء على أنه إذا ثبتت ردته بالبينة أو غيرها فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لم يكشف عن صحة ما شهد عليه به وخلي سبيله ولا يكلف الإقرار بما نسب إليه لقوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) وحيث إن هذا يثبت به



القضاء السعودي، كعدل آل سعود!

إسلام الكافر الأصلي فكذلك إسلام المرتد ولا حاجة مع ثبوت إسلامه الكشف عن ردته وإذا كان الحال كذلك والمدعي العام لا يزال يرى ردتي مع ما أوضحته في محضر التحقيق وشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وحرمة الزنا واللواط وغيرهما مما هو معلوم من الدين بالضرورة فإن الأمر لا يخلو من حالتين : الحالة الأولى : إما أن المدعي العام يرى أن ما أدليت به في محضر التحقيق ليس إلا تهرباً من إقامة الحد الشرعي أو كما يقال (تقيه) وهنا أقول له ما قاله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد (هلا شققت عن قلبه).

الحالة الثانية: أو أن المدعي العام لا يرى قبول توبة المرتد إن كان يرى أنني قد ارتددت عن دين الإسلام عياذا بالله وهذا مذهب خطر يخشى على سالكه وهو إضافة إلى ذلك مخالف لنظام الإجراءات الجزائية حيث نصت المادة الثانية والعشرون على ما يلي: تنقض الدعوى الجزائية العامة في الحالات التالية: ما تكون التوبة منه بضوابطها الشرعية مسقطة للعقوبة لذا أطلب صرف النظر عن دعوى المدعي العام لما ذكر وحيث أن الأصل في المسلم السلامة وهذا يقين والقاعدة الشرعية تنص على أن (اليقين لا يزول إلا بيقين مثله) وعندي شهادات تزكية من بعض العلماء وطلبة العلم وزملاء وجيران تشهد بالله العظيم على محافظتي الكاملة على الصلوات في المسجد بل دعوتي إليها هكذا أجاب بعد سماع الدعوى والإجابة جرى سؤال المدعي العام ألديك بينة على دعواك؟ فقال لدي بينة وهي ما ذكر في لائحة الدعوى وما تضمنته أوراق المعاملة وأحضر للشهادة وأدائها كلاً من المدعو/ فؤاد بن محمد بن عبد الله الخليفة حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٣٧٥١١٥٨٩ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال أنا مدرس بمدرسة متوسطة الأبناء بطريق الخرج وأثناء عملي مدرساً بتلك المدرسة عام ١٤٢١، ١٤٢٢هـ كان هذا وأشار إلى المدعى عليه مدرساً معنا في المدرسة وأثناء اجتماعنا على الفطور أو نحو ذلك كان يتحدث عن التدخين وأن المسألة اختيارية وليس فيها تحريم وإنما عائده لقناعة الشخص يقبل أو لا يقبل مثله مثل السكر فإن قلنا إن السكر حرام بالنسبة لمرضى السكر فكذلك التدخين وأيضاً يعتز برموز الحداثه مثل القباني والغذامي وأيضاً لما توفى الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله قال أفل نجمكم وأثناء مناقشته عن اعتزازه بالحداثيين قيل له إما أن تترك هذه الأمور أو تسكت عن نشرها قال لن أترك اعتقادها ولكن لن أنشرها بين الطلاب وقيل له أثناء المناصحة كيف تصلي على نزار قباني فقال إنني لا أعلم أنه شعار خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم هذا ما لدي وبه أشهد كما أحضر المدعو سعود بن عبد العزيز بن محمد العفر حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٧٠٥٥٤١٨١ سجل دومة الجندل وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني من طلاب متوسطة وثانوية الأبناء وكان هذا وأشار إلى المدعى عليه يدرسنا التعبير في الصف الثاني متوسط وكان عمري أربع عشرة سنة تقريباً وكان يقول لنا بأن العادة السرية حلال والزنا واللواط والغناء حلال وما يذكره الشيخ سعيد بن مسفر من قصص كلها غير صحيحة وأن المقاهي هي بيوت العلم وكنت بالغاً أثناء سماعي لما قاله المدرس المذكور وعندما قال له أحد الطلاب عيب الزنا واللواط ليس حلالاً قال لماذا أبوك وأمك يفعلونه هذا ما لدي وبه أشهد كما أحضر المدعو فهد بن محمد بن سعيد آل مانع القرني حامل بطاقة أحوال رقم

١٠٦٢٣٦٠١٠٠ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال كنت أدرس في مدرسة متوسطة وثانوية الأبناء في السنة الثانية المتوسطة وعمري حوالي ثلاثة عشرة سنة وكان هذا وأشار إلى المدعى عليه يدرسنا مادة ا لتعبير ويقول إن الزنا والغناء حلال واسأل أمك وأبوك ماذا يفعلون وأن الإنسان يفعل ما يشاء حتى سن الأربعين ثم يتوب هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤاله هل كان بالغاً أثناء سماعه لذلك فقال لم أكن بالغاً وقتها كما أحضر المدعو/عبد العزيز بن عبد الله بن مصلح العتيبي حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٣٩٠٦١٩٢٢ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء في السنة الثانية المتوسطة وكان عمري حوالي أربع عشرة سنة وكان هذا وأشار على المدعى عليه يدرسنا مادة التعبير فقال إن الزنا واللواط حلال فقال له أحد الطلاب عيب هذا حرام فقال إذا كان حراماً اسأل أبوك وأمك ماذا يفعلون في الليل وقال إن العادة السرية حلال لأنها بينك وبين نفسك وأن المقاهي هي بيوت العلم وأن الرسول كان يغني ولكن المطاوعة سموه أناشيد في الوقت الحاضر هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤاله هل هو بالغ وقت سماعه لذلك فقال إنني كنت بالغاً وأعرف علامات ذلك كما أحضر المدعو/ عبد الرحمن بن علي ن سلمان الخثعمي لا يحمل إثبات هوية وهو معروف من قبل الشهود السابقين وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء في السنة الثانية المتوسطة وكان الأستاذ محمد هذا الحاضر يدرسنا مادة التعبير وقال لنا إن الزنا واللواط والغناء والدش والدخان حلال هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤاله عن عمره وقت ذلك فقال أربع عشرة سنة ولم أكن بالغاً وقتها كما أحضر المدعو أحمد بن عطية بن أحمد الزهراني حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٥٦٥٠٤٥١٥ وبسؤاله عما لديه من شهادة قال أنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء في السنة الأولى المتوسطة وكان هذا وأشار إلى المدعي عليه يدرسنا مادة اللغة العربية ويقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم غنا ولكن أغانيه نشيد وأن المطاوعة من زمان مسيطرون على البلد والإذاعة تضحك عليهم أما الآن مع أناشيد أم كلثوم وكان يقول إن الرسول كان يرعى الغنم في الجبل وينوب من يقوم عنه برعي الغنم من أجل أن ينزل تحت ويدخل الحانة من أجل أن يرى الرقص وشرب الخمر لكنه يصل مرهقاً وينام ويصحى في وقت متأخر ويلحق الغنم هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤاله عن عمره وقت ذلك فقال عمري ثلاثة عشرة سنة وكنت بالغاً وقتها كما أحضر المدعو رياض بن محمد بن مغرم الشهري حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٥٦٧١٦٥٣١ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء في السنة الأولى المتوسطة وكان هذا وأشار إلى المدعى عليه يدرسنا مادة اللغة العربية ويقول لنا إن الإنسان لا تحسب عليه المعاصي حتى يبلغ أربعين سنة وأنكم إذا رغبتم مرافقة رفقاء السوء راجع لكم فإذا أردتم أن تنحرفوا فهذا راجع لكم وأن الدخان حلال وليس حراماً والأغاني القديمة حلال هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤاله عن عمره فقال عمري وقت ذلك أربع عشرة سنة ولا أعلم هل كنت بالغاً أم لا كما أحضر المدعو أحمد بن حمود بن ناصر الجديع حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٢٢٤٩٤٨٣٣ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في مدرسة متوسطة وثانوية الأبناء وهذا وأشار إلى المدعي عليه من ضمن المدرسين وكان على خلق ويمتاز بالجد والصبر والقدرة على الحوار وفي يوم من الأيام دخلت على مجموعة من المدرسين في غرفة الوكيل وكان يدور بينهم نقاش حول الغناء فذكرت قول الله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) وقلت أقسم ابن مسعود بأن المقصود الغناء فقال إن قول الصحابي ليس بحجة وقلت إن الخلاف في هذا لا يثار عند من ليس له باع في العلم وفي مرة أخرى اجتمعنا نحن أحمد الغامدي وعبد الله المفرج وفؤاد الخليفة ومعنا المدعي عليه محمد السحيمي وأقر أنه حداثي الفكر وعندما ناقشته عن ذلك قال أنا حداثي الفكر ولكن لست من أصحاب الأفكار المنحرفة عن العقيدة كما أنه أقر بالصلاة على نزار قباني وعندما قلت له كيف نصلي على رجل فاسق فقال أنا أقصد إثارة الآخرين وقد ناصحته عن ذلك عدة مرات وطلب منه إذا كان لديه أي مسألة يريد بحثها فأنا مستعد بالذهاب معه لسماحة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله لمناقشته وكان ذلك عام ١٤٢٢هـ كما أنني قلت له إنك تقول لا مانع من إيجاد مكان لمن يدخن فقال إنني قلت هذا من أجل إن يأخذ الإنسان حريته ويترك التدخين عن قناعة هذا ما لدي وبه أشهد كما حضر المدعو/ عبد الرحمن بن صالح بن محمد العريني حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٢٩٦٦٦٠٧٨ وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء وهذا وأشار إلى المدعي عليه ضمن المدرسين وقد صلى على نزار قباني بقوله صلى الله عليه وسلم أكثر من مرة وناقشته في ذلك بقولي لا تجوز وقد قال إنني حداثي الفكر ولكنني لست مثل هؤلاء أي أصحاب العقائد الفاسدة هذا ما لدي من شهادة وبه أشهد كما حضر المدعو عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله المفرج حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٤٧٦٩٩١٨٤ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني مدرس في متوسطة وثانوية الأبناء وهذا وأشار إلى المدعي عليه من ضمن المدرسين وكان يثير كثيراً من القضايا فدار حديث حول التدخين فقال إن العلة ليست الضرر وإلا كان التمر بالنسبة لمريض السكر فيه ضرر فلا يتناوله كما أنه قد صلى على نزار قباني بقوله صلى الله عليه وسلم وعند مناقشته عن ذلك قال إنني لا أعلم أنها خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأنا قصدت من ذلك إثارة الآخرين كما أقر بأنه حداثي الفكر وعند مناصحته قال أنا لست مثل هؤلاء الذين يبحثون في العقائد هذا ما لدي وبه أشهد كما حضر المدعو محم بن عبد الله بن عبد العزيز مسعود حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٤٢٣٠٨١٢٠ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أدرس في متوسطة وثانوية الأبناء وقد دار حوار بين هذا وأشار إلى المدعى عليه وبين بعض الزملاء من الصلاة على نزار قباني وحضرت بعد انتهائه وسمعته يصلي على نزار قباني بقوله صلى الله عليه وسلم كما أن الحوار دار حول التدخين وفهمت منه أنه يرى حله ولكنه لم يصرح بذلك هذا ما لدي وبه أشهد فجرى سؤال الطلاب الذين حضروا عن أعمارهم في الوقت الحاضر فقالوا الآن بين السادسة عشرة والسابعة عشرة وبعرض الشهود وما جاء بشهادتهم على المدعى عليه رد قائلاً أما الشاهد فؤاد بن محمد الخليفة فهو خصم لي ولا أقبل شهادته وهو ممن أثاروا هذه التهمة الكيدية واحتالوا عليها بكافة الوسائل وأما الشهود عبد العزيز عبد الله العتيبي وفهد بن محمد القرني عبد الرحمن الخثعمي من ضمن من وقعوا الشكاية ضدي وتبنوا هذه التهمة في

بداية الأمر بإيعاز من بعض المدرسين كما هو موجود في دفتر التحقيق ثم فعلت عن طريق أولياء أمورهم إلى وزارة الدفاع فهم خصوم والخصم لا يكون شاهداً على هذا شهادتهم غير مقبولة وأما رياض بن محمد الشهري وعبد الله بن هلال الثقفي وأحمد عطية الزهراني ومحمد بن ظافر القرني فهؤلاء من ضمن طلبة أولى متوسط الذين رفعوا الشكاية إلى مدير المدرسة بإيعاز من بعض المدرسين وتفعيل من بعض أولياء الأمور وتوصيلها إلى وزارة الدفاع فهم مدعون فكيف يكونون شهوداً وأما الشاهد سعود بن عبد العزيز العقر فهو من طلاب المدرسة وأعرفه ولا أعلم عن حاله وما جاء بشهادته لا صحة له وقد شهد هؤلاء الطلاب بإيعاز ودفع من الأساتذة سعيد القرني وإبراهيم العبيد وأحمد الجديع نظراً لأن الأساتذة المذكورين خصوم لي ولا أدري عن سبب ذلك وما جاء بشهادتهم قولهم إنني قلت صلى الله وسلم على نزار قباني فهذا غير صحيح وكذب وبقية ما شهدوا به صحيح فقلت إنني حداثي ولكني كنت لا أقر بأي إنحراف فكري أو عقدي كماذكر الشهود والشاهد أحمد الجديع وعبد الله المفرج وعبد الرحمن العريني هم خصوم تولوا إثارة هذه القضية منذ البداية فقد جمعوا الطلاب في المختبر في آخر يوم من أيام الدراسة وحرضوهم على الكتابة ضدي كما حرضوا بعض المعلمين وطلبوا منهم التوقيع معهم على ما يزعمون أنهم سمعوه من الطلاب وبالنسبة لما ذكره الشهود عن التدخين فأنا قلت إن المعلم المدخن يجب أن يعامل كالطالب المدخن فكلاهما بشر كيف يسمح للمعلم بالتدخين في أوقات الفراغ بينما يعاقب الطالب على نفس الجرم ولم أحلل ولم أحرم هذا ما لدي بعد ذلك جرى سؤال المدعي عليه ألديك بينة على ما ذكرته من تحريض الطلاب من قبل بعض المعلمين في المدرسة والخصومة مع أحمد الجديع وعبد الله المفرج وعبد الرحمن العريني فقال لدي بينه وأحضر للشهادة وأدائها المدعو أحمد بن معيض بن حميد السواط حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٦٣٩٠٢٠٦٦ سجل الطائف وبسؤاله عما لديه قال إنني أحد المدرسين بمدرسة الأبناء بطريق الخرج وفي عام ١٤٢١هـ تقريباً ولا أتذكر بالتحديد عرض على الأستاذ بالمدرسة المدعو أحمد الجديع ورقة تحتوي على عبارة يقول محمد السحيمي وتحتها عدة نقاط لا أعرف محتواها وهي منسوبة للمدرس هذا الحاضر وأشار إلى المدعي عليه محمد بن رويشد السحيمي فرفضت التوقيع عليها وأنا لم أعلم عما حصل في المدرسة إلا بعد أن عرضت على هذه الورقة هذا ما لدي وبه أشهد كما أحضر المدعو محمد بن سعد بن محمد الشليخي العنزي حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٢٤٠١٨٣٢٥ سجل البكيرية وبسؤاله عما لديه قال إنني أعمل مرشداً طلابياً بمدرسة الأبناء بطريق الخرج وفي عام ١٤٢٢هـ تقريباً أرسل لي عدة طلاب من طلاب المدرسة بأنهم سمعوا من المدرس في المدرسة المدعو/محمد بن رويشد السحيمي بأن الغناء حلال ونحو ذلك فتم اختيار عينة عشوائية من طلاب السنة الأولى المتوسطة والثانية المتوسطة لمناقشتهم عما لديهم باستدعاء المدرسين في المدرسة المدعو/أحمد الجديع بصفته مشرف التوعية الإسلامية في المدرسة والمدعو/إبراهيم العبيد مدرس المواد الدينية والطلاب لسؤالهم من قبلهما وذلك لنصح الطلاب وأن لا يقولوا إلا ما سمعوه وبعد نصحهم قام كل واحد منهم بتحديد ما لديه في ورقة وقمت بإعداد خطاب عليه وبعثته لمدير المدرسة هذا ما لدي كما أحضر المدعو عبد الهادي بن سعد بن محمد آل مستور القرني حامل بطاقة أحوال رقم ١٠١٦٦٦١٧٧٧ سجل الرياض وبسؤاله عما لديه من شهادة قال إنني أعمل في متوسطة وثانوية الأبناء بطريق الخرج مدرس لمادة العلوم وفي عام ١٤١٩هـ أو ١٤٢٠هـ تقريباً دخلت المختبر في المدرسة بحكم عملي فوجدت بعض الطلاب لا أعرف أسماءهم ومعهم بعض المدرسين وأتذكر منهم الآن محمد العريني وأحمد الجديع وعبد الله المفرج وسعيد القرني وكان الطلاب يذكرون بأن المدرس محمد السحيمي الحربي هذا الحاضر قال بحل اللواط والغناء والتدخين وبعض الأمور التي لا أتذكرها الآن وكان المدرسون ينصحون الطلاب بأن لا يقولوا إلا ما سمعوا ويتأكدوا من ذلك هذا ما سمعته وبه أشهد فجرى سؤال المدعى عليه ألديك زيادة بينة فقال لدي شهود ولن يحضروا إلا إذا الزموا بالحضور من قبل المحكمة فطلب من المدعي العام إحضار مزكين للشهود فاستعد بذلك وأحضر كلا من سالم بن علي بن سالم الخشرمي الشهري حامل بطاقة أحوال رقم ١٠١٩٧٨١٩٦٠ سجل الرياض والمدعو سفر بن علي بن مهدي آل مهدي الشهري حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٣٣٣٥٤٣٩٨ سجل الرياض وبسؤالهما عما لديهما من شهادة شهد كل واحد منهما بحذوة قائلاً أشهد أن كلاً من أحمد بن حمود الجديع وفهد محمد القرني ورياض بن محمد الشهري وعبد الرحمن على الخثعمي وعبد العزيز بن عبد الله العتيبي وأحمد بن عطية الزهراني ثقات عدول مرضوا الشهادة كما أحضركلا من فيصل بن فالح بن عوض الروقي حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٥٩٠٤٢٢٥٧ سجل الرياض والمدعو عبد الرحمن بن محمد بن ظافر القرني حامل بطاقة أحوال رقم ١٠٦٨٢٨٨٨٦٧ سجل الرياض وبسؤالهما عما لديهما من شهادة شهد كل واحد منهما بمفرده قائلاً أشهد بأن كلا من سعود بن عبد العزيز العقر وعبد الله بن إبراهيم المفرج وعبد الرحمن بن صالح العريني وفؤاد بن محمد الخليفه ومحمد المسعود ثقات عدول مرضوا الشهادة هكذا شهدواوبناءً على ماسبق من الدعوى والإجابة وبما أن المدعي عليه أنكر دعوى المدعي العام ودفع بأنه مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ولا يمكن أن يقدم على مثل ذلك وأقر بأنه حداثي الفكر فيما يتعلق بالأدب ولا يمس ذلك ثوابت الدين وبما أن المدعي العام أحضر للشهادة وأدائها مسعود بن عبد العزيز محمد العقر وفهد بن محمد القرني وعبد العزيز عبد الله العتيبي وعبد الرحمن بن على الخثعمي وأحمد بن عطية الزهراني ورياض بن محمد الشهري وفؤاد الخليفة وأحمد بن حمود الجديع وعبد الرحمن بن صالح العريني وعبد الله بن إبراهيم المفرج والذين شهدوا بما يدين المدعي عليه بما نسب له المدعي العام والمعدلين حسب الأصول الشرعية وبما أن من لم يكن بالغاً من الطلاب المذكورين أثناء التحمل كان بالغاً أثناء الأداء وعلى هذا شهادته مقبولة كما نص على ذلك ابن قدامة في كتابة المغني ١٩٧/١٤ بما نصه (مسألة وإن كان لم يشهد بها عند الحاكم حتى صار عدلاً قبلت منه وذلك لأن التحمل لا تعتبر فيه العدالة ولا البلوغ ولا الإسلام لأنه لا تهمه في ذلك وإنما يعتبر ذلك في الأداء إلى أن قال بغير خلاف نعلمه) ونظرا لأن المدعى عليه كان يصلي على نزار قباني بقوله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن هذا شعار بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلاف وإن وقع في الصلاة على غيره فالصلاة على الفساق أمثال نزار قباني وغيره تدل على استهانة من المدعي عليه

بذلك ونظراً لأنه قد ثبت لدينا إدانة المدعي عليه بما نسب إليه إلا أنه نظراً لأن المدعى عليه قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وعليه فلا يكشف عن صحة ما شهد عليه به جاء ف المغني لابن قدامه ما نصه (الفصل الثاني إنه إذا ثبتت ردته بالبينة أو غيرها فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لم يكشف عن صحة ما شهد عليه به وخلي سبيله ولا يكلف الإقرار بما نسب إليه لقوله النبي صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل) متفق عليه إلى أن قال ولا حاجة مع ثبوت إسلامه إلى الكشف عن صحة ردته) أهـ. إلا أنه نظراً لأن ما تلفظ به المدعى عليه أمام الطلاب في المدرسة وهو معلم والطلاب محل للتلقي منه ومن علمه ومحل ثقتهم وثقة أولياء أمورهم وثقة المسؤولين عن التعليم والواجب أن يحافظ على الأمانة الملقاة على عاتقه تجاه هؤلاء النشء وتوجيههم التوجيه السليم وقد تجرأ على أمر عظيم معلوم من الدين بالضرورة وعلى ذلك يستحق عقوبة رادعة له وزاجره لغيره وعليه فقد حكمنا بدرء حد الردة عن المدعى عليه وتعزيره بأن يسجن ثلاث سنوات وتحسب منها مدة توقيفه ويجلد ثلاثمائة جلدة تفرق على ستة فترات كل فترة خمسون جلدة بين كل فترة والتي تليها مدة لا تقل عن شهر وإبعاده عن التعليم والإعلام ومصادر التوجيه ومنعه منها وبعرضه على الطرفين لم يقنعا بالحكم واستعد كل منهما بتقديم لائحة اعتراضه فأجيب لطلبهما حرر في ١٤٢٥/٠١/١٧هـ وصلى الله على نبينا محمد.

القاضي عبد اللطيف عبد العزيز العبد اللطيف
القاضي محمد إبراهيم بن خنين
القاضي سعود عبد الله آل عثمان

تفكيك الصك

قبل تحليل نص الصك الوارد في قضية المعلم السحيمي ننقل ما قاله أحد المحامين المطّلعين على صك الحكم حيث أكد على أن التهم الواردة في الصك لم تثبت، وأن السحيمي يملك من أدلة البراءة ما يكفي ولكن الصك تعمّد عدم ذكرها، فيما تم التركيز على ما يدينه ويثبت التهمة ضده، بالرغم من أنها - أي التهمة تستند على تأويلات خاصة ونبش للنوايا وشق القلوب. اضافة الى أن الحكم الصادر بحق المعلم السحيمي يستند على إتهامات قديمة في قضايا قد ينفيها المتهم عن نفسه او يكون بدّل فيها رأيه أو تخلى عنها، ولذلك فإن ما ذهب اليه البعض بأن العملية برمتها ليست سوى تصفية لحسابات قديمة يستحق النظر.

ونقل عن المحامي قوله أن القضاء استبعد شهادة عدد من المعلمين مثل المعلم الغامدي كون شهادته تناقض شهادة المعلمين الآخرين، مع أن الغامدي عضو في لجنة المناصحة، ولكن حين علم القاضي الخنين بأن الغامدي يقدّم شهادة مغايرة سأل المدعي العام بعد سماعه شهادة الغامدي هل هذا شاهدك أم شاهد المتهم السحيمي، ومصدر الارباك لدى القاضي نابع من كون المدعي العام هو من طلب شهادة الغامدي. وهذا الخلل لدى الادعاء العام يتأكد من خلال كون عينة الطلاب التي تم الاستماع لشهادة أفرادها لم تكن عشوائية بل كانت منتقاة، وتم استدعاؤهم وإعدادهم لغرض إثبات التهمة ضد المعلم السحيمي، في المقابل ينكر كثير من الطلبة في نفس الصفوف التي وقع إختيار العينة منها المزاعم القائلة بأن العينة كانت عشوائية.

من خلال التأمل في محتويات الصك، يمكن الخروج بملاحظات أولية وعامة يمكن وصفها بثغرات قانونية حول الدعوى:

أولاً: الاعتماد على شهادة غير بالغين أو مراهقين في قضية خطيرة تتعلق بالعقيدة وتترتب عليها احكام قصوى كالقتل.

ثانياً: الاستدلال على قبول شهادة المراهقين وغير البالغين على رأي فقهي شاذ كالذي يقول به إبن قدامة، فيما يُغفل عن الاجماعات الفقهية لدى المذاهب الاسلامية على اشتراط البلوغ في الشهادة.

ثالثاً: رفض إنكار المدعى عليه لما نسب اليه من تهم.

رابعاً: ازدواجية المعايير في قبول الشهادات وردها، حيث اكتفى القضاة بالاستماع الى ما يثبِت التهمة ورفض ما ينفيها، بالرغم مما أكده السحيمي إضافة الى قرائن أخرى بأن الشهود هم خصوم للمتهم، مما ينفي عنهم صفة الحياد والنزاهة.

خامساً: أن الشهادة التي تقدّمت بها العينة الطلابية لم تكن عشوائية كما زعم بل كانت عيّنة منتقاة كما هو واضح من الاتفاق على صيغ الشهادات المقدّمة.

سادساً: أن القضاء لم يقم بعملية تمحيص وتدقيق في شهادات الشهود، بل زاد على ذلك بأن قام بتزكية بعضهم، ويعد ذلك خللاً كبيراً يمس نزاهة وحيادية المحكمة، في المقابل رفضت الاستماع أو إستدعاء شهود المدعى عليه.

من جهة ثانية، فإن ردود السحيمي على الاتهامات تستحق وقفة تأمل كونها تتعارض مع التفسيرات النمطية لدى القضاة بوصفهم جزءا من تيار ديني له منظومته المعرفية وايديولوجيته الدينية الخاصة. إن التباين الفكري يجب الا يندس كعنصر توجيه للحكم القضائي، مع العلم بأن السعودية تضم خطوطا فكرية متعددة، مما يجعل الاختلاف - في مثل هذه الحالة - مبرراً لاصدار أحكام قضائية متشددة.

فقد خالف السحيمي التفسير التقليدي للحداثة وقال بأن حداثته تعني (الرغبة في التجديد في الشعر والأدب دون مساس بثوابت الشرع) وقد ثبّت أحد الشهود ما قاله السحيمي بأنه ليس من أصحاب العقائد الفاسدة. والفقرة الاخيرة تنفي ما نسب اليه بتحليله للزنا واللواط، مستنكراً ما ورد في الشهادات المقدّمة ضده واصفاً إياها بالافتراءات، موضّحاً بأنها (لا يمكن أن تصدر من معلم عاقل ناهيك أن يكون مسلماً على مذهب أهل السنة والجماعة يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويصلي خمسه ويزكي ويصوم وقد حج أكثر من مرة ويحرم ما حرم الله ويحل ما أحل الله فكل هذه الأقاويل محض افتراءات مبنية على قيل وقال ونما وذكر).

ثم إن التهم المنسوبة الى المعلم مع فرضية ثبوتها لا تصلح بالنظر الى ظاهرها فحسب الى أن تشكل أساساً لحكم بالردة أو حتى بالنيل من مقدسات الاسلام او بالحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم. هذه الاتهامات لا تثبت الا في حال واحدة وهو إقرار المعلم ذاته وبمحض ارادته، ودون ذلك فليس هناك من خيار الا تفتيش النوايا.

ومن جهة ثالثة، إن الطعون التي تقدّم بها السحيمي لها وجه قانوني وجيه، وكان على القضاة ان يأخذو بها قبل اصدار الحكم، فقد اعتبر فؤاد الخليفة خصماً له، وانه وراء التهمة، وأن بعض الشهود خضع تحت تأثير آخرين للانضمام الى فريق الاتهام والخصوم، كما أن بعض الطلبة انما شهدوا بإيعاز من المدرسين المدعين عليه.

سبعين مليار دولار نشرت الوهابية الى أصقاع العالم

من هم السلفيون الجدد؟ وماذا يريدون؟

د. أحمد بشارة

ببساطة، السلفيون بشتى تصنيفاتهم يريدون الحاكمية، واحتكار الحق والحقيقة، وفرض التفسير الجامد للإسلام وفق الرؤية الوهابية التي اتت في ظروف مختلفة، واقامة دولة الخلافة على انقاض النظم الحالية. والسبيل عند السلفيين الجدد هو العنف بشتى اشكاله.

والحركة الوهابية نشأت في بيئة صعبة في محيط الصحراء والجفاف، الامر الذي يتجلى في نظرتها المتزمتة الى الحياة. ولو قدر للشيخ محمد بن عبدالوهاب ان ينشأ في حضارة مدنية، او ذات طراوة زراعية تشقها الانهار، لما اخذ هذا المنحى الجامد تجاه الحياة، وليسّر معاش اتباعه وعلاقتهم بالغير. الشيخ محمد بن عبدالوهاب وفكره نشأ في بطون صحارى الجزيرة العربية وبعيدا عن حركة العالم في القرن الثامن عشر. وظلت المملكة العربية السعودية الحاضنة الوحيدة له ولأتباعه بفعل السيف. ولم ينجح الفكر الوهابي في الوصول حتى الى اصغر الدول والتجمعات البشرية المحيطة بالسعودية، فظلت هذه المجتمعات في مأمن من تأثيره. فرفضه الكويتيون الاوائل حين واجهوه في معركة الجهراء عام ١٩٢٠؛ ومثلهم تحصن العمانيون واليمنيون. وكان من المحتمل ان ينحبس الفكر الوهابي في صحارى الجزيرة العربية ويصبح مآله مثل بقية الفرق والمذاهب التي مرت على المنطقة.

لكن صدف التاريخ فتحت له الدنيا: من اصغر القرى في اندونيسيا الى ضواحي لوس انجلوس ولندن، ومن سهول الشيشان الى ادغال افريقيا. حتى وصل الامر ببعض الولايات في نيجيريا الى الاعلان عن اقامة حكم الشريعة الاسلامية! فانتشى مريدوه بهذه الفتوحات الجديدة وكأنها ارادة إلهية! كيف وصل هذا الفكر المحدود والمتدثر في صحارى الجزيرة العربية الى هذه المواصيل؟ القصة طويلة. ولا بد من يوم ان يبحثها المختصون من ابناء المنطقة بشكل موضوعي، دقيق ومتجرد.

باختصار شديد: حدثان تاريخيان مهمان وفرا الفرصة لعبور هذا الفكر الى العالم. الحدث الاول سياسي عسكري، والثاني مالي دعوي. فالاول جاء على هيئة سوء تقدير القوميين والناصريين حينما ناصبوا العداء للنظام السعودي في الخمسينات وحتى هزيمة حزيران من عام ١٩٦٧. وارتفعت حدة التحرش بالسعودية التي قادها نظام عبدالناصر من اطارها الاعلامي عبر ابواق احمد سعيد وكتابات هيكل الى محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في عام ١٩٦٩ من قبل نفر من الطيارين السعوديين. ثم جاءت قوات مصرية قوامها اكثر من خمسين الف جندي الى اليمن عام ١٩٦٢ منتصرة للانقلاب الجمهوري الجديد والمتأثر بالناصرية وعلى انقاض حكم الاماميين المحافظ. ووصلت شظايا الحرب الى الحدود السعودية، فانتصرت الاخيرة للإماميين ضد الجمهوريين، وصارت طرفا في هذه الحرب المجنونة. مختصر الحديث ان السعودية شعرت بأن الاخطار حقيقية، فقررت خوض معركة الوجود مع عبدالناصر، وجاءت هزيمة حزيران وقمة الخرطوم بعبد الناصر صاغرا ومهزوما.

وفي حربها ضد مخاطر عبدالناصر والفكر القومي شهرت السعودية سلاح الدعوة الوهابية لمواجهة نفوذ الازهر ودعاته الشافعيين حول العالم بعد ان اطبق عبدالناصر على الازهر لأغراضه السياسية. وهنا سخرت السعودية قدراتها المالية البترولية الهائلة لنشر الفكر الوهابي. احد التقديرات يقول ان حوالي سبعين مليار دولار من عوائد النفط الضخمة، انفقت على هذا المشروع. فبُنيت مئات الجامعات والمعاهد والمدارس الاسلامية، ليس في السعودية فقط ولكن حول العالم أيضا. واخذت الجامعات الاسلامية السعودية تقذف بعشرات الآلاف من الخريجين، من سعوديين وغيرهم. ومنحت البعثات والمساعدات للطلبة المسلمين من آسيا وافريقيا وبقية دول المنطقة للدراسة في المعاهد السعودية. وشيدت المساجد والمراكز الاسلامية الضخمة لنشر العقيدة الوهابية. وطبعت ملايين الكتب وارسل الدعاة السعوديون في البداية، ثم جُيّش خريجو المعاهد السعودية الاجانب لهذا الغرض.

هذا المجهود حظي بالرعاية الخاصة من الدولة السعودية، وكان غرضه في البداية محاربة النفوذ القومي وصد الاذى الحقيقي عن النظام، وهي خطوات سيادية مفهومة، لو بقيت في هذا الاطار. لكن سرعان ما انقلبت الموازين وتحول التشطون من خريجي هذا المشروع الدعوي الى حركة جهادية سلفية تحمل السلاح والفكر وذات اغراض سياسية متطرفة. هذه الحركة تريد احياء دولة الخلافة بكل الوسائل، بما فيها وسائل العنف اللفظي والارهاب والمجازر، وبنموذج مشوش حتى في اذهان اتباعها. بعضهم يشهر السلاح في وجه الدولة السعودية ويفخخ الحافلات، وحتى المصاحف، ولا يجد حرمة في الاقتتال في ساحة الحرم المكي. واتباعها لا يحرمون الذبح والتمثيل البشع بضحاياهم كما يمارسونه في الجزائر وافغانستان طالبان واخيرا في العراق.

الدكتور وليد الطبطبائي، مثل العديد من زملائه في كلية الشريعة بجامعة الكويت وخارجها، واحد من خريجي هذه الجامعات السعودية. ودرس فيها خلال الحقبة التي جاء وصفها وتتلمذ في بيئة الدعوة المتزمتة التي تسيطر على الجامعات الاسلامية السعودية. وعندما ينتصر الدكتور الطبطبائي للمقاتلين في الفلوجة.. فهو يفعل ذلك عن دراية تامة بمن هم هؤلاء، ومن يمثلون، وما هو مشروعهم، مهما غلفه هو والشيخ القطان بعبارات الحرص الانساني والخطابة. وهو الموقف ذاته الذي اتخذته الجماعات السلفية ومن والاها من الجماعات الاسلامية من دولة طالبان، وانتصارهم للقتلة في الشيشان، وقبلهم للمقاتلين في البوسنة والهرسك. وجميعنا نتذكر حملات التعبئة والتبرعات والمهرجانات الخطابية في تلك الفترة، والتي انطلت على اصحاب القلوب الانسانية الحقة.

ولنسأل الدكتور الطبطبائي: من يكون هؤلاء المقاتلون في الفلوجة الذين ينتصر لهم؟ وما هو برنامجهم السياسي؟ ولماذا يتسترون وراء الاكمة ويحتمون بالنساء والاطفال؟ بالتأكيد هو يعرفهم، والا لما انتصر لهم. كل الدلائل تشير الى انهم من الجهاديين السلفيين الذين ينشرون الموت من مدريد والدار البيضاء الى الرياض. وهم في تحالف موقت مع ازلام النظام البائد الذي غزا الكويت وشرد الطبطبائي ونكل بأهل الكويت التي لا تزال تتسلم رفات شهدائها من مقابره الجماعية. هل يعقل ان يجهل الدكتور الطبطبائي هذه الحقائق؟ لا اظن.

الدكتور الطبطبائي يريد ان يستغفلنا مرة اخرى. ولمِ لا؟ فالدرس لم يتعلمه الكثير من الكويتيين. وقيادتهم الحكومية تبدو انها في هدنة من طرف واحد مع المتطرفين من الجماعات الاسلامية على امل كسب الوقت والود والامان الزائف، رغم ما يدور حول الكويت من صواعق. والحق كذلك على سعادة رئيس مجلس الامة الذي فتح المبنى لتجار الشعارات المضللة. ولا حجة له في ذلك، اللهم الا إذا كان المبنى مفتوحا كذلك لجميع الاصوات. ولا نظن ان هذا مبتغاه، والا صار مبنى البرلمان مثل حديقة الهايد بارك، وفقد وقاره. فرحمة بالكويت يا أهل الكويت.

القبس الكويتية، ٢٠٠٤/٤/١٥

نتائج التحقيق في حريق الحائر

هل يفتح ملف الفساد في الدولة؟

بعد صدور نتائج التحقيق في حريق سجن (الحائر) بمدينة الرياض بتاريخ ١٨ رجب ١٤٣٤ هـ نتج عنه وفاة ٦٨ مواطنا ومن جنسيات أخرى مختلفة، اختلفت المواقف إزاء النتائج بين من إعتبرها منهجاً سعودياً جديداً، وبداية مرحلة شفافية إتبعتها وزارة الداخلية السعودية، وخطوة نوعية في أسلوب محاسبة المسؤولين في دوائر الدولة، وبين من اعتبرها بداية حرب تعلنها وزارة الداخلية على الفساد وهناك من بالغ في اعتبار نشر نتائج التحقيق بأنه تجسيد لنهج إصلاحي تقوده وزارة الداخلية. فقد ذكر عبد العزيز الجار الله (أن وزارة الداخلية السعودية دشنت عهداً جديداً على المستوى المحلي مضمونه الشفافية، وعنوانه تساوي الجميع أمام القانون).

في المقابل هناك من صرف النظر بصورة مطلقة عن نشر نتائج التحقيق، ولم يمنحها أية أهمية بل سخر من التوصيفات التي جاءت عقب النشر، مستدعياً الاداء الهزيل للأجهزة الامنية والحكومية عموماً فيما يتصل بالمصالح العامة وحقوق المواطنين وسلامة أرواحهم. وقد خلص هذا البعض الى اعتبار التحقيق مجرد ذرّ الرماد في العيون، ومحاولة للتخفيف من الاحتقانات الداخلية التي تشهدها البلاد، وفبركة قصة مفتعلة لتبرير إزهاق عدد كبير من الارواح لصرف الانتباه عن المسؤول الأول عن الحادث، وتقديم تعويضات لأسر الضحايا من أجل إقفال ملف القضية وامتصاص سخط الاهالي.

البعض الثالث رأى في نشر نتائج التحقيق في حريق الحائر بأنه خطوة غير مسبوقة، وتستحق التقدير كونها تمثل ارهاصات أولية لمرحلة من الشفافية والمحاسبة من أجل الدفع باتجاه تحسين أداء الاجهزة الامنية والسجون التابعة لها باعتبارها الجهة المسؤولة عن سلامة المواطنين، وباعتبار الاخيرين االمتضرر الأكبر من هذه الأجهزة لعقود عديدة.

من ناحية ثانية، ينظر هذا البعض الى توصيف نشر نتائج التحقيق بالحرب على الفساد أو بكونه تجسيداً لمنهج جديد مبالغاً فيه كون أولاً: أن حدود الحرب لم تتجاوز ملفاً واحداً من بين آلاف الملفات التي لا تقل أهمية وحساسية لم تطلها التحقيقات، وثانياً: أن التحقيق قصر على حدود حريق الحائر فيما كانت هناك حرائق أخرى نشبت في مدارس وسجون أخرى في فترات سابقة ومع ذلك ظلت خارج طائل المسائلة والتحقيق، فالبلد يضم مئات بل آلاف السجون تحت ادارة واشراف وزارة الداخلية ولكن لم تخضع للرقابة رغم أن الظروف القاسية فيها قد تكون أسوأ مما هي عليه في سجن الحائر، وقد شكى كثير من السجناء من أوضاع صحية ونفسية بالغة السوء ولكن جرى بصورة متعمدة إهمال شكاويهم.. وهناك سجون لم تخضع للتحقيق في شروط الأمن والسلامة فيها، ومن المعاملة السيئة التي يعاني منها السجناء، فلماذا التحقيقات متوقفة على حلول الكوارث؟!، فقد سجّلت حوادث أخرى في بعض أجهزة وزارة الداخلية ضد مجهول ولا نرى اعفاءات وإدانات وإحالة للمحكمة الشرعية وكف أيدي المسؤولين نتيجة الإهمال ومحاكمة المتسببين، وثالثاً أن العقاب قائم على تقديم كبش فداء، وتثبيت قاعدة أن هناك أشخاصاً يعلون فوق المسائلة ويقعون خارج دائرة المحاسبة والعقاب.. فبينما تدفع حوادث كهذه في بلدان اخرى وزراء لإعلان استقالتهم وقد تؤدي الى اسقاط حكومة بأكملها، فإن في بلادنا مخزوناً بشرياً يتم استعمال أفراده كأكباش فداء يدفعون ثمن أخطاء الكبار، ونقصد الوزراء وخصوصاً من العائلة المالكة. وفيما يخضع الوزراء في الدول الديمقراطية التي تعتمد نظاماً واضحاً وقانونياً في المحاسبة والشفافية للمحاكمة أو لا أقل المسائلة باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن كل ما يجري داخل وزاراتهم، وعن تقصير موظفيهم، وأجهزة وزاراتهم، فإن بلادنا يكون الأمير قانوناً وسلطة تشريعية ورقابية بل وعقابية أيضاً.

وبالرغم من أن حريق الحائر يعتبر بحسب المقاييس الدولية من أكثر حوادث السجون مأساوية، فإن ردود الفعل لم تكن بمستوى المأساة، تماماً كما أن العقاب والتعويضات التي قدّمت لأسر الضحايا لم تكن أكثر من محاولة لطمس معالم الكارثة. وبلغة القانون فإن حالات كهذه تقتضي تقديم المسؤولين الى القضاء بما فيهم وزير الداخلية وأن يمنح أسر الضحايا حق رفع الدعوى، والاستماع الى شهادات السجناء وان يمنحوا الحق في الحصول على محامين للدفاع عنهم، وأن يترك للقضاء (على فرضية استقلاليته) باعتباره الجهة الفاصلة في القضايا المتعلقة بين الحكومة والمواطنين وبالتالي تقرير الحكم المناسب. وفي حالات أخرى، يتم استجواب وزير الداخلية ونائبه في البرلمان أو مجلس الشورى، تماماً كما يفعل في مجلس الامة الكويتي حيث يخضع الوزراء للمسائلة والاستجواب من قبل النواب. لاشك أن تهماً من قبيل الاهمال والتقصير والتراخي تبدو في تطبيق خطط الاخلاء وقواعد السلامة مقبولة في مثل هذه الحوادث، وان اقالة المسؤولين المباشرين عن الحادث يعتبر اجراءً طبيعياً ومطلوباً.

نظرة قانونية في التحقيق

تكوّنت اللجنة المكلّفة بالتحقيق في حريق سجن الحائر من الدفاع المدني، وديوان وزارة الداخلية، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، والمديرية العامة للمباحث العامة، والأمن العام، والمديرية العامة للسجون، وكما هو واضح فإن اللجنة ـ باستثناء هيئة التحقيق والادعاء العام مع التحفظ ـ تندرج ضمن مظلة وزارة الداخلية، الأمر الذي يخدش في إستقلاليتها.

تذكر اللجنة المختصّة بالتحقيق في حريق الحائر بأن السجين سعد السبيعي هو من قام بإشعال النار في بطانية بقصد العبث، وهذه الفقرة تثير سؤالاً كبيراً حول مصدر النار، حيث يفترض أن يتم تجريد السجناء من أي أداة تخريبية (مثل السكين، والقداحة ـ أو الكبريت، أو أي أداة حادة أخرى) بما يكفل سلامة السجناء. ويذكر التقرير بأن السجين السبيعي إعترف بما بدر منه، فهذا الاعتراف يظل محفوفاً بالشكوك وخصوصاً في بلد كثرت فيه الشكاوى حول طريقة الاعتراف والوسائل المستعملة في إنتزاع الاعترافات، وإن جاءت مشفوعة بشهادات اخرى من قبل سجناء آخرين، حيث يسري عليهم ما يسري على المقرّ بالفعل.

واذا كان هناك من يتطلع لأن تدشّن خطوة الداخلية نحو مرحلة الشفافية فإن ما ينتظر هو فتح التحقيق على أفق واسع في الكثير من الكوارث الإدارية والسرقات المالية والإهمال والتي ما زالت تحت الغطاء، ومصونة بحصانة عليا.. وقبل الحكم على هذه الخطوة نحن بإنتظار فتح ملفات مآسي أمنية ومالية واجتماعية عديدة تمثل وزارة الداخلية الطرف الأكبر فيها. ودون ذلك فإن اعتبار نشر نتائج تحقيق حريق الحائر وكأنه تجسيد لنهج اصلاحي تقوده وزارة الداخلية يعدّ ترويجاً إعلامياً مجانياً، ومحاولة لابتكار الانجاز أو فبركة التفسيرات لاجراءات ما بطريقة ساحرة.

عمدة لندن كين ليفنجستون يأمل:

رؤية آل سعود معلّقين على أعواد المشانق

كين ليفنجستون، عمدة لندن الحالي، الذي نجح في انتخابات ٢٠٠٠ بعد جولة عسيرة من الحملة الدعائية، يتحدر من أقصى اليسار في حزب العمال، الذي كان طرد منه عقب ترشيح نفسه ضد مرشح الحزب لمنصب رئيس المجلس البلدي، فرانك دوبسون، وفاز في الانتخابات. وقد عرف عن ليفنجستون جرأته وصراحته الفائقة، ولعل هذا ما يجعل انتقاداته صادمة ومحرجة للحزب الذي ينتمي اليه، ولكن تظل لتصريحاته تأثيراً فاعلاً على مشاعر شريحة واسعة من المجتمع البريطاني وعلى سكان العاصمة لندن. وبحسب ليفنجستون فإن آراءه في موضوعات العرق، والشذوذ الجنسي، والجنس أصبحت هي السائدة، عكس ما كان عليه خصمه السابق نيل كينوك الذي كان يحاول جعل حزب العمال قابلاً للترشيح في منتصف الثمانينات.

انتقادات ليفنجستون تأتي متقاربة مع بدء التنافس الانتخابي على رئاسة بلدية لندن الكبرى، حيث من المقرر ان تبدأ الانتخابات البلدية في العاشر من يونيو القادم. ولذلك يمكن وضع ردود الفعل على انتقادات ليفنجستون في سياق الحملات الانتخابية التي بدأت تشهدها لندن.

يعيب خصوم ليفنجستون عليه فجاجته وصراحته المباغتة، التي يفسّرها خصومه من خلال منظور لعبة الصراع على السلطة، وأنه يسعى لتحقيق أغراض سياسية من وراء تلك التصريحات، تماماً كما فعل في الاضطرابات التي حصلت عقب تصريحه لمجلة عام ٢٠٠٠ بأنه يفضل دائماً فعلاً مباشرة، وقوله (بأن النظام المالي الدولي يقتل في كل عام عدداً من الناس يفوق عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية، مع فارق أن هتلر كان على الاقل أحمقاً)، وهو بذلك يزرع ألغاماً في طريق منافسيه للوصول الى منصب العمودية، فهذا النوع من المقارنات يحرّك مشاعر الطبقات الاجتماعية المتضررة من السياسات العامة التي تعكس نظام المصالح لدى الطبقة المستفيدة.

نشير هنا الى أن ليفنجستون قد دعا في وقت سابق إلى إلغاء الحكم الملكي في بريطانيا، ولعل هذا ما يفسّر جزئياً على الأقل هجومه على العائلة الملكية في السعودية. ففي مقابلة مع الجارديان في الثامن من أبريل قال عمدة لندن السيد ليفنجستون بأنه يتطلع الى اليوم الذي يرى فيه أفراد العائلة المالكة في السعودية معلقين على أعواد المشانق. وقال بأني (اتطلع الى اليوم الذي استيقظ فيه لاجد العائلة المالكة السعودية معلقين في أعمدة الانارة بينما توجد حكومة جيدة تمثل الشعب السعودي).

هناك من يربط هجوم ليفنجستون على العائلة السعودية المالكة والتهديدات الارهابية التي راج الحديث عنها مؤخراً ضد العاصمة البريطانية، لندن، حيث جرى إعتقال أو إستجواب عدد كبير من المشتبه بهم من المسلمين سواء من المواطنين أو المقيمين في ظل اشاعات تروج حول تخطيط شبكة القاعدة لتنفيذ هجوم ارهابي في لندن من الجو. ولكون السعودية تقوم بتمويل عدد كبير من المساجد والمراكز الاسلامية في بريطانيا، فإن هناك ما يبرر هجوم عمدة لندن على العائلة المالكة السعودية والتي ينظر اليها في الغرب باعتبارها من أكبر ممولي الارهاب في العالم.

وكان ليفنجستون قد حذر سكان لندن العاصمة بأن لا يبالغوا في الخوف من الهجمات الارهابية مشيراً الى أنهم قد يقعون ضحايا لحوادث الطرق في العاصمة. وقال بأن الارهابيين سينفذون، وسيحصدون الارواح، ولكن حين يوضع ذلك في منظور أوسع بأننا سنقتل هذا العام ٣٠٠ شخصاً في حوادث الطرق في هذه المدينة، وعلى هذا الأساس ليس هناك من سيغادر منزله في الصباح.

إثنان من المنافسين لازالة عمدة لندن كين ليفينجستون من منصبه إستغلا تصريحه بأن العائلة المالكة السعودية يجب تعليقها شنقاً على أعمدة النور. وبحسب إعتقاد خصومه، فإن تصريحات ليفنجستون هي محاولة للمنافسة على السيطرة على المخيال الشعبي كما فعل ـ أي ليفنجستون في انتخابات عام ٢٠٠٠ فإنه يستعمل المقابلة مع صحيفة الجارديان للدعوة الى خمسين بنساً كمعدل أعلى للضريبة، واعتقال رئيس وزراء اسرائيل اريل شارون، وإنهاء النظام في السعودية.

المنافس المحافظ ستيفن نوريس وصف المقابلة بأنها غاضبة، فيما وصفها الديمقراطي الليبرالي سيمون هيوز بأنها (هجومية وغير ملائمة). وعلى أية حال، فقد إتهم متحدث بإسم عمدة لندن السيد نوريس بأنه يحاول (التغلب على الغضب المفتعل).

وقد وصف السيد هيوز انتقادات السيد ليفنجستون للعائلة السعودية المالكة بأنها (غير مفيدة، وعدائية وغير ملائمة). وقال (عوضاً عن التبشير بما هو خطأ أو صواب في الشؤون العالمية، فإن على العمدة البدء بالعمل من أجل لندن وسكانها). وأضاف بأن السيد ليفنجستون قد هاجم الاميركيين في وقت سابق وهو الآن يسعى لعزل العاصمة عن الامم الأخرى. وقال بأن (انتقاداته لن تؤدي الى مساعدة الصناعة السياحية في لندن، ولا تساعد بشيء في العلاقات الدولية كما لا تساعد سكان لندن).

وكان ليفنجستون قد شنّ هجوماً عنيفاً على السياسة الاميركية في الشرق الأوسط، وألقى باللوم في الصراع الفلسطيني على ما أطلق عليه (بشبكة الفساد) التي تربط بين (شيوخ النفط) وشركات النفط والبيت الابيض. وكان ليفنجستون قد وصف الرئيس الاميركي الحالي جورج بوش بأنه يمثل (التهديد الاخطر للحياة على هذا الكوكب). أما عن رئيس وزراء اسرائيل آريل شارون فقال بأنه يتطلع لأن يراه في زنزانة الى جانب زنزانة رئيس يوغسلافيا السابق سلوبودان ميلوسفيتش.

السيد نوريس، عضو حزب المحافظين والمنافس القوي للعمدة الحالي والذي يأمل في الفوز بمنصب عمدة لندن وصف تعليقات ليفنجستون (بالبجاحة)، وقال (في ظل تهديد بهجوم إرهابي على لندن من الجو، فإن هذا النوع من غضب ليفنجستون يعتبر خطيراً بصورة كاملة). ويضيف (فإن هذا بصورة محددة نوع التحريض الذي قد يكون له تداعيات خطيرة على بلادنا، وأن هذا ما غفل عنه عمدة لندن).

المتحدث باسم عمدة لندن قال بأن خصوم السيد ليفنجستون يحاولون مراراً لازالة الخوف المفتعل من أجل صرف الانتباه عن حقيقة أنه جنّد عدداً إضافياً من الشرطة في شوارع لندن وأنه قام بتحسين خدمة الباص.

وفي ظل هذه التجاذبات ذات الابعاد الانتخابية رفض مكتب رئيس الوزراء التعليق على تصريحات ليفنجستون لصحيفة الجارديان. أما السفارة السعودية في لندن فرفضت التعليق على انتقادات ليفنجستون كيما لا تمنحها قدراً من الاهتمام الذي لا تستحقه.

موقف

د. مي يماني:

السعودية تعيش أزمة حكم وصراع أجنحة بين الأمراء الكبار



يقدم (المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية) في لندن (تشاتام هاوس) الذي يعد مصادر البحث والمشورة والدراسة السياسية الرئيسية في بريطانيا، الدكتورة مي يماني (السعودية المولد) الباحثة في المعهد على انها أحد افضل المتخصصين البريطانيين او العاملين في بريطانيا الذين يتعاملون مع الشأن السعودي السياسي والاجتماعي. حصلت د. يماني الحجازية النشأة على شهادة البكالوريوس من جامعة براين مور الاميركية في ولاية بنسلفانيا قبل ان تكمل دراستها العليا في جامعة اوكسفورد البريطانية العريقة التي تخرج منها الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر ورئيس الوزراء البريطاني الحالي توني بلير ورئيسة وزراء باكستان السابقة بنازير بوتو ورئيسة وزراء الهند الشهيرة أنديرا غاندي وعشرات الز عماء والقادة وكبار العلماء والباحثين على مستوى العالم. ومن جامعة اوكسفورد نالت شهادة الدكتوراه في علم الاجناس الاجتماعية.

وعلى مدى ثلاث سنوات عملت مي يماني محاضرة في جامعة الملك عبد العزيز في جدة (المملكة العربية السعودية) ثم عملت ولمدة عشر سنوات مستشارة أكاديمية لـ (مركز الدراسات العربية المعاصرة) في جامعة جورج تاون الاميركية الشهيرة في واشنطن. وخلال هذه الفترة واصلت عملها كاستاذة في (مركز الدراسات الاسلامية والقانونية الشرق أوسطية) في جامعة لندن. وهي الآن باحثة مرموقة في المعهد الملكي البريطاني الذي لا يبعد سوى مئات الامتار عن رئاسة الحكومة البريطانية ووزارتي الخارجية والدفاع في العاصمة لندن واختصاصها الرئيسي برامج ومشاريع الشرق الاوسط. وتنشر بين فترة وأخرى مقالات وابحاث سياسية تتتبع تطورات الاحداث والحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية التي تعيش منذ السنوات الاربع الاخيرة في العقد الماضي وحتى الآن تجربة البحث عن مخارج لأزمات متراكمة عديدة بسبب الخلط بين الدين والحياة ومتطلبات العصر من تقدم وتحضر ومواكبة للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمدنية في كافة مجالات الشأن الداخلي والتعاطي مع الغير. وللدكتورة مي يماني عدد من الكتب والمؤلفات أحدثها (هويات متغيرة) (Changed Identities) الذي صدر عام ٢٠٠٢ ويتحدث عن الاجيال الجديدة في السعودية و(حكم القانون في الشرق الاوسط والعالم الاسلامي) (The Rule of Law in the Middle East and the Islamic World) الذي شاركها فيه عدد من كبار الباحثين المتخصصين.

وقبل أيام انتقدت يماني عالمة الانثروبولوجيا، حملة الاعتقالات التي قامت بها السلطات السعودية ضد التيار الاصلاحي والليبرالي واعتبرت أن هذه الحملة مرتبطة بانتقاداتهم للعائلة المالكة ومطالبتهم بدستورية ملكية، ولجنة حقوق انسان مستقلة، وهو ما وضعهم في مواجهة مع الامير نايف وزير الداخلية السعودي القوي.

بغض النظر عما يمكن ان يحدث، سواء تغيير في النظام او تغير في الاداء من خلال الاستجابة لمطالب الاصلاح، هل سيطول انتظار السعوديين لأحد هذين الامرين؟

التغييرات في السعودية حاصلة الآن. هناك الكثير من الامور والمواقف قد تغيرت بالفعل. هناك تنازلات قُدّمت من الحكم لكنها غير كافية. لكن سقوط النظام او التغيير الكامل لن يتم بين يوم وليلة. هناك جملة عوامل لا بد من الاشارة لها في حال حدوث مثل هذا التغيير الرئيسي في المستقبل اذا ما حصل التغيير بالفعل، هي ان سقوط النظام قد لا يتم بطريقة سلمية. اولاً لأن القبائل موضوع مهم في المعادلة السعودية وهذا العامل في تنامي وليس في تراجع. ثانيا: اسم الدولة (السعودية) بات مشكلة الآن. ففي نجران مثلا الاسماعيليون قالوا: نحن اسماعيليون ولسنا سعوديين، وفي عسير قبائل يقولون: نحن يمنيون. وفي الحجاز يقولون: لسنا وهابيين. نحن حجازيون وكنا كذلك في ظل الحكم الهاشمي قبل ان نتعرض الى الاحتلال والضم. والشيعة وكما تعرف في المنطقة الشرقية لهم وضعهم. لذلك فان كل التناقضات والخلافات التي تستر عليها النفط وغطى عليها التسلط والقوة والقسوة، أتت الآن الى السطح وطفت على الواجهة. وصار هناك شك الآن في موضوع الوطنية والانتماء فقد تصدع هذا العامل بسبب سوء الوضع وتراكم الاخطاء والمغالاة في التسلط. وما نجح عبد العزيز في تجميعه باسلوب الفرض قد بدأ يتهاوى. وقد تعوّد آل سعود على القيادة والتحكم بكل شيء لكنهم لم ينجحوا في صهر الجميع في بوتقة واحدة وجعلهم مجتمعا واحدا. لماذا؟ القصة معروفة. وسواء تعلق الامر بآل سعود او بعرب آخرين فان اتباع سياسة التفريق في التعامل بين المواطنين على اساس عرقي او طائفي او ديني، لم ينجح في بناء دولة مستقرة ولا في ترسيخ ولاء من اعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية او أقل من ذلك. وفي السعودية مثل هذه الامور واضحة. فليس هنالك من فئة الذين يعتبرون أقل مكانة ومرتبة في المجتمع، مَنْ عُيّن في سلاح الطيران مثلا ولا في المناصب الحكومية العليا. ولم يتم قط تعيين عسيري وزيرا. والثقة معدومة بفئات كبيرة وكثيرة على الرغم من كفائتها وأهليتها.

هل يتحمل الباحثون والسياسيون السعوديون قسطا من مسؤولية الصمت والخوف وعدم تنبيه الحكم بخطورة غياب الرغبة الحقيقية في الاصلاح، وهل مارست انت نفسك مثل هذا الدور ام انكم انتم ايضا معشر الباحثين العلميين تخافون من قول الحقيقة؟

في أعقاب انفجارات الرياض التي حدثت في الثاني عشر من ايار (مايو) ربطتَ في محاضرة القيتها في هذا المعهد بين الاصلاحات وظاهرة العنف التي بدأت تستشري في المملكة. وقلت أمام السفير السعودي الامير تركي الفيصل الذي زار (تشاتام هاوس) وبحضور عدد كبير من الاكاديميين والسياسيين والباحثين، وكان ذلك في شهر حزيران (يونيو) العام الماضي، انه اذ لم يجد السعوديون المحبطون من النظام واليائسون من امكانية اصلاح الاوضاع في بلادهم بديلا، فليس لديهم من خيار سوى الوقوع في احضان من يعدونهم بان تكون الجنة هي المكافأة على الاعمال الجهادية. وحذرت وقتها من احتمال تزايد مثل هذه الاعمال في غياب الرغبة الحقيقية في الاصلاح. ووقتها أيضا قلت انه عندنا في المملكة أكثر من قدوة جيدة ومثل داخل ابناء العائلة المالكة مثل الملك فيصل يرحمه الله، وهناك أمثلة اخرى يمكن ان يقتدى بأصحابها. وأوضحت لحظتها بأني عندما انتقد الحكام، فانني لا انتقد العائلة المالكة السعودية كلها. فهم، أي افراد العائلة، بات عددهم اليوم ٢٢ الف أمير من آل سعود وربما أكثر أي انهم عدد كبير، لكن المشكلة التي تعاني منها العائلة المالكة اليوم تتمثل في عدم توفر مركز قيادة داخل العائلة يدير امورها وامور الدولة، قادر على السيطرة على الاثنين: العائلة والحكم بشكل عام.

فمن يحكم المملكة الآن إذن؟

هذا سؤال مهم. هناك صراع الاجنحة. وهناك أزمة حكم. وهناك مواجهات ومنافسات وصراع حقيقي بين عبد الله (ولي العهد) ونايف (وزير الداخلية). والامر لا يقتصر على الأثنين فقط لأن قول مثل هذا فيه الكثير من التبسيط لحقيقة الاوضاع في المملكة. لذلك عندما تسأل عمن الذي يحكم المملكة الآن لديك حق. فالامر معقد. والاوراق مختلطة. والسلطات تتنازعها مقدرات ومراكز نفوذ متعددة. فمن وجهة نظر الغرب، فان الامير عبد الله هو الحاكم الحالي بفعل المنطق والدستور. لكن على ارض الواقع الامير نايف هو الحاكم الفعلي. هو وأخوانه السديريون. وقول مثل هذا لا يجب ان يفهم منه ان هناك سلطة حكم مركزية في المملكة. واعتقد انك تعرف فداحة الضرر وحجم الخطر من الافتقاد الى آلية مثل هذه. لا اقصد دكتاتورية وانما هناك حاجة الى سلطة للدولة تخطط وترسم وتنفذ وتتخذ القرارات وتستشير باحثين واكاديميين واصحاب رأي وتحتكم للقانون فتكافئ المجد وتعاقب المسيء وتردع الخارج عن القانون. هذه متطلبات اساسية لا يمكن للدول أن تستغني عنها. ثم عن علاقتهم بالمذهب الوهابي والمؤسسة الدينية، وهم جناح الصقور او الطرف المتشدد داخل الحكم. بل ان الطرف المتشدد داخل الحكم، ودون ان يحركهم او يدعمهم نايف باتوا يحكمون فعلا دون خوف او رادع من احد ويتمتعون بسلطات لا يستطيع احد ان ينتقص منها. كما أن الاعتقالات التي حدثت في الاسبوع الماضي تدل على ان الطرف المتشدد قد انتصر. لانهم نظفوا البيت كما يعتقدون (لا نريد اي كلام عن الديمقراطية) لأن هؤلاء قد تمادوا بعدما وجدوا صدى واستجابة وتساهلا مع طلباتهم. كل يوم عريضة وكل يوم يقابلوا الامير عبد الله وهو الذي يسمع لهم ويوحي لهم بالأمل في امكانية الاستجابة لمطالب الاصلاح والتغيير. ثم فجأة ماذا حدث؟ يقومون باعتقال رموز المجموعة التي قابلته.

فماذا يعني ذلك؟

ان ما يحصل الآن في السعودية ليس أكثر من خطوة الى الامام وخطوتين الى الخلف. وهنالك شخص سعودي يقول الآن اذا اردت ان تكسر حبة بندق فاستخدم المطرقة أي ان التصرف الحكومي السعودي قد تعدى الحدود في قسوة التعامل مع اصحاب مطالب الاصلاح. هذه هي العائلة المالكة. العائلة المالكة عندنا تحولت الى مشكلة كبيرة. أولا هناك الخط الامامي وهي مجموعة الصف الاول او كبار السن من الأمراء، وهؤلاء في حقيقتهم تحولوا الى مجموعة أثرية. والمهم هو ان لا تلجأ الدولة الى اطلاق التصريحات بدون رغبة حقيقية في تنفيذها فيما بعد. لذلك عندما ينسب الى الملك فهد قوله في حزيران (يونيو) الماضي ان السعودية بصدد اجراء اصلاحات مهمة.. فان على المسؤولين عدم الاستخفاف بعقول المواطنين. فإما أن تنفذ الاصلاحات أو ان السعوديين سوف لن يصدقوا مثل هذا الكلام. بعد الروايات والأحاديث والقصص التي يسمعها السعوديون من سنوات عن الاصلاح دون ان يلمسوا شيئا حقيقيا او واقعيا. ليس هناك وقت محدد للاصلاح ولا سقف أعلى ولا خطة. او نسمع ويسمع معنا الاخرون ان هناك توجه لتوفير متطلبات الاصلاح وان البداية تتمثل في توفير متطلبات واشتراطات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. اصلاح القضاء! لكن هل ان اصلاح القضاء سيتم استجابة لتطلعات ومطالب الشعب ام لأنه شرط مفروض عليهم من منظمة التجارة العالمية. وهم يعرفون ان السعوديين يتطلعون الى اعلان حكومي

بجدول زمني واضح ومحدد لهذه الاصلاحات.

في مقالتك في الهيرالد تريبيون الاميركية اشرت الى اعضاء مجلس الشورى السعودي الذين زاروا لندن، وما صاحب اعمالهم من خيبة بعد عودتهم، فهل اعضاء مجلس الشورى مؤهلون وجادون هم أيضا في تحمل مسؤولية قول الحقيقة التي تقود الى التغيير او الاصلاح؟

نعم سبق ان ارسلت السعودية اربعة من اعضاء مجلس الشورى الذي يعتبر نواة للبرلمان. هؤلاء أرسلوا الى بريطانيا من اجل التغني بجهود حكومة الرياض الاصلاحية. وقد استقبل الوفد استقبالا حافلا من السياسيين البريطانيين، ونواب البرلمان، وعقدت لهم مؤتمرات صحافية واستمعوا لتعليقات متعاطفة مع السعودية، إلا ان جهودهم انهارت بعد عودتهم الى البلاد.

فما وجه الغرابة في الاعتقالات الأخيرة؟

هؤلاء الذين اعتقلوا لم يرتكبوا إثما ولا جريمة وجاء اعتقالهم لانهم وقعوا على مذكرات تطالب الدولة بالإصلاح. لا تدعو الى انقلاب على السلطة ولا الى اسقاط الحكم. وقد اعلنوا ان معارضتهم هي في اطار النظام السياسي الذي ينتمون إليه ولا يدعون الناس الى محاربته. لذلك فان الغريب في الامر هو ان الذين تم اعتقالهم هم من الشخصيات المحترمة الذين قابلوا ولي العهد الامير عبدالله شخصيا. واكثر من هذا فقد كانوا يمثلون التيار الأكثر اعتدالا في صفوف الاصلاحيين السعوديين. وهم الذين كانوا سيدعمون ويساعدون الحكومة على تحقيق الاصلاحات، والتي زعمت الحكومة انها تريد القيام بها، في محاولة منها للتصدي لعدد من الهجمات ونشاطات المتعاطفين مع القاعدة التي يتزعمها اسامة بن لادن.

ما هي المشكلة واين تكمن؟

المشكلة هي في ان لا احد يعرف من هي الجهة التي تحكم البلاد داخل هذه العائلة المالكة. وهذه مشكلة كبيرة وخطيرة. نعم هناك أزمة حكم في المملكة. وهذا واضح وجلي ومعروف للسعوديين في الداخل تحديدا وللغير أيضا ولم يعد سرا. ثانيا: هناك الجيل الثاني من الامراء. وهم صغار السن من ابناء العائلة وهم ايضا يريدون وظائف حساسة وعليا ومهمة. ويريدون منافع وامتيازات مثل الكبار ويعتبرون ان ذلك حق مكتسب لهم. يريدون مرتبات امراء تتوافق ومكانة كل منهم في المجتمع السعودي. لا يريدون التخلي عن امتيازات تمتع بها من سبقهم مثل الوصول الى المطار في اي وقت والحصول على كل مقاعد الدرجة الاولى على طائرة الخطوط الجوية السعودية للأمير ولافراد عائلته وحاشيته وبدون مقابل او حجز مسبق ودونما اعتبار لمن حجز قبله من المواطنين. وأن يحصل على أكثر من حاجته من الماء والكهرباء والاتصالات دون مقابل مهما كان حجم الاستهلاك. كما أن الأمراء يرفضون ان يحاسبهم القانون على أي أمر أو فعل. لذلك فهم يرفضون وسيقاومون اي تغيير او رغبة في التغيير في نظام الحكم على نحو من شأنه ان يدفع الى مساءلتهم او محاسبتهم على افعالهم وتصرفاتهم وتطاولهم على المال العام. لأن المحاسبة تخيف الامراء الذين هم في الواجهة أكثر من الديمقراطية.

فهل هو رفض للاصلاح أم خوف من المحاسبة؟

الخوف من المحاسبة الشعبية تقلقهم وتخيفهم أكثر مما تخيفهم الديمقراطية. نعم الامور بدأت تخيفهم الان بسبب كثرة التساؤلات وحجم التذمر وحدة الانتقادات التي توجه إليهم والتي تنشر على المواقع الالكترونية للسعوديين في الداخل والخارج. وهذه المواقع لم تعد تتردد في قول كل ما يدور في أذهان الناس. وكلها تنتقد العائلة المالكة. فكيف سيمكن السيطرة على الامراء الشبان في ظل اي نظام ديمقراطي او بموجب اي اصلاحات حقيقية؟ عدد الامراء كبير واسرافهم مفرط واستهتارهم بالمال العام والسلطة لا حدود له! وهناك ايضا انفجار سكاني في المملكة اسوة بما هو حاصل في الدول العربية الاخرى. وستحتاج الدولة الى المزيد من المال للانفاق العام. وهناك أوجه قصور فاضحة وبينة في كثير من المجالات وفي اغلب المناطق بما فيها الرياض نفسها. هذه هي بعض جوانب المشكلة.

كثر الحديث خلال الفترة الاخيرة عن الوهابية فهل يمكن ان تشكل خطرا على آل سعود او على حكمهم؟

هؤلاء هم أيضا مشكلة كبيرة ومستعصية. هناك مجموعة جديدة منهم أكثر تطرفا من سابقتها. وهناك فئة اخرى تشكل طبقة يمكن ان يطلق عليها مصطلح الاندر غراوند موفمنت (الحركة الخفية). وبالنسبة لي فقد سبق وان ألقيت محاضرة عن الحركة في هذه المؤسسة (المعهد الملكي للشؤون الدولية) واشرت فيها الى خطورة هذه الحركة التي يدفعها اليأس والحرمان وغياب الفرص الحقيقية في التوظيف او التمتع بالعدالة الاجتماعية او ضمانات العيش الكريم. وهم مثل كل مواطني الدول الاخرى لا يريدون أكثر من معاملة تحفظ لهم كرامتهم وتحقق لهم روابط الولاء والانتماء. والوجه الآخر للمشكلة يكمن في أن العالم الغربي والاعلام الدولي يجهل حقيقة الكثير من الامور في المجتمع السعودي. فيعتقد او ربما من الاسهل له ان يطلق اسم القاعدة على كل من يختلف مع النظام او مع الغرب وان ينسب اي حركة معارضة او عمل عنف او رد فعل على انه من فعل القاعدة. وهذا خطأ. فهؤلاء ليسوا كلهم القاعدة وان كانت لديهم نفس الفلسفة او الفكر الديني المتزمت. وسبب صعوبة التغلب عليهم يعود الى انهم مجموعات متعددة الاطراف والرؤوس.

من الذي يتحمل مسؤولية ظهور وتعاظم هذه الحركة؟

النظام الحاكم في المملكة هو الذي يتحمل مسؤولية ظهور هذا الوحش ورعايته. الحكم السعودي هو الذي خلق هذه الموجة الجديدة من جيل المتطرفين من خلال تبنيه للفكر الديني المنغلق والنظام التعليمي والدعم المادي الذي توقف فجأة وانقلب من رعاية الى عداء ومطاردة.

ما الذي يمكن ان يحدث الآن؟ ماهي تصوراتك لما يمكن ان يقع من تطورات في هذا المجال؟

الجميع يريدون الاصلاح كل بطريقته الخاصة. وثمة ثلاثة خيارات او طرق يمكن اتباعها. هناك ثلاثة امور باعتقادي. او اربعة في الحقيقة. هناك شريحة من السعوديين تريد الاصلاح واحلال الاستقرار والأمن في البلاد. وستضغط عليهم السلطات بكل الوسائل لاجبارهم على التعهد بعدم تكرار المطالبة بالاصلاح والديمقراطية والتوقف عن الاشارة الى الفساد الاداري والمالي والتخلي تماما عن توقيع العرائض والمطالب والمذكرات الداعية والناصحة بالاصلاح وعدم تأييد اصحابها. اي التعهد بالتخلي عن حقوقهم والقبول بتجريدهم من دورهم الوطني. ولذلك فانهم أما ان يخافوا من الموت او السجن على أيدي الحكم.

وهناك فئة صامتة، او فضلت الصمت خوفا من العقاب والبطش. ويمكنك ان تتابع سيل المواقع الالكترونية السعودية التي يكتب فيها المواطنون وجهات نظرهم، ويتحدثون علانية عن معاناتهم وسخطهم وعدم رضاهم على ما يجري وعلى طريقة ادارة امور البلاد. وقبل ايام كان هناك من يتساءل عن الرجال (أين هم ولماذا لا يتكلمون عن الاعتقالات والمعتقلين؟) وقد رد البعض على هذه التساؤلات بالقول: نخاف من الموت ونخاف على ابنائنا. نعم من حقهم الخوف لانهم

سيواجهون السجن حتما. والفئة الثالثة ليس امامها خيار غير الوقوع بيد القاعدة او الجهاديين الذين يعدونهم بالجنة مقابل الشهادة. والشهادة تعني تفجيرات او مواجهات دموية.

وماذا عن الفئة الرابعة؟
هي الفئة التي اختارت الهجرة الى الخارج للاقامة والعمل والكتابة والنشر والبحث العلمي تحاشيا للمنع من ممارسة هذه الحقوق في الداخل او السجن. وأنا مثلا، كنت امارس التدريس في جامعة الملك عبد العزيز خلال الفترة من عام ١٩٨٢ والى عام ١٩٨٤ وجئت الى بريطانيا واكملت الدراسة وحصلت على شهادة الدكتوراه. وكنت بصدد العودة الى البلاد للاستقرار والعمل. وكان من الطبيعي ان يتطلب عملي العلمي والاكاديمي مواصلة التنقل ما بين السعودية وبريطانيا. لكن قبل ثلاث سنوات وانا في لندن فوجئت بإبلاغي أمرا من الامير نايف (وزير الداخلية) بأن أوقف كتاباتي ونشاطاتي. وأفهموني بان سبب هذا الامر يعود الى كتابي عن الجيل السعودي الجديد (هويات متغيرة).

هل أعلنت الحرب على آل سعود في هذا الكتاب كما فعل البعض وقبض ثمنا ليتوقف عن توجيه مثل هذا النقد؟
اطلاقاً. الكتاب اكاديمي. ولو كان الحكام عندنا مهتمين حقيقة في الاصلاح، لاستفادوا من الكتاب. ولرأوا في عبد الرحمن ومحمد (الاول سلفي والثاني براغماتي)، و(منى) التي تعيش أزمة صراع بين التقاليد والحضارة والمدنية والتطور التي تسود العالم الحديث.. نماذج من الشبان السعوديين.

وماذا احتوت أوامر وزير الداخلية أيضا؟
طلب مني أن لا أتحدث أو أكشف عن مثل هذه الرسالة، وأن لا أبدي أي تذمر أو رد فعل عليها وأن لا يعلم بها أحد سواي. وقال لي من حمل هذا الامر: (أحمدي ربك انك لم تسجني خمسة سنين على الأقل).

بصراحة دكتورة مي، هل هناك فجوة كبيرة بين الحكم والسعوديين وأي فئة منهم وهل لمثل هذا الامر اسباب داخلية ام خارجية؟
الاثنين معا. فعندما حدث ما حدث في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام ٢٠٠١ واتضح كم هو عدد السعوديين المشاركين في خطف الطائرات الثلاث ونسبتهم العالية التي تشكل ثلثي منفذي هذه الاعمال، بامكانك ان تدرك حجم الاحباط الشعبي السعودي من النظام ومن الغرب على السواء الذي دعم هذا النظام رغم الاداء السيء والوضع غير المقبول. نعم عندنا مشكلة حقيقية خطيرة. وهذا ما قلته في التلفزيون. وهو ان هناك كره وعداء للغرب ولأميركا بالذات. وإلا بماذا نفسر كل هذا العدد من السعوديين بين من اختطف الطائرات الثلاث؟

هل تقبل الحكم السعودي ملاحظاتك هذه، كيف قابلها؟
بعد أن قلت ذلك، اتصلوا بي مرة اخرى، ووبخوني بدعوى: لماذا اقول مثل هذا الكلام؟ بينما نحن كلنا نعرف الحقيقة ونعرف اسباب ذلك أيضا. والعالم كله يتابع حرق الاعلام الاميركية من اندونيسيا الى المغرب. وقالوا لي بعدها: ان المرأة دورها في البيت والانجاب وليس في السياسة.

كيف تعامل انسانة مثلك مرموقة علميا في مجال البحث والفكر بهذه الطريقة وانت تعملين في واحد من أرقى مراكز الدراسات السياسية في بريطانيا والعالم؟
انه اسلوب تكتيكي متبع لاسكات الآخرين. نحن نعرف اننا في أزمة. وان هناك حالة ضغط وانفجار وشيك بسبب عدم الاستقرار. ثم ان زيادة العنف ليس إلا واحداً فقط من الأدلة. وأنا اتكلم الآن عن السعودية، لأن هناك في الدول العربية الاخرى أزمات شبيهة او مختلفة حسب طبيعة المجتمع ومشاكله التي يعاني منها لكن هناك احباط عام من الحكام ومن طريقة الحكم. ولدينا في المملكة هذه الدولة الاغنى بين دول المنطقة باعتبارها أكبر منتج ومصدر للبترول في العالم، لدينا نسبة عالية من البطالة. وهناك سوء تخطيط. وهناك ضياع اجتماعي وتفرقة بين المواطنين في الوظائف والمناصب والمكانة الاجتماعية. وهذا يولد درجة عالية من الخوف من المستقبل. وكل هذا معروف. لكن الذي يجب ان نتحدث عنه الآن هو خوف القادة او العائلة المالكة من التطورات والعواقب.

كيف ومم تخاف العائلة المالكة؟ هل تخاف من الضغوط الخارجية ام من المطالب الداخلية أيهما يقلقها أكثر؟
الانفتاحيون ودعاة التحديث انقسموا والتحرريون (الليبراليون) سجنوا والسؤال هو: ما هو باعث الخوف الذي تشعر به العائلة المالكة ومم؟ هل يخافون من الجهاديين الذين يواجهون أجهزة الأمن والشرطة؟ أم من التحديثيين والاصلاحيين؟ الظاهر أنهم خائفون من الناشطين الاصلاحيين لانهم نوع من المعارضة المنظمة التي تحمل برنامج عمل واضح ومعد. بينما الجهاديون ينشرون الفوضى والموت فقط.

أم انهم خائفون من الولايات المتحدة التي تطالبهم بالاصلاح؟
باعتقادي ان كل هذه الاسئلة، أسئلة متشابكة ومترابطة. فهم في حالة من الفوضى والهلع لأنهم بين ضغوط اميركا وبين مطالب الشعب.

هل هناك توازن في الخوف بين هذا الطرف (الشعب السعودي) وذاك الطرف (أميركا)؟
بالضبط. وقد اشرت الى ذلك قبل حرب الخليج التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق. وقتها قلت ان هناك ميزاناً للخوف. فهم في فترة يخافون أميركا أكثر من الشعب. ووقتها لايعيرون أهمية للشعب. ثم فجأة يكتشفون انهم ذهبوا بعيدا في تجاهل الشعب والتقليل من شأن خطورة رد فعله. لكنهم الآن في وضع مختلف. فالمواطنون يتساءلون بما يشبه الرفض أن يكون اسم بلادهم على اسم عائلة. فهي ظاهرة نادرة في العالم. إذ ليست هنالك دولة تحمل بأكملها اسم شخص مثل السعودية. فالمملكة الاردنية الهاشمية لا تقول انها هاشمية وانما اردنية. بينما في السعودية تقول انها اي الدولة سعودية نسبة الى العائلة المالكة. وربما كان ذلك مقبولا من الشعب عندما كان للعائلة هيبة.

ماذا عن الضغط الاميركي الذي يطالب الرياض بالاصلاح والديمقراطية، هل هو ضغط حقيقي وهل سيقود الى نتيجة؟
نحن نعرف الفوقية والتعالي والازدواجية الاميركية في المواقف والمعايير وتقييم الامور. ويتحدث الاميركيون أنفسهم عن ذلك سواء كانوا رسميين أومفكرين أوسياسيين طالما انهم خارج السلطة. لا سيما عندما يتعلق الامر بطريقة تعاملهم مع العراق في الثمانينيات ومن ثم في التسعينيات. ويتطرقون الى اختلاقهم مبررات الحرب التي اسقطت النظام في بغداد. وقبل شهر واحد كنت في أميركا وشاهدت في مكتبة تبعد امتاراً عن البيت الابيض، عشرات الكتب التي تتهم وتثبت ان الرئيس الاميركي الحالي جورج دبليو بوش كذاب. نحن نعرف ان الديمقراطية في الولايات المتحدة مرتبطة او متوافقة مع مصالح أميركا ومع ارادة راسمي سياستها ومع أمزجة كبار المسؤولين فيها. ونعرف ان هناك عدم ثقة الى حد ما بالديمقراطية الاميركية لأن واشنطن لم تظهر في أي وقت اي شكل او نوع من الاهتمام بسوء علاقة الحاكم بالشعب، ولا بحجم التعدي على الشعب ولا بسوء استخدام السلطة. ومن أيام جمال عبد الناصر وثم الخميني وعرفات وغيره. لكن، في كل الاوقات خلال العقود الأربعة الاخيرة ظل الاميركان يدعمون

ويحمون النظم الدكتاتورية طالما انها تخدمهم وتقدمهم على شعوبها وتلبي ارادتهم اي الارادة الاميركية. والسبب معروف وهو ان النظم الدكتاتورية قادرة على السيطرة على شعوبها بالقوة والتنكيل وايضا لان هذه النظم غير الديمقراطية لا تستند الى الشرعية ولم تصل الى الحكم بارادة مواطنيها لذلك فانها مقتنعة بأن بقاءها في الحكم يعتمد على رضا الاميركان عليها.

فهل اختلف الوضع الآن وتغير الموقف الاميركي من الحكم في الرياض؟

المشكلة الآن ان الاميركيين عندما يتحدثون عن الديمقراطية فانها بالنسبة لهم (وهذا ينطبق على العراق بوضعه الحالي) سوف لن تخدم مصالحهم ولن تحقق لهم اهدافهم. لذلك فان الولايات المتحدة، وفي ظل تغير موازين القوى في العالم صار لديها أصدقاء جدد. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي فان السعودية فقدت دورها القيادي وبالمقابل نرى ان هناك دولاً أكثر قرباً وتقارباً مع اميركا مثل الكويت وسواها. ولكن طالما أن أميركا هي التي تحمي المنطقة، فان من ضمن مهامها او في مقدمتها، مهمة حماية النظم من الشعوب. وهي تفعل ذلك للحفاظ على مصالحها. وفي حقيقة الأمر، فان المسألة تبدو كما لو ان أميركا قد استأجرت بعض هذه الدول. اشترت النظم والحكام وليس الشعوب. وهذه هي المشكلة. وجوابا على سؤالك: هل ستفرط أميركا بالحكام الذين حمتهم؟ والجواب: هذه هي أميركا. الكلام عن الديمقراطية وحقوق الانسان عندها او لديها يرتبط بالمصالح. وعندما ترجع للاميركان لنتعرف على حقيقة وجدية مطالبهم من الحكم في المملكة، فان الجواب لن يأتي من خارج هذا السياق. وسبق لي أن مثلت أمام إحدى لجان الكونغرس الاميركي وقدمت شهادة تنسجم مع هذه الحقيقة وكان ذلك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

فماذا ستفعل واشنطن للحفاظ على مصالحها وعلى مصداقيتها وهي تنادي بالديمقراطية وشرق اوسط جديد؟

قبل عدة سنوات، بحث الاميركيون عن أمير انفتاحي متحرر. وفي البداية وضعوا آمالهم في ولي العهد الامير عبد الله. لكنه لم يستطع التوافق مع التطورات المفترضة واخفق بالتالي في تحقيق الاصلاح الذي يتطلع اليه المواطنون. وتعطلت آلية تعديل البرنامج التعليمي والمناهج الدراسية. لذلك فان من ضمن الاسماء التي استطلع اعضاء مجلس الكونغرس عنها خلال جلسة الاستماع، الامير الوليد بن طلال. الاميركان يعتقدون ان المال يمكن ان يتحول تلقائيا الى قوة تقود الى السلطة. وهم في الحقيقة يجهلون طبيعة النظام او الاوضاع في المملكة.

كمثال على ذلك فان مارتن انديك وهو مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية وسفير سابق لاميركا في تل ابيب، كان جالسا الى جواري خلال جلسة الاستماع وكنت العربية الوحيدة التي تقوم بمهمة اطلاع الكونغرس الاميركي على حقيقة الامور في بلادي. انديك قال ان هناك تقدما لا ينكر في الاوضاع في السعودية. وانا اعرف انهم يخافون من تنامي ظاهرة التطرف المعادي لهم في بلادنا. ولعل دورهم في اغلاق الجمعيات الخيرية والانسانية الاخرى، يدخل في هذا النطاق لانهم يخشون من ان تذهب أموال التبرعات والمحسنين التي تقدم لهذه الجمعيات الى القاعدة والجهاد. انديك قال ان الجانب السعودي بات يتعاون الآن مع الجهات الاميركية وان هناك تقدما في هذا المجال لاسيما في قضية الزكاة التي قال انها شهدت الكثير من التطوير في مجالات الاستفادة من اموالها في غير دعم من اسماهم بالارهابيين. لذلك تعمدت قبل الاجابة على السؤال التالي الذي طرح علي، اردت ان اوضح نقطة مهمة تتعلق باشارة مارتن انديك للزكاة، فقلت ان ما ذكره انديك من ان الحكم في الرياض نجح في تغيير الاساليب التي اتبعت في المملكة العربية السعودية على مدى الف واربعمئة عام، غير صحيح لعدة اسباب اولها ان السعودية لم تكن موجودة طوال الف واربعمئة سنة لانها لم تطلق على نفسها مثل هذا الاسم قبل عام ١٩٣٢. وبالتالي لم تكن هناك مساجد عبر الصحراء التي تقع ضمن حدود الدولة الحالية. ثم ان الزكاة احد اعمدة الاسلام الخمسة وانتم ايها الاميركان لا بد وانكم تعلمون ان بلادنا كلها باتت معادية لكم بسبب مواقفكم وبسبب دعمكم وحمايتكم للنظم الدكتاتورية المتسلطة والآن تأتون لتدعون بان الحكم في المملكة استجاب لمطالبكم بالاصلاح فاخترع قضية الزكاة وهي عمود اساس في الاسلام. الاميركان عامة حينما دخلوا الى العراق لم تكن لديهم خطة او مشروع متكامل ونحن نعرف ذلك. لم يكن هناك تصور واضح لمرحلة ما بعد الحرب. بل على العكس بدا انهم يعانون من ضعف في النظر او عمى في البصيرة.

لماذا نلقي باللوم على أميركا في كل شيء وكأنها دولة عربية عليها ان تنظر بعيون العرب وتفكر بعقل عربي وتتبنى المصالح والتوجهات والحقوق العربية بينما هي دولة عظمى تحكم العالم وعليها ان تحافظ على خطوط توازن مع كل الاطراف الاخرى؟

تعرض العرب الى ظلم شديد من قبل الاميركان ليس في قضية فلسطين والانحياز الى اسرائيل فقط وانما في عدم مساعدة الشعب العربي في تطوير نظامه السياسي واصلاح اخطائه وفي مسائل كثيرة اخرى. لكن الطامة الكبرى في الصراع العربي الاسرائيلي فقد شل عملية الاصلاح وعطلها وابقى على اوضاع الفساد السياسي والاداري والمالي وساعد النظم الدكتاتورية والشمولية على البقاء في السلطة. مشكلة فلسطين جعلت من الاصلاح العربي قضية مؤجلة. لانها اعطت للحكام عذرا.

فما هو الحل الممكن إذن؟

لنعد الى دولنا وشعوبنا ونبدأ بتنظيف بيوتنا اولا ولننسى أميركا. لو أمكن تضييق الهوة بين الحكام والمحكومين فان الهوة بين العرب انفسهم كدول ستغدو ممكنة لاستعادة الامال بالوحدة او التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. مشكلتنا تكمن في البحث عن اعذار وحجج للاوضاع التي آلت الى ما نحن فيه الآن. وهكذا يقال ان الاصلاح يجب ان يكون شأن داخلي وان لا يسمح للغير بانتقادنا على ما نحن فيه من اوضاع. والحجة الجديدة ان مطالب الاصلاح طالما انها واردة من أميركا فلايجب بالتالي القبول بها لانها قد تخدم اسرائيل! الخلل والنقص في المادة التعليمية والضعف والمرض في المناهج يجب ان يظل لان الانتقاد جاء من الخارج!

ما هو المفيد بالنسبة لنا؟ ما الذي يتوجب على العرب فعله؟

يجب على العرب ان يتفهموا ابعاد السياسة الامبريالية الاميركية وان نتخوف منها ومن حقنا ان نشك فيها لكن قبل ذلك علينا ان نراجع سياساتنا وسلوكنا وان نشخص اخطاءنا وان نعالجها وان نطور انفسنا. وقبل اسبوعين تحدثت حنان عشراوي الوزيرة والمفاوضة السابقة وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني خلال عشاء خيري هنا في لندن، عن كل خلفيات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وعن التطورات والاوضاع الحالية والموقف الدولي. عشراوي متحدثة لبقة وجيدة وعلمية وتحدثت باسهاب وطلاقة وبمنطق سليم عن التهويد واضرار استمرار المخطط التوسعي الاسرائيلي وعن جرائم الاحتلال ثم فجأة وقفت لتقول: لنسأل أنفسنا ولنحاسب انفسنا ونحاسب السلطة الوطنية الفلسطينية أولا وحكوماتنا العربية ونراجع ونسلط الاضواء على اخطائنا. هناك الكثير الذي نلوم

عليه الاميركان بسبب سوء سياستهم في الشرق الاوسط والكثير من الجرائم والممارسات التي تلام عليها قوات الاحتلال والحكومة الاسرائيلية. لكن هناك الكثير او الاكثر الذي نلام عليه نحن العرب. هناك اخطاء لا حصر لها، شريط طويل من احداث وخطوات السقوط والاصرار على التمسك بالخطأ. علينا الآن ان نكون واقعيين وان نعود الى مواطنينا ونسألهم ونستفسر منهم ونستمع اليهم عن طبيعة تصوراتهم حيال ما يجري، عن وجهات نظرهم بالاصلاح او الاوضاع الحالية، عن معاناتهم وعن طموحاتهم.

هل الاميركان جادين في مشروع الاصلاح في الشرق الاوسط، وهل ستعيد واشنطن النظر في سياساتها وتحالفاتها وارتباطاتها السابقة وتبادر الى تصحيح اخطائها في المنطقة لتسهيل قبول الناس لمشروعها وابعاد او تقليل حالة الشك بين خطوط مشروعها وحقيقة نواياها في المنطقة، او باختصار ماذا تريد اميركا من السعودية او الحكم في الرياض؟

السعودية مهمة جدا بالنسبة لأميركا بسبب البترول. فهي الاكثر انتاجا وقدرة على التصدير وايضا الاكبر احتياطي ثم انها حليف قديم. لذلك فانهم سيظلون يحتفظون بعلاقات قوية ومتينة مع السعودية. الاميركان وقد سمعت ما سأقوله من مسؤولين وسياسيين وباحثين في عدة مناسبات، يريدون حماية العائلة المالكة السعودية. خوفهم او باعثهم في هذا هو مخاطر تسييد المتطرفين الاسلاميين للساحة وربما الحكم. تعرف ان النظام في المملكة لا يمكن ان يمضي أبعد مما فعل في اطار الدين وبعد طالبان ليست هناك صورة قاتمة أي انه ليس بمقدور أحد ولا الحكم السعودي ان يغالي في الدين اكثر مما فعل حتى الآن. والاميركيون يعملون بمبدأ الشيطان الذي تعرفه افضل من الشيطان الذي لا تعرفه:

than the devil you don't know
The devil you know is better

لذلك فانهم ربما يظلون حريصين على الابقاء على آل سعود في الحكم، خصوصا وانهم اظهروا طاعة مفرطة لأميركا. ونعرف ويعرف العالم ان السعودية تطوعت في كل المرات التي حصل فيها نقص في المخزون الاميركي الاستراتيجي من النفط او في المعروض منه في اسواق العالم، وبادرت الى سد هذا النقص، وقدمت للعالم النفط باسعار رخيصة. كما انهم اي العائلة المالكة السعودية اثبتوا مرارا للاميركيين ان بامكان واشنطن ان تعتمد عليهم على الدوام.

ماذا عن الجانب السعودي، هل يشعر بالحرج من الشارع او العالم وماذا عن موقف السعودية من احتمال تخلي واشنطن عن حماية النظام الحالي او استبداله بآخر لاسيما وان مثل هذه الاحاديث مطروحة وتجربة العراق الحالية تجعل من كل الاحتمالات والبدائل قائمة؟

بالنسبة للسعودية، فان الجيل الثاني من الامراء او الجيل الثالث منهم أقرب الى الغرب من سواهم من ابناء الاسرة فهم يرتدون ملابس غربية ويحرصون على أناقتهم ويجلسون مع الاميركان ويتحدثون بمنطق ولسان تحرري ولا تنقصهم المقدرة على الاستعانة بكل المصطلحات السياسية والاقتصادية الجديدة المرتبطة بالعولمة والرأسمالية وحقوق الانسان. كما ان لغتهم الانجليزية رائعة وسليمة. وهذا الكلام يشمل قطاع واسع من الامراء الذين تقل اعمارهم عن ستين عاما. واعتقد ان الاميركيين مسرورون لهذه الفئة الجديدة من الامراء. ولكن عندما يعود هؤلاء الامراء فانهم يتصرفون على نحو مختلف لانهم يصطدمون بواقع يجبرهم على ذلك.

فهل يدفع كل ذلك واشنطن الى التغاضي عن مطالب الشعب السعودي او عما يجري في المملكة، وهل يمكن ان يدفع بهم الى حد التخلي عن مطالب الاصلاح؟

المشكلة الآن تكمن من خلال ظاهرة استشراء العنف في البلد وتكمن في حجم وجود ونفوذ واتباع القاعدة في المملكة وعدد المتعاطفين معها والمتبرعين لها. وهم قلقون أيضا من احتمالات تطور الامور نحو الاحسن في المواجهة بين المطالبين بالاصلاح والانفتاح والتغيير وبين الذين لا يريدون التخلي عن مكاسبهم وسلطاتهم وسطوتهم على المال والناس. والحقيقة ان الامراء الحكام لم يعودوا قادرين على الظهور بمظهر المتحكم بكل شيء كما كان عليه الوضع من قبل. فالامور خرجت من ايديهم ولم يعد بالامكان تجاهل الحاجة للاصلاح او مطالب الاغلبية. وبندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن أكد مرارا من قبل ان كل شيء تحت السيطرة! وهي مقولة كررها أيضا عادل الجبير المتحدث باسم الامير عبد الله، وجاءت فترة لم نعد نقرأ فيها إلا مثل هذه التصريحات. الملك فهد بنفسه في اعقاب تفجيرات تشرين الثاني (نوفمبر) التي تعرضت لها الرياض، صرح بأنه سيقاتل الجهاديين ويضربهم بيد من حديد. وهو يتحدث عن القبضة الحديدية في مواجهة الجهاديين بينما هم جميعهم فتية متوحشين ملغمين انفسهم بالقنابل! مفخخين. وفضلاً عن ذلك فانهم مقاتلون منظمون ومندفعون في ظل حماس كبير. فماذا يقصدون بأن كل شيء تحت السيطرة؟

وهل تعتقد الولايات المتحدة ان الوضع سيتحسن فعلا او يختلف عما كان عليه ما لم تتم الاستجابة لمطالب الناس بالاصلاح الحقيقي؟

نحن في السعودية ليس لدينا لا احمد جلبي سعودي ولا حميد كرزاي سعودي. ليس لدينا مثل هؤلاء الذين يمكن لاميركا ان تنيط بهم مهمة التغيير. وليس بمقدورهم، اي الاميركان اختراع واحد من هذين الاثنين بمقاسات سعودية. فمن أين يأتون بنسخة سعودية من كرزاي الافغاني ويلبسونه عباءة وقفطان متحضر ومصمم بأيدي افضل الاسماء الاوروبية والاميركية النابغة في مجال الازياء والصرعات ويسمونها تقليدية.

ما هي قراءتك للأمور، كيف سيتصرف الاميركيون في الشأن السعودي وهم بالمناسبة يتدخلون ويتصرفون في كل أمور العالم وهذا عهدهم وعصرهم وهو شأن القوى الكبرى التي حكمت العالم طوال التاريخ؟

واضح ان الاميركيين في حيرة الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الادارة الاميركية تقريرها الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه ٨٢ صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، برر البيت الابيض والخارجية الاميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن الملأ على اساس انها حساسة جدا ووقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الادارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليها.

مرة أخرى لماذا؟

هناك سبب آخر يعود الى حالة عدم الاستقرار في العراق. الاوضاع المتفجرة وغير المستقرة في العراق وفي فلسطين تجعلهم لا يستطيعون المغامرة بالسعودية التي يعتبرونها أهم بلد في المنطقة. يعني اذا نظرنا اليوم الى البلاد العربية والاميركان ايضا اذا نظروا الى منطقة الشرق الاوسط فان البلدين الاكثر أهمية لهم هما العراق والمملكة العربية السعودية. والخطر الذي قد ينجم من عدم الاستقرار، كبير جدا، ليس لأميركا فقط وانما لدول الجوار أيضا.

(نقلاً عن مجلة المشاهد السياسي - العدد ٤٢١، ٤/٤/٢٠٠٤)

تنعقد القمة ..أم لا تنعقد

مبادرة الاصلاح السياسي معوّقاً

منذ فشل قمة تونس في نهاية مارس الماضي، تكشّفت صورة التناقضات الحادة في النظام العربي، وبدا وكأن المصالح السياسية بين الحكومات العربية بلغت مستوى من التباين الحاد بحيث يصعب معه التئام القمة ما لم تقع معجزة غير متوقّعة.. لم تكن القضية الفلسطينية، ولا أحداث العراق، ولا العلاقات العربية ـ العربية، ولا العلاقات العربية ـ الاوروبية والاميركية، ولا الاوضاع الاقتصادية والامنية في العالم العربي ولا غيرها من الملفات الأخرى الأقل والأشد حساسية سبباً في فشل القمة الأولى كما لم تكن السبب وراء الاستنفار الملحوظ لدى قيادات عربية من أجل تطويق الخلاف العربي العربي ومحاولة ردم الفجوة بصورة عاجلة لعقد قمة عربية تضع حداً للجدل والشكوك حول قدرة الجامعة العربية على أن تضطلع بدور فاعل في السياسة العربية.. فقد كان الملف الخلافي بصورة محددة وواضحة هو الاصلاح السياسي، أو بكلمات أخرى المبادرة الاميركية الخاصة بالشرق الاوسط الكبير، والتي تقضي بامتثال الحكومات العربية لخطة اصلاحية شاملة. هذا منشأ النزاع الخفي بين الحكومات العربية، وقد زاد في خطورته الجدل حول طبيعة ووتيرة الاصلاح السياسي المطلوب، فبينما تصرّ الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية على تطبيق المبادرة الاميركية (والتي جرى تعريبها في الاسكندرية فخرجت على هيئة وثيقة)، أبدت السعودية وسوريا تحفظاً على المبادرة، وأصرّتا على إيكال مهمة الاصلاح لكل دولة على حدة طبقاً لرؤيتها الخاصة وشروطها الداخلية.

وفيما تصرّ الجامعة العربية على تدعيم موقفها كناظم للسياسة العربية وتأكيد محوريتها كمطبخ للاجماع السياسي العربي، فإن دولاً عربية ترى بأن تمرير المبادرة الاميركية عبر الجامعة العربية يفقد هذه الدول حرية إختيار الطريقة المناسبة لتطبيق الاصلاحات.. وكانت دول عربية مثل السعودية وسوريا قد شعرت بأن الولايات المتحدة حاولت قبل انعقاد القمة العربية في تونس الشهر الفائت تشجيع حكومتها من أجل فرض المبادرة الاميركية وتحويلها الى أمر واقع مادفع بدول عربية محورية الى عقد مشاورات عاجلة من أجل افشال ما وصفه البعض بـ (مخطط أميركي)، يستهدف املاء اجندة اصلاحية من الخارج، ويجعلها مورد الزام للحكومات العربية.

السعودية من جانبها تشعر بأنها أكثر الدول تضرراً من أي مبادرة إصلاحية، لأسباب داخلية وخارجية، إذ فقدت العائلة المالكة في الداخل رصيدها الشعبي ومصداقيتها في ادارة الدولة وتواجه ضغوطات مستمرة من اجل الاصلاح من قبل التيار الاصلاحي المتنامي، وفي الخارج خسرت العائلة المالكة شبكة واسعة من التحالفات الدولية التي كانت توفّر لها الحماية والسمعة المطلوبة في المحافل الدولية. ولهذا السبب يمكن القول بأن خيار

خسارة العائلة المالكة رصيدها الشعبي وشبكة تحالفاتها الدولية يدفعها لتبني خيار عربي لمواجهة ضغط الاصلاح

العائلة المالكة لمواجهة الضغط من أجل الاصلاح السياسي بات عربياً صرفاً، فهي تعوّل على قدرتها في تشكيل جبهة عربية قوية مؤلفة بدرجة أساسية من مصر وسوريا وبإسناد من دول أخرى مثل لبنان والمغرب وغيرهما. وكان مجلس الوزراء السعودي قد دعا في الخامس من أبريل الى (تكاتف العمل العربي المشترك) وهي دعوة قد تبدو جزءاً من الخطاب العربي الكلاسيكي، الا أنها تلمح بقوة الى خط السير السياسي الذي تسلكه الحكومة السعودية منذ فقدانها شبكة حلفاء محليين وعرب ودوليين. وأن التحديات التي تريد السعودية مواجهتها من خلال جبهة عربية مشتركة تتصل بدرجة أساسية بموضوع القمة العربية ومحاولة معالجة الاسباب التي حالت دون انعقاد قمة تونس. وحين نضع التحركات السياسية السعودية في سياقها الفعلي والحقيقي تصبح مهمة العمل العربي المشترك منحصرة في التوصل الى اتفاق بشأن موضوع الاصلاح السياسي او بالاحرى المبادرة الاميركية الخاصة بالاصلاح السياسي في الشرق الاوسط.

ولايمكن تهيئة مناخ مناسب لانعقاد القمة العربية بحسب التصوّرات السعودية ما لم تحقق جولة الرئيس المصري الاوروبية والاميركية أهدافها المنشودة، والتي يمكن من خلالها تدعيم الاطروحة العربية في الاصلاح السياسي عن طريق إقناع بعض الاطراف الاوروبية الفاعلة والادارة الاميركية بالصيغة التي تم التوصل اليها من قبل السعودية وسوريا الى جانب مصر في شرم الشيخ قبل سفر الرئيس مبارك الى لندن والولايات المتحدة. نشير هنا الى زيارة ولي العهد السعودي الى النمسا والتي تلعب دوراً رئيسياً في الاتحاد الاوروبي، وهذه الزيارة تأتي في سياق مهمة الرئيس المصري مبارك، التي كان الهدف منها نقل وجهة نظر ثلاثية سورية مصرية سعودية في قضية الاصلاح السياسي.

ولأن هذه الدول باتت تشعر بأن خيارات عدد من الدول العربية الاخرى باتت في جزء أساسي منها غير قابلة للتبديل أو التوجيه ما لم يتم إقناع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ على هذه الدول بمبادرة الاسكندرية، فقد كرّست مصر والسعودية جهودهما الدبلوماسية من أجل الحصول على تأييد دولي قبل حشد الاصوات المؤيدة للمبادرة في الداخل العربي.

فحين انضمت مصر وسوريا الى السعودية في شهر مارس الماضي لاقتراح منظومة اصلاحات الى القمة العربية المضطربة، كان الاعتقاد لدى هذه الدول بأن أفكارهم ستحضى بقبول منقطع النظير وأن الدول العربية الاخرى ستتبناها على وجه السرعة.

ولكن ما حصل في واقع الأمر غير ذلك، فقد واجهت هذه الاطراف رفضاً عنيداً من قبل الدول العربية الصغيرة، والتي كانت مستبعدة من لعب أي دور بارز في الاجهزة التي أنشأتها الجامعة العربية المستصلحة.

فقد قادت حكومتا كل قطر وعمان المعارضة ضد وثيقة الثلاثة الكبار، بالتقليل من شأن واضعاف كل مادة وردت في الوثيقة. وبحسب دبلوماسي عربي فإن عمان وقطر لعبتا دوراً في إحالة الوثيقة الى أشلاء. ويشير هذا الخلاف الى تشكّل تيار جديد في السياسة العربية، يقوم على اندفاع البلدان الصغيرة للوقوف في وجه اللاعبين السياسيين الكبار في المنطقة. وقد بدأ هذا الاتجاه قبل فترة بقيادة قطر، التي حسمت خيار علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة مع أجندة اصلاحية داخلية مشفوعة بحس إنتقامي من مصر والسعودية، على حد ادوارد والكر، مدير معهد الشرق الاوسط بواشنطن. فقد أفادت قطر من ذلك من أجل إرساء قوة مضاهية الى جانب الدول العربية الصغيرة بسبب أن هذه الدول عانت كثيراً تحت ظل الكبار.

وفيما يلفت والكر الانتباه الى قوة دول عربية مثل مصر والسعودية والتي ليس من السهل تحدي سلطتها، لا أقل بسبب الدور المحوري الذي تلعبه الرياض في منظمة الدول المصدر للنفط (أوبك)، ولكن في الوقت نفسه يقول والكر بأن الولايات المتحدة شجّعت الدول الصغيرة على هذا السلوك الجديد. فمن خلال التمسّك بأجندة إصلاحية، فإن الولايات المتحدة أضفت قوة على الدول الصغيرة ومنحتها الشجاعة للوقوف في وجه الدول الكبيرة في المنطقة.

فقد أبدى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر حول الديمقراطية والتجارة الحرة في الدوحة الشهر الماضي صراحة غير معهودة في تأييد المبادرة الاميركية وأكد بأن على العالم العربي النظر في مشاريع التغيير المقدمة من الخارج. وقال الشيخ حمد إن ما يطلق عليه الغضب النابع من المنطقة لم يظهر بسبب القضية الفلسطينية فقط، بل إنه نتاج لمشاكل خلقها العالم العربي نفسه ولا علاقة لها بالعالم الخارجي ـ على حد قوله.

وبحسب كثير من المحللين فإن هذه الدعوة تأتي استجابة لخطة أمريكية لتحقيق الديموقراطية واقرار حقوق الانسان المعروفة باسم مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وقد رفضت مصر والمملكة العربة السعودية هذه المبادرة لاعتبارها محاولة لفرض أفكار وتقاليد أجنبية على المنطقة.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أدان مؤخرا ما وصفه (بقصور الديمقراطية) في الشرق الأوسط.

ودعا بوش إلى إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وتحدث عن مهمة الولايات المتحدة لتحقيق ذلك في المنطقة.

ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة ألقت باللائمة على النزعة الشمولية التسلطية والتطرف الديني في العالم العربي في تفريخ ظاهرة الارهاب. ومن المعروف فإن العلاقات الاميركية مع السعودية قد تدهورت كما تعرضت مصر لانتقادات واسعة بسبب فشلها في الاضطلاع بدور قيادي في مجال الاصلاحات السياسية. في غضون ذلك، فإن سوريا المصنّفة باعتبارها الأكثر تشدداً في العالم العربي تتعرض لضغط اميركي متزايد منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق حيث كانت تطالب واشنطن دمشق بوقف دعمها للجماعات الراديكالية والتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

في المقابل، فإن دولاً خليجية صغيرة مثل قطر والبحرين قد حظيت بمباركة وتأييد أميركي بفعل أخذ هذه الدول بخطوات كبيرة تجاه فتح الانظمة السياسية.

لقد قرّرت واشنطن إنشاء مكتب لتطوير الاصلاحات يكون مقره تونس بدلاً من القاهرة، المركز التقليدي للسياسة العربية. هذا على الرغم من أن سجل تونس في مجلس حقوق الانسان لا يقارن مع نظيره في مصر، حيث تحتفظ منظمات حقوق الانسان الدولية بتقارير عن انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان في تونس.

إن قرار الولايات المتحدة نقل قواتها من السعودية العام الماضي، وبناء قاعدة عسكرية جديدة في قطر منح الدولة الخليجية الصغيرة والمشاكسة مظلة امنية أميركية، حيث تلتقي الحماية الى جانب كونها الاعلى دخلاً في المنطقة لتعطيها استقلالية أكبر. نشير هنا أيضاً الى أن القوات الاميركية نجحت في تشكيل روابط قوية مع كل من تونس والمغرب والجزائر.

زيارة مبارك لواشنطن لدعم مبادرة ثلاثية سعودية مصرية سورية تهيء لانعقاد القمة وإقناع المشاكسين

ويقول المحللون بأن السعودية لعبت وبصورة مؤثرة دوراً قيادياً في المنطقة حين كان الخليج مهدداً من قبل العراق وايران. ولكن مع وجود الولايات المتحدة في العراق وتضاءل الخطر المتوقع من ايران، فإن الدول الخليجية الصغيرة لا تشعر منذ الآن بالحاجة الى المظلة السعودية. فهذه الدول تحاول تسجيل نقاط مع الولايات المتحدة على حساب السعودية كما يقول جمال خاشقجي، المستشار الاعلامي للسفير السعودي في لندن. ولذلك فإن الدول الصغيرة ليست بحاجة الى الاخ العربي الكبير بسبب روابطها مع الولايات المتحدة، حسب باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية.

فما هو الجديد الآن هو غياب قائد عربي موثوق قادر على الدفع بثقله وسحب الشارع العربي اليه، كما ليس هناك نظام عربي قادر على تحقيق اصطفاف رسمي في مواجهة الضغوط والتحديات الخارجية. فلدى بعض البلدان علاقات مستقله مع الغرب أقوى من علاقاتها مع البلدان العربية الاخرى، وهذا مصدر القلق الفعلي.

ولكن المحللين السعوديين والمصريين يحذرون من المبالغة في تحوّل السياسة العربية. فحين يصبح الحديث عن القرارات الهامة بما في ذلك إضفاء الشرعية على وجود القوات الاميركية في العراق والتأثير على الفلسطينيين في الصراع مع اسرائيل، فإن الولايات المتحدة بحاجة للرجوع الى السعودية ومصر في موضوعات من هذا القبيل.

ومن المعروف فإن زيارة الرئيس المصري حسني مبارك الى واشنطن والتي أطلق عليها الحوار الاستراتيجي المصري ـ الاميركي جاءت لتسويق مبادرة الاسكندرية للاصلاح. فقد جرت المحادثات بين الرئيس مبارك والرئيس بوش في الثاني عشر من ابريل بولاية تكساس من أجل اطلاع واقناع الرئيس الاميركي بالصيغة التي توصلت اليها قيادات كل من السعودية وسوريا ومصر والتي تطمح لأن تحظى هذه الصيغة بدعم من الادارة الاميركية من أجل حسم موضوع انعقاد القمة العربية.

وتزعم اطراف في الحكومة المصرية بأن وثيقة مؤتمر الاصلاح العربي الذي نظّمته مكتبة الاسكندرية لقيت اهتماماً لدى النخب السياسية الاميركية، وقالت بأن بعض الافكار الواردة في وثيقة الاسكندرية قد تتبناها قمة الدول الثماني الكبرى في مؤتمرها القادم خلال شهر يونيو المقبل، بوصفها أفكاراً حول الاصلاح من داخل المنطقة.

التيار الصحوي .. والتيار الوطني

العائلة المالكة والبحث عن حليف داخلي

أثار اعتقال رموز التيار الاصلاحي في السعودية قضية التحالفات الداخلية بين القوى السياسية الشعبية الدينية والليبرالية من جهة والتحالف المرشح بين الحكومة وأحد الخطوط الدينية المصنّفة باعتبارها معتدلة والمنفصلة عن التيار الديني المتشدد أو المنقلبة عليه، وهو الخط الذي لعب في الآونة الاخيرة دوراً محورياً في احتواء وتفكيك جماعات العنف، بعد أن فقدت الحكومة حليفاً مرشحاً بامتياز لأن يكون الداعم المستقبلي لبرنامج الاصلاح السياسي، أي التيار الوطني بشقيه الديني والليبرالي.

يجب القول ابتداء بأن قرار اعتقال دعاة الاصلاح كان مغامرة خطيرة أقدمت عليها العائلة المالكة في ظل مدّعيات اصلاحية طالما رسمت صورة الاصلاحي القادم من أعلى القمة.. فقد شكّل قرار الاعتقال منعطفاً تاريخياً في العمل السياسي الشعبي، فقد بدا كما لو أن إرهاصات جبهة سياسية وطنية باتت على وشك الظهور، ممثلة لقوى وتيارات سياسية متنوعة.. إنها جبهة تكاد تبعث الأمل ببروز نموذج للنشاط السياسي السلمي متقعداً على مفاهيم حقوقية في العمل الاصلاحي.. هذه المفاهيم التي ظلت منبوذة من أهل الحكم باعتبار أن العمل السياسي المطلبي بصرف النظر عن أدواته ووسائله فهو يمثل عملاً محظوراً بقانون مكتوب عام ١٩٦٢، وهو منبوذ من قبل أهل الدين، باعتبار أن الدين بحسب التفسير الرسمي التعاقدي يفوّض أهل الدين حقا نهائياً ووحيداً في إبلاغ النصيحة لولي الأمر.

دور التيار السلفي في المرحلة القادمة

ثمة مؤشرات عديدة على ان العائلة المالكة تميل بشدة الى إعادة تشكيل تحالفها مع التيار الديني السلفي، من خلال إستقطاب عدد من الرموز الشعبيين داخل التيار والقادر على لعب دور فاعل في المرحلة القادمة. فالتنسيق الخفي والمعلن بين الامراء الكبار مثل نايف وابنه محمد وسلطان وسلمان مع بعض مشايخ الصحوة يفيد بإمكانية بناء تحالف صلب بين الطرفين بفعل ما حققه مشايخ الصحوة من نتائج كبيرة في تطويق خطر جماعات العنف والحد من انتشارها وتأثيرها في الشارع السلفي عموماً.

ولاشك أن تجربة مشايخ الصحوة في قيادة التيار السلفي الناشط والذي شكل المعارضة التقليدية منذ بداية التسعينيات قد ثبّت قناعة لدى العائلة المالكة بأن هذا التيار قادر على تحريك الشارع والتأثير في الرأي العام، ولعل التحرّك النشط لدى التيار السلفي الصحوي في موضوعات تغيير مناهج التعليم، والدمج بين حقلي التعليم الخاص بالذكور والاناث، الى جانب النشاط الدؤوب من أجل تعزيز دور المؤسسة الدينية

> **تحوّل التيار الصحوي الى إحدى التحصينات الخلفية للعائلة المالكة، بنقد عرائض التيار الاصلاحي وتسقيط رموزه**

في الحياة العامة وأخيراً الانجاز الملحوظ في إستيعاب جماعات العنف او التيار الجهادي أدلة إقناع على قوة النفوذ لدى هذا التيار.. لقد أثبت مشايخ الصحوة بأنهم مازالوا قادرين على لعب دور فاعل في الساحة المحلية، وهذا الدور قابل للاستثمار في مواجهة قوى التغيير والاصلاح في الداخل، فقد بدا وكأن مشايخ الصحوة يتخذون موقفاً متحفظاً إن لم يكن معارضاً من الإصلاح الدستوري الذي من أجله إعتقل الاصلاحيون، وهذا يعزز الاعتقاد على أن ثمة توافقاً شفهياً بين مشايخ الصحوة والجناح القوي في العائلة المالكة من قضية الاصلاح السياسي باعتبارها القضية المفصلية التي يجري التحاكم عليها والتصنيف بين من هم أقرب الى الحكومة ومن هم على الطرف الآخر المواجه لخط سيرها.. كشفت معركة الاصلاح السياسي الى حد كبير خواء التيار الصحوي، فيما كان المؤمّل منه الانخراط الواعي والواسع في قضية باتت مورد إجماع القوى السياسية والوطنية والدينية المعتدلة. وقد كان الاعتقاد بأن التيار السلفي الصحوي صاحب مشروع سياسي، وقد دفع ثمناً باهضاً في التسعينيات من أجل إجبار العائلة المالكة على القبول بأجندته الاصلاحية ولكن من زاوية دينية، الا أنه ومنذ إنطلاقة النشاط الاصلاحي الوطني بدا وكأن التيار الصحوي قد تحول الى إحدى التحصينات الخلفية للعائلة المالكة، من خلال الانتقادات المتكررة التي يطلقها الصحويون ضد بيانات وعرائض التيار الاصلاحي.

لقد أوحى أداء التيار الصحوي الى كثير من المراقبين، دع عنك التيار الاصلاحي في السعودية، وكأنه يمتثل لاملاءات اتفاق سري مع العائلة المالكة، على أن يجني ثمن موقفه معها في مرحلة تكون البلاد على اعتاب تحوّل داخلي مستقبلي.. ولكن مهما كانت مبررات الاتفاق وموحياته، فإن ما يظهر حتى الآن ان التيار الصحوي ينكفيء على نفسه دون مبررات مذكورة أو ظاهرة، ولربما بالغ بعض المتشائمين بأن هذا الغياب ليس مخططاً له بل هو تعبير عن الإفلاس السياسي الذي يعاني منه التيار الصحوي. في المقابل يذهب البعض للاعتقاد بأن التيار الصحوي يرى بأن أوان معركته لم يحن، ويشعر بأن دخوله معركة الاصلاح جنباً الى جنب التيار الوطني بمكوّناته الوطنية والليبرالية والشيعية والقبلية يفقده تميّزه وقد يتكبد من وراء ذلك خسارة مواقعه المأمولة، خصوصاً وأن الاصلاح السياسي يتطلب تكسيراً ضرورياً للسلطة بالمعنى الشامل.

ويبقى السؤال: التيار الصحوي، خيار

لمن في العائلة المالكة؟

لقد دأب كثيرون على تصنيف العائلة المالكة وكأنها وحدة متراصة تجمعها مصالح مشتركة، وميول فكرية موحّدة، وتوجهات سياسية متطابقة. ولكن حقيقة الأمر، أن هناك مبالغة في تصوير العائلة المالكة على هذا النحو مع التشديد على أن ثمة قاسما كليا مشتركا بين افرادها وهو حفظ الارث السياسي والاستماتة في الدفاع عن السلطة باعتبارها إمتيازاً خاصاً بها. يبقى القول بأن الاكتفاء بهذا القاسم المشترك في تشكيل تصوّر عام عن العائلة المالكة يبدو مجانباً للحقيقة، فشأن افراد هذه العائلة شأن غيرهم من ابناء العوائل المالكة والحاكمة من منافسات شديدة على السلطة، وصراعات داخلية، ومصالح متضاربة، ونزوعات خاصة، فمنهم من لديه ميول دينية واخرى ليبرالية.. والى جانب ذلك هناك أصحاب النزعة البراغماتية الذين يتحركون وفق منطق المصالح، ولا يكترثون بالايديولوجيات الدينية والليبرالية، ويتمسّكون بالسلطة باعتبارها قضية محورية وهدفاً نهائياً، وهؤلاء يمثلون القوة المهيمنة داخل جهاز السلطة.

وفيما يبدو، فإن الخط الماسك بزمام السلطة داخل العائلة المالكة ينزع الى المراهنة على التيار الديني الصحوي باعتباره الأقرب اليه من الناحية التاريخية، والأقرب اليه في نظرته للاصلاح، فالتيار الصحوي لا يكلفه أكثر من إعادة ما فقده في الحقل الديني، أما في الحقل السياسي فهو يقرّ بصورة كاملة للعائلة المالكة بكافة الامتيازات السياسية، وهذه نقطة خلاف جوهرية بين التيار الصحوي والتيار الاصلاحي الوطني، وهذا ما يشجّع الخط المتشدد داخل العائلة المالكة الى قمع التيار الاصلاحي واحتضان التيار الديني.. الى جانب ذلك، فإن التيار الديني السلفي — باستثناء الجماعات الجهادية — يرى شرعية الدولة القائمة، ويعارض الديموقراطية ومبدأ الانتخابات، والاصلاح الدستوري، وهي شعارات رئيسية حملها التيار الاصلاحي الوطني، وليس خافياً بأن هذه الشعارات ستؤول في نهاية المطاف الى تقليص سلطات العائلة المالكة، وتخفيض حجم امتيازاتها السياسية والاقتصادية.

يجدر القول أيضاً، أن اعتقال رموز التيار الاصلاحي يلمح الى حقيقة أن العائلة المالكة تعارض الاجندة الاصلاحية كما عبّرت عنها العرائض منذ يناير ٢٠٠٣ وحتى آخر عريضة رفعت بعنوان (معاً في طريق الاصلاح) قبل أكثر من شهر، يضاف الى ذلك معارضة السعودية بدرجة أساسية للمبادرة الاميركية للاصلاح السياسي والمجهود الكبير الذي بذلته مع مصر وسوريا من أجل احباط المبادرة الأميركية واحلال مبادرة عربية مكانها.. كل ذلك يشير الى أن العائلة المالكة تسعى الى حليف داخلي يتوافق مع توجّهاتها الخاصة في الاصلاح، ولاشك أن التيار الديني الصحوي يمثل خياراً راجحاً، لأن التيار الوطني الليبرالي سيكون بحسب وجهة نظرها قوة ضغط إضافية وداخلية عليها الى جانب الضغوط الخارجية من أجل تبني المبادرة الاميركية.



الحوالي – العودة: الانتهازية السياسية

بحسب تحليل كثير من المقرّبين للعائلة المالكة وهكذا التيار الديني الصحوي، فإن ما يقال عن تيارات سياسية وفكرية في البلاد لا تعدو سوى تصنيفاً متساهلاً، إذ أن التيار الديني الصحوي يمثل الغالبية الفاعلة في الشعب، وأنه الاقدر على توجيه الشارع والانتصار للحكومة إن أحسنت التعامل معه، فيما يسيطر التيار الوطني والليبرالي على مساحة صغيرة للغاية، وأن المتعاطفين معه لايعدو أن يكونوا قلة متناثرة على مساحة شاسعة من البلاد، إضافة الى مجاميع صغيرة لم يطمئن بعد الى قدرتها على لعب دور مؤثر في المستقبل السياسي للبلاد.

قد يقال بأن العائلة المالكة تلجأ أحياناً الى لعب دور مزدوج يكفل لها التعايش مع تناقضات المعادلة الداخلية والاستفادة منها، وبالتالي إبقاء كافة اللاعبين داخل الحلبة، خشية أن يباغت أحد الاطراف الحكومة بعمل غير محسوب. وليكن الدور المزدوج على هذا النحو: تقمّص الامير عبد الله شخصية الليبرالي الذي يتناغم في توجهاته الاصلاحية مع التيار الوطني الليبرالي، وتقمّص الامير نايف شخصية السلفي الذي يفرط في إستعمال الخطاب الديني السلفي، بما يضمن وجود تنوع سياسي مفتعل داخل الجهاز الاداري للسلطة، على أن يتم تقريب أو إبعاد أي منهما بحسب الحاجة والمصلحة.

الا أن هذا الرأي رغم ملامسته لواقع معاش في البلاد الا أن ما يؤخذ عليه انكساره عند لحظة الاختبار الحاسمة، فاعتقال رموز التيار الاصلاحي قد أسقط خيارا استراتيجيا لدى العائلة المالكة في مرحلة ستكون بأشد الحاجة اليه، وخصوصاً حين يكون الاصلاح السياسي فرضاً خارجياً وداخلياً على السواء، وحينئذ لن يكون هناك ما يسمح للمساومات السياسية، أو ترميم العلاقات المتصدعة، فحين تفشل العائلة المالكة في تطوير حليف داخلي ظل الى وقت قريب يحافظ على مستوى مطلوب من العلاقة الاحترازية بحيث يضمن لها الاعتراف بها كمصدر رئيسي لوحدة ومشروعية الدولة، يصبح الحديث عن التزامات مستقبلية صعباً في ظل شعور بالاحباط وخيبة الأمل الكبيرة من توفير ضمانات من أي نوع للعائلة المالكة.

وقد يقال أيضاً، بأن العائلة المالكة أقدر على استثمار التيار الصحوي في معركتها ضد التيار الوطني الليبرالي (على فرضية صغر حجمه وتأثيره)، تماماً كما استعملته في مواجهة جماعات العنف، وكما استعملته أيضاً في كبح جماح التوجهات الاصلاحية الظاهرية لدى الأمير عبد الله، فقد أملى تقاسم الأدوار أن يحرّك الامير نايف التيار الصحوي كيما يعارض تغيير المناهج في رسالة غير مباشرة للخارج يراد منها احضار التيار الديني الصحوي كأحد القوى الضاغطة والمعارضة للتغيير، وفي الشق الآخر من الرسالة هناك تحذير من الدعوة الى اصلاحات شاملة وفورية كونها ستؤدي الى تأليب التيار الديني الصحوي وقد يخرّب نظام المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.

التيار الوطني .. المنجز الاصلاحي

يلزم التعريف بالتيار الوطني لوقوع الخلط بينه وبين التيار الليبرالي، فالتيار الوطني المقصود هو طيف القوى السياسية والاجتماعية التي تضافرت جهودها على مستوى وطني من أجل إيصال رسالة جماعية في الاصلاح السياسي للدولة. وبهذا المعنى فهو يقابل التيار السلفي الصحوي

الذي يمثل خطاً ايديولوجياً وقوة اجتماعية وسياسية محددة.

وتعود نشأة التيار الوطني الاصلاحي الى أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وبروز الحاجة الى قوة دفع اصلاحية من أجل احداث توازن في عملية صناعة القرار الداخلي. فمن المعروف أن صناعة القرار في السعودية كانت تتم دائماً عبر إجماع بين العائلة المالكة والقيادات الدينية للبلاد. وقد حقق هذا النوع من الاجماع الاستقرار النسبي منذ انشاء المملكة. ولكن في السنوات القليلة الماضية، فإن هناك تحديات واجهت السعودية وتتطلب عملاً مستقلاً من قبل الحكومة. فالعلماء الذين تمتعوا بسلطة الحظر على قرارات هامة لا يرغبون وغير قادرين على دعم الاصلاحات الضرورية التي تجدد دماء الدولة وتكفل لها السير الثابت في القرن الحادي والعشرين.

لقد أدرك الامير عبد الله وعدد من الامراء الاصلاحيين الحاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية وحماية حقوق المرأة والحرية الدينية والفكرية. وبالرغم من إصرار هذا الجناح على توفير غطاء شرعي من داخل المؤسسة الدينية من خلال تشجيع بعض العلماء المعتدلين على تقديم المساعدة في هذا المسعى، فإن تعاونهم كان ضئيلاً وغير ملحوظ، ولايبدو أن هذا التعاون محتملٌ في الوقت القريب، حيث أن غالبية المؤسسة الدينية عملت على تعويق عدد كبير من المقترحات الخاصة باصلاح الجهاز الاداري للدولة.

فاللجنة الاستشارية التنفيذية، على سبيل المثال، والتي كانت أسست من قبل ولي العهد لدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه المملكة، قد أعدّت العديد من الاقتراحات الهامة التي لم يتم تفعليها حتى الآن. ولعل التطوّر الهام المنتظر في هذا الصدد هو الاعلان عن انتخابات بلدية، مع حقوق كاملة بالتصويت يمنح للنساء، وهو ما أصبح عرضة للالغاء التام أو التأجيل بأسلوب مائع. مع الفات الانتباه الى أن الافكار الاصلاحية حظيت بدعم واسع في العائلة المالكة وبين السكان عموماً. وبحسب استطلاع شبه حكومي على ١٥ ألف سعودياً، فإن الذين دعموا انتخابات بلدية في كافة المناطق يمثلون ٧٨.٥ بالمئة في الحد الادنى، وبخصوص القضية الاكثر حساسية والمتعلقة بحق المرأة في التصويت، فهناك ثلاث مناطق فقط من بين ١٣ منطقة عارضت هذا الحق.

ولكن بالرغم من هذا الدعم، فإن معارضة علماء الدين المتشددين نجحت في افشال المبادرة. فقد احتجوا بأن الانتخابات البلدية، اذا قدّر لها فيجب أن تتم ببطء شديد، بحيث لا يجوز إنتخاب كافة الاعضاء كما لا يجوز أن تلعب المرأة أي دور في هذه الانتخابات. وفي محاولة لتهدئة هذه القيادات الدينية، فإن عدد الاعضاء المنتخبين قد جرى تخفيضه للنصف كما أن قضية البت في مشاركة المرأة في الانتخابات قد جرى تأجيلها. وبالرغم من تحضير القوانين والتنظيمات الضرورية لاجراء الانتخابات، الا أنه لم يتم الاعلان عن جدول زمني لتطبيقها.

يعتقد البعض بأن هذا الاسلوب المتردد والمتراجع يبدو غير مقبول وخطير، سيما وأن القيادة السياسية المتمثلة في الامير عبد الله ظلت تتمتع بدعم شعبي واسع بسبب الايحاءات المتكررة التي كانت تختفي وراء مواقفه الاصلاحية العلنية والتي تعززت بدرجة كبيرة بعد الهجمات الانتحارية التي وقعت في الرياض العام الماضي. ولذلك، فإن الرياض يجب أن تكون القاعدة التي تدفع باتجاه الانتخابات. إن محاولة ايجاد منطقة وسطى من أجل ارضاء علماء الدين المحافظين تفرض تهديداً للبرنامج الاصلاحي برمته.

إن المتشددين داخل المؤسسة الدينية قوّضوا محاولات القيادة من أجل تعزيز حماية الاقليات في المملكة وتطوير الاعتدال الديني. وهذه المشكلة قد جرى تسليط الضوء عليها في مؤتمر الحوار الوطني الاخير. فقبل سنتين لم يكن مفكراً فيه أن تحضر هذا المؤتمر قيادات المذاهب الدينية الرئيسية في المملكة أو أن يتم مشاهدتهم في بث تلفزيوني مباشر. فقد جلس الشيخ سلمان العودة، أحد أبرز علماء التيار الصحوي المعروف بالتشدد الى جانب السيد محمد علوي المالكي الرمز الديني الحجازي وعالم دين شيعي. وفي هذا اللقاء، تعهّد العودة الى جانب الآخرين للعمل من أجل الاعتدال والتفاهم بين المذاهب.

ولكن استئناف العودة في اليوم التالي لهجماته العنيفة ضد الشيعة، يجعل من الواضح بأن تصريحاته خلال المؤتمر كانت فارغة. إن هذه الافعال تشي بأن العودة كان يحظى بدعم المجموعة النشطة من الاتباع الراديكاليين. ومن الواضح، فإن رجالاً مثل العودة لا يمكن أن يكونوا رسلاً حقيقيين في التسامح والاعتدال.

يعتقد بعض المراقبين المحليين بأن العائلة المالكة ليست بحاجة الى مثل هؤلاء العلماء، ويستندون في ذلك على استطلاعات للرأي تكشف بأن الغالبية العظمة من السعوديين لا تدعم المتطرفين، وأن القيادة السياسية في البلاد (وبخاصة ولي العهد) يجب أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار. وهناك من يدعو الى خطوة ايجابية اخرى لا بد من أخذها وتتمثل في زيادة عضوية هيئة كبار العلماء لتضم ممثلين من كافة المذاهب الدينية في المملكة وليس فقط من المدرسة السلفية.

وأخيراً، فإن علماء الدين المحافظين يعيقون الجهود الخاصة بإنماء حقوق المرأة في المملكة. وعلى مدار السنوات الماضية، فإن عدداً من الافتتاحيات الصحافية، واللجان والعرائض دعت الحكومة لمنح فرص أكثر وحماية لحقوق المرأة السعودية. إن الهدف من وراء ذلك هو اقناع القيادة السياسية بأن تقوية دور المرأة ليس لكونها متصلة بالعدل من الناحية الاخلاقية ولكن تمثل ضرورية اقتصادية. وكان الامير عبد الله قد تساءل قبل شهرين: كيف يمكن لبلد أن يتقدم إذا كان يعمل بنصف طاقته الكامنة؟ وفي رد على السؤال، فإن الحكومة أعدّت عدداً من التدابير من أجل فتح مجالات رئيسية أمام المرأة، بما يشمل القانون، والدبلوماسية، والقطاع العام، والمواقع الرئيسية في مجالي التجارة والمال، وهو ما توافق عليه أغلبية السعوديين.

وليس من الغرابة، أن يحاول علماء الدين المحافظين مقاومة هذه التغييرات، فالحكومة يجب أن تتبع مثال وزارة الخارجية التي أعلنت في العام الماضي وكرد فعل على معارضة علماء الدين المتطرفين، بأنها ستبدأ في توظيف عدد من النساء الدبلوماسيات. لقد غضب علماء الدين، ولكنهم كانوا عاجزين عن وقف هذه الخطوة. وفي حقيقة الأمر، فإن عداء التيار الصحوي للاصلاح لا يستند على قاعدة ثيولوجية، وإنما هو للحفاظ على السلطة، وليس التخلي عن المبادىء، وهو الدافع

إلحاح العائلة المالكة على الامساك بالعصا من المنتصف لموازنة النفوذ بين التيارين الوطني والصحوي غير ممكن في ظل أوضاع استثنائية

الرئيسي وراء معارضة التغيير.

في الجزء الأعظم من تاريخها الحديث، تمتّعت السلطة بخاصية التحوّل التدريجي، ولكن مشاكل اليوم من قبيل الانفجار السكاني، وتزايد حجم البطالة وتهديد التطرف، تتطلب قيادة قوية وعملاً فورياً، إن التحرّك البطيء من أجل تهديم الاجماع مع المؤسسة الدينية لم يعد مقبولاً وليس ضرورياً أيضاً.

إن إلحاح العائلة المالكة على الامساك بالعصا من المنتصف من أجل موازنة النفوذ بين التيارين الوطني والصحوي السلفي لم يعد ممكناً في ظل أوضاع استثنائية.. فهناك قرارات حاسمة تتطلبها مثل هذه الاوضاع، فتعمد خلط التيارات ودمجها أو ضربها ببعض أو حتى الخروج عليها بتيار ثالث من أجل سحب البساط من الجميع، قد يؤجّل تفجر المشكلة ولكن لن يلغي حقيقة أن الاصلاح السياسي لا يحتمل مقامرة اخرى.

قد ينجح أحد اطراف اللعبة الداخلية في تعزيز قناعة معينة، كأن يزعم التيار الصحوي المنشق عن التيار السلفي المتشدد بأنه قادر على تقديم وصفة علاجية تنقذ الدولة من أزمتها الراهنة، باعتباره الأكثر تأهيلاً للقيام بهذا الدور، في مقابل التيار الليبرالي الذي ينظر اليه التيار الصحوي بكونه تياراً متطفلاً وفاقداً للشرعية الدينية والشعبية التي تؤهله للاضطلاع بدور معاضد للدولة.. فيما هم وحدهم الماسكون بجرعة الحياة للدولة، والضامنون الوحيدون لمشروعية البقاء والديمومة، فهم منحوها الشرعية في مستهل نشأتها، وهم وحدهم الذين سيمنحونها الشرعية من أجل الاستمرار اذا ما قبلت مبدأ المقاسمة التاريخي: تفويض ديني مقابل تفويض سياسي، أو في غير ذلك يبقى الطلاق التاريخي: تقويض ديني مقابل تقويض سياسي.

وليس في ذلك جديد، فقد عبّرت صراحة عريضة التيار الصحوي بشأن تغيير المناهج عن هذا المنزع العميق، والذي تأكّدت فيه مشاعر التيار بأن هذه الدولة نشأت على ركنين السيف والدعوة، وان افتراقهما يعني تحطّم الدولة، فهي دولة التوحيد وأن العائلة المالكة مجرد سلطة لتطبيق الشريعة السلفية، وهذا مبرر بقاء أفرادها كولاة أمر، وبهذا المعنى فإن العلماء السلفيين الوهابيين هم الذين منحوا هذه الدولة شرعيتها، ومتى ما تخلت عن النهج السلفي فإن شرعيتها تصبح لاغية.

هذه العقيدة المتأججة في صدور رموز التيار الديني السلفي عموماً تضغط بشدة على العائلة المالكة في أن تحافظ على المحيط الطبيعي الذي نشأت فيه والذي استمدت منه مشروعيتها وقوتها.. خصوصاً وأنها تدرك تماماً المفعول السحري للعامل الديني في تأليب الشارع ضد الحكومة، فلماذا لا تجعل من هذا العامل أداة توحيد سياسي كما فعلت طيلة العقود الماضية؟



العواجي: هل كان صادقاً في ودّه للطيب؟!

بيد أن هذه الرؤية الكلاسيكية باتت تفقد كثيراً من مفعولاتها، إذ لم يعد العامل الديني يحتفظ بقوة التأثير السابقة، لا لكون المجتمع أصبح أقل تديناً، وإنما لتصدع مصداقية الدولة والمؤسسة الدينية في السنوات الأخيرة، حيث بات ينظر الى مستعملي الخطاب الديني في الميدان السياسي وكأنهم يبتذلون الدين لأغراض الدنيا، وخصوصاً حين يتم استعمال هذا الخطاب للدفاع او تبرير سياسات الدولة، التي يعلم كثيرون بنتائجها العكسية.

وبالرغم من أن العائلة المالكة قد تجنح الى تطوير خيار التحالف مع التيار السلفي الصحوي باعتباره الأقرب الى ميولها الخاصة، والأقل كلفة من منظور التنازلات السياسية، الا أن مستقبل التحالف يبدو شديد الغموض، فهذا التيار لم يكشف عن كامل أوراقه وطموحاته، بالنظر الى مطالبه السابقة المنصوصة في (مذكرة النصيحة) والتي تمثل مانيفستو اصلاحي شامل، يضع الدولة بكاملها في خط الامتيازات السلفية التقليدية. وقد تجد من التيار الوطني من يشجّع الحكومة على السير نحو خيار التحالف مع التيار الصحوي من أجل رؤية حتف الطرفين معاً، كونهما يسيران على الضد من الظروف الموضوعية وفي مواجهة رياح التغيير، وبالتالي فإن النتيجة الحتمية معروفة سلفاً. إن أولى النتائج المتوقعة من هذا التحالف هو انشقاق المجتمع على نفسه وتوفير فرص الاصطفافات الداخلية على خلفية مواجهة تحالف تأسس في الأصل على مقاومة مصالح الاغلبية وضد الارادة الشعبية. فالمواطن العادي يبحث عمن يصلح حاله، ويساعده في تحسين ظروف معيشته، ويوقف ظاهرة الفساد الاداري وهدر المال العام، ويمنحه الحرية في التعبير، والاجتماع، والاعتقاد، والعيش الكريم، وهي أمور مصنّفة في الاجندة الصحوية باعتبارها منجزات متأخرة للاصلاح الشامل بالمعنى الديني حصراً. ولعل هذا مصدر الاطمئنان للعائلة المالكة، فهي تتعامل مع تيار لا يملك برنامجاً إصلاحياً بالمعنى السياسي، وأن مطالبه الدينية قابلة للتحقيق جزئياً على الأقل، لكونها تأتي في سياق تعزيز السلطة.

على العكس من ذلك التيار الوطني الاصلاحي، الذي يطالب بتغييرات جوهرية في بنية الدولة، تستهدف بدرجة أساسية إضعاف قبضة العائلة المالكة على المفاصل الرئيسية للدولة كالدفاع، والخارجية والداخلية والاقتصاد والقضاء والتشريعات القانونية وغيرها.

قد يكون من صالح العائلة المالكة ـ ظاهراً على الاقل ـ إضعاف التيار الوطني، لأنه ينادي بمطالب عكس ما ترغب بها العائلة المالكة. ولكن في حقيقة الأمر أن الاستسلام لمقولة أن أن التيار السلفي لا يشكل تهديداً للعائلة المالكة بالقدر الذي يشكّله التيار الوطني الاصلاحي يبدو خطأً قاتلاً أحياناً، بالنظر الى خبايا مستقبلية وأجندة مستورة أو مؤجلة للتيار الصحوي، إذ ينظر كثيرون الى أن المعاضدة العلنية أو الخفية التي يبديها مشايخ التيار الصحوي للعائلة المالكة قد تمثّل تكتيكاً سياسياً وانحناءً لعاصفة يرجى مرورها بسلام ليعود التيار لاستعلان مطالبه الحقيقية.

ولهذه الاسباب والهواجس، فإن الطريق الأسلم للعائلة المالكة استجابتها للنداءات الوطنية المطالبة بالاصلاح قبل أن يكون الاصلاح جزءا من ممليات خارجية حتى لا تفقد ماء الوجه على المستويين المحلي والدولي، تماماً كما حصل بالنسبة لتغيير المناهج والرقابة الصارمة على الحسابات البنكية. ورغم أن ضرب التيار الاصلاحي بطريقة ساخرة وعابثة الى حد كبير قد سلب من العائلة المالكة إمكانية تمرير البرنامج الاصلاحي على سكة محلية، الا أن الفرصة الاخيرة تبقى ممكنة إذا ما كان هناك رغبة صادقة وحقيقية في الحل.

الحجاز دولة ابتلعها الإخطبوط النجدي

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/

الحزب الوطني الحجازي يقيل الملك!

لا تفرح كثير فهذا في عهد الأشراف لا آل سعود. تعال معي في جولة مقارنة بين عهد مضى منذ مئة سنة وبين عصر تعيشه.

عندما هاجم عبدالعزيز الحجاز بقيادة خالد بن لؤي قائد الجيش الهاشمي سابقا وسعوا في الأرض فسادا خاف الناس على أرواحهم وأموالهم من هذا العدو الذي يتربص بهم، فاتخذت الأمة الحجازية قرارا لوقف سفك الدماء والأموال بأن تقيل ملك العرب وقائد الثورة الشريف حسين بن علي (لاحظ معي تقبل ملك العرب وقائد الثورة العربية ملك سورية الأردن العراق والحجاز) وتبايع ابنه الأكبر الشريف علي بن الحسين ملكا دستوريا (لاحظ ملكا دستوريا منذ مئة سنة) وقد كان. ولكن ما أن استقر الحكم لعبدالعزيز حتى انحل الحزب وحظرت الشورى ورجعت الأمة الحجازية إلى عالم الغاب بقيادة عبدالعزيز رجل التوحيد!

أعضاء الحزب الوطني هم: الشيخ محمد الطويل رئيسا. محمد طاهر الدباغ سكرتيرا عاما. قاسم زينل خازنا. عبدالله رضا. صالح شطا. عبدالرؤوف الصبان. الشريف شرف بن راجح. سليمان القابل. محمد نصيف. محمد صالح نصيف. محمود شلهوب. ماجد كردي.

فالذي أريد أن أقوله أن عدد ١٢ شخصاً منذ مئة عام أقالوا ملكا لأربع دول وهو في أوج قوته، واستجاب هذا الملك لإرادة الشعب، في حين أن عددا من أصحاب الفكر الإصلاحي اليوم بعد مئة عام يسجنون لمجرد إنهم يريدون الإصلاح لا الإقالة.

فقارن بربك بين العصرين وبين العهدين وبين الشعبين.

أخشى ما أخشاه الآن، هو القبض على ذرية أعضاء الحزب اليوم!

هل عشقتم حياة الغاب فأحجمتم عن الكلام؟

صورة عاجلة لوزارة الخارجية الأمريكية، لكي تفرق بين الشعبين إذا حصل ما هو آت حتما.

* * *

الامة الحجازية مرة واحدة!، والشريف (القح) تتحدث عنه بدون القاب (أقصد خالد بن لؤي). صحيح أنك دبوس غشيم ومتعافي كما يقول المثل! الكلام هذا للجيش الذي طرد الشريف حسين.. جيش من قبائل عربية مرابعها حجازية عتبان ومطران وأشراف تربة بقيادة الشريف خالد بن لؤي رحمه الله.

إنها فبركة ساذجة.. ومحاولة لتزييف الوقائع.

أما مسرحية الاقالة.. كانت محاولة يائسة لإنقاذ الشريحة الاسطنبولية من مصيرها.

كان الحجاز قد حسم أمره.. وكل اهل الحجاز (أشراف أو غيرهم) قد انضموا الى دولة الوحده ونفضوا أيديهم من ثورة لورنس، ومن الملك الذي جاءهم من اسطنبول والذي لم يحكم الحجاز حكما حقيقيا الا لفترة وجيزة لا تتعدى ثلاث سنوات بحساب الحكم.. أو ثمان سنوات بحساب الزمن.

الحجاز أكبر من عشرة تجار حاولوا مغالطة التاريخ وتأجيل حركته. فالحركة الهادرة (خارج اسوار جده) لم تكن تنفع معها مسرحيات حزبية، ولا (التخلي عن الملك العجوز) ولا تنصيب ابنه الذي لو خرج خارج السور، لقذفه أبناء الحجاز في البحر.صحيح ان اثنا عشر تاجرا قد اقالوا الملك ونصبوا ابنه.. ولكن الاف الحجازيين كانوا يهتفون بسقوطه.. ونهايته.

* * *

أتعلم أين اولاد وأحفاد خالد بن لؤي؟ هم من خدم القوم الآن، وهذا جزاء من خان. الحمد لله الذي طهرنا. أرايت الفرق بين الشعب الحجازي أيام الأشراف وبين الشعب الحجازي اليوم بعد سلب آل سعود الفكر الحر الذي يستطيع ان يزيل ملكا من عرشه وبين شعب لا يستطيع أن يفرج عن رجال طالبوا بجدول للإصلاحات؟

أما الشريف حسين بن علي رحمه الله، فلعلمك أنا لستُ من ربعه العبادلة، بل أنا من خصومه السياسيين ذوي زيد، فعائلتنا كانت قبله في الملك ولأجل ذريته استبعدنا إلى اسطنبول ومصر لعقود. فلا يهمني الحسين ولا بنيه، ما يهمني هو إظهار الحالة السياسية والثقافية لشعب الحجاز قبل آل سعود وما هم عليه اليوم من بعد شبه كامل عما كان عليه اجدادهم، وهذا لا يعني أن الحجازيين لا يوجد فيهم ما كان في اجدادهم.

* * *

ملك لأربع دول! الشريف حسين لم يكن أكثر من تابع للدولة العثمانية شأنه في ذلك شأن كل الولاة، تمرد على أسياده وغرر به المستعمرون، فباع كل شئ من أجل تاجه الذي لا ناله ولا نال غيره. الحجاز لم يعرف الاستقلال منذ عهد الخلافة الراشدة وكان منذ ذلك الوقت ولاية تابعة لمن غلب. انني حجازي أعلن بكل قوة احتقاري لكل دعاة التفسخ والتمزق من أصحاب الأهواء الخاصة والأحلام المريضة والأطماع الساذجة بالتيجان الورقية. لا أدري بأي صفة تتناول شأن الحجاز؟ لم يخرج ما تكتبه عن اثارة الشبهات والنعرات الدينية المذهبية ولكن ها أنت تثير

النعرات الاقليمية أيضا.

* * *

وطني لا يحكمه إلا أنا. فإذا كان هذا حال الكل أصبح وطنا. اعقلها تفلح.
صورة للخارجية الأميركية حتى إذا ما جاءت لتنظف الوضع تميز بين شعب ديمقراطي وبين شعب تربى على الدكتاتورية والربوبية السياسية. الذين يزعمون بتفوق عبد العزيز يعلمون أنه ما احتلّ الحجاز إلا بمعونة الإنجليز، وراتب الدعم (٥٠٠٠ جنيه ذهب شهرياً) إضافة الى كميات السلاح. لما رفض الشريف تسليم فلسطين لليهود - كما يقول لورنس - ضربوه بعبدهم عبد العزيز، وبسيوف الإسلام الوهابية كما وصفهم حافظ وهبه! لم يكن عبد العزيز وطنياً بل كان عميلاً للبريطانيين، ويعمل ضمن خططهم. هذا هو التاريخ، رغم أنف المزيفين.

* * *

من خلال قراءتي المتأملة في التاريخ الإسلامي لم أسمع استعباداً للناس باسم الله كما سمعنا عن الأسر الهاشمية! حاشا أمير المؤمنين علي وابنه الحسن رضي الله عنهما، وبعض الومضات هنا وهناك. كيف حكم الهاشميون اليمن؟ كيف حكم بنو الأخيضر الحسنيون اليمامة؟
كيف حكم العبيديون مصر؟ كيف حكم الأشراف الحسنيون الحجاز؟ كيف حكم الأدارسة الحسنيون المغرب؟ كيف حكم بني حمود الحسنيون في الأندلس؟
لا أعتقد أن العدالة، الحرية، المساواة، حقوق الإنسان تأتي من أسر تقدس نفسها عن بقية الناس؟ لم يتخل أهل الحجاز عن الشريف حسين من فراغ! إنه القمع، الجشع، الجباية والمكوس، الظلم!

* * *

لم تسأل: وكيف حكمت عشيرة آل سعود بلادنا؟ كما لم تسأل عن جشعهم وظلمهم وجبايتهم للمكوس، أم أنهم عائلة تختلف عن بقية العوائل؟!

* * *

هذا موضوع حساس جدا لكثير منهم. سيأتي يوم لمناقشة تاريخه وكشف اسراره. لا اعلم ما هي آلية قراءة الأخ المتأنية للتاريخ. عموما نحن لم نتخلّ عن مولانا الشريف الحسين الذي بالفعل كان صادقا في عمله، ولكن مذابح الطائف والحصار وبعض الخيانات كانت من الاسباب. بالمناسبة: هل قراءتك المتأنية للتاريخ أوضحت لك ما إذا كان الادارسة في المغرب قد قاموا بـ ١٣ معركة ضد البربر الذين كانوا يرتدون عن الاسلام كلما سنحت لهم الفرصة؟

أم هل قراءتك المتأنية للتاريخ أوضحت لك بأن المعتصم الهاشمي أقام الدنيا لنداء امرأة واليوم القدس تنادي ولا حياة لمن تنادي؟ وهل قراءتك المتأنية للتاريخ أوضحت لك بأن السنوسية الادارسة في المغرب العربي كان لهم الفضل بعد فضله تعالى في نشر الاسلام في افريقيا؟ وهل تعلم بأن الشريف الحسين بن علي كان مجازاً للقضاء على المذهب الحنفي، وحاصل على ليسانس حقوق وعالم فلك وأستاذ في اللغة العربية؟ أين هذا من فصاحة عبد الله وألمعية فهد، وذكاء آل سعود الخارق؟!
هل قراءتك المتأنية للتاريخ اظهرت لك بأن الحجاز كان به ٥ جرائد ومجلتين في ذلك الزمان؟ وكان بها دار لسك العملة (عملتك اليوم تسك في الخارج). أي قراءة متأنية هذه؟

* * *

أنتم في نجد تريدون أن تزوروا التاريخ كما زوتم دين خاتم الرسل؟ لا.. لن يكون هذا أبدا. يكفينا فلترة ما زورتم من دين الله. أما الوطن فهو يتحدث عن نفسه مهما زورتم في عقول أبنائه فهم راجعون لأن رائحتكم قد فاحت بإرهابكم وجبروتكم وعنصريتكم.
نحن في الحجاز شعب حر.. نحن شعب أبي.. نحن شعب يعرف دين الله لا دين السلطان.

* * *

جناب (الشريف) المتباكي على ما سلف من أمجاد الماضي.. يبدو أنك لم تقرأ التاريخ جيداً.. والذي يخضع لمنطق بسيط.. وهو أن لكل زمان دولة ورجال.. هناك الكثير من الأمم التي سادت ثم بادت.. وانتهت كما ينتهي حلم أو كابوس.. تلك هي طبيعة الأشياء منذ بدء الخلق، فلو دامت لغيركَ ما وصلتْ إليك.
الدولة إذا أدبرت لا يمكن إعادتها إلا بمنهج جديد وفكر متغير.. يعرف ذلك جيداً من قرأ التاريخ. عليكم الحذر من هؤلاء الذين يريدون أن يتسلطوا على رقابكم باسم أهل البيت. زمان هؤلاء قد ولى، ومن يحاول منهم إنما يسير عكس التيار. التيار العالمي السائد يتجه إلى أن الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم، ولا مكان لمن يأمل بالسلطة باسم الأسرة مهما كانت مكانتها. أرجو أن يعي الهاشميون هذا الأمر جيداً.

* * *

وعلى المواطنين أن لا يقبلوا بأسرة آل سعود أيضاً، والتي أدبر عنها الزمان، ومصيرها الى الزوال، مثل مصير الأسرة الهاشمية. إن أخطاء الهامشيين لا تقارن بجرائم النجديين وقادتهم آل سعود. لكل زمان دولة ورجال؛ ومضى زمان آل سعود، بإذن الله، ولو دامت لهم ما وصلت لغيرهم، وستصل لغيرهم بعد أن طغوا وتجبروا وأفسدوا وفسدوا!


الشريف حسين بن علي ملك الحجاز

* * *

حجازيون يدعون إلى إقامة دولة مستقلة في الحجاز!
قالت مصادر سعودية معارضة إن مجموعة من مواطني المملكة ينحدرون من إقليم الحجاز قد أعربوا عن رغبتهم في تأسيس دولة مستقلة في الإقليم المقدس. وأفادت هذه المصادر الجزيرة نت أن هؤلاء المنشقين قد أطلقوا اليوم موقعا على الإنترنت يتصدره علم وخريطة للدولة المقترحة يتبنى الدعوة إلى انفصال إقليم الحجاز عن المملكة العربية السعودية، وإقامة دولة الحجاز المستقلة عليه.
وقال الموقع إن الحجاز محتل من قبل السعودية، وهاجم ما وصفه بالإسلام الوهابي وسيطرة نجد التي تقع في وسط السعودية على الحجاز. وأضاف أن "الحجاز الضائعة التي تحوي أهم المواقع المقدسة في الإسلام في مكة والمدينة تقوض ادعاءات السعودية في حماية الإسلام والحرمين الشريفين".
وأشار إلى أنه رغم أن الحجاز هو مهد الإسلام إلا أنه أزيح لمصلحة ما سماه الفهم النجدي للإسلام، الأمر الذي جعل الحجازيين يعانون من التمييز الذي تفرضه عليهم السعودية التي يسيطر عليها النجديون حسب قوله.
وذكر أن مملكة الحجاز كانت قائمة حتى عام ١٩٢٦ قبل أن يطيح بها الملك عبد العزيز، وتصبح إقليما تابعا للسعودية. وقال الموقع إن الثقافة الحجازية وفهمها للإسلام تعرضت للتشويه، كما أن المعاهد الدينية والمعالم الإسلامية بالحجاز تعرضت لتدمير واسع خلال الثمانين عاما الماضية.
وعقب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة والحرب على العراق برزت دعوات في واشنطن ومن داخل المملكة العربية السعودية نفسها إلى تقطيع أوصال المملكة العربية السعودية، وتقسيمها إلى دويلات.

وهناك دعوات لإقامة دولة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط ذات الأغلبية الشيعية كما هي الدعوة لإقامة دولة الحجاز، وقد أورد الموقع أسماء لبعض الشخصيات الحجازية البارزة مثل وزير البترول السابق أحمد زكي يماني.

المصدر: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/3/3-30-15.htm

* * *

لماذا يرى البعض في هذا الكلام عن الإستقلال حلماً؟ هل الحكم حكرا على آل سعود ومن لف لفهم؟ ما المانع أن يتولى الحكم في هذه البلاد أهل الحجاز؟ هل لدى آل سعود أو غيرهم صك بأستعباد بقية الخلق؟ الا تعسا لإسلامكم الذي تعرفون. لقد جربتم حكم البادية، فهل تذوقتم حكم الحضر؟ أنصحكم بأن تجربوا. لست انفصاليا.. ولكن أمرنا شورى بيننا.. اليس كذلك؟

* * *

إذا قامت دولة في الحجاز، كيف سيصبح وضع القصيمي المتزوج من مكاوية؟!

* * *

لا تخف نحن لسنا مثلكم. لا نفرض على الشعب من يتزوج ومن لا يتزوج ولا نبخل على بناتنا بما هو حق لهن في إقامة أزواجهن أو تجنيسهم.

* * *

مصلحون.. أم إنفصاليون؟ إذا كانت الجزيرة تصطاد في الماء العكر، لماذا لا يكذبها أحمد زكي يماني الذي زجت بأسمه، فيقول أنها تدس وتصطاد في الماء العكر؟ بل ربما يستطيع رفع دعوى عليها؟ هل نفسر صمته بموافقته على ما جاء في الخبر؟

* * *

اللهم اجعل كيد الحجازيين في نحرهم.. يتذرعون بالاصلاح، وهم المفسدون بالارض ومن اهل الفتن.. قاتلهم الله وشتت صفهم.. واعان الله دولتنا على ضرب ايديهم من حديد ومن شابههم.

* * *

بالرغم من انه حقهم في استعادة دولتهم في الحجاز.. فإن ردك طبيعي بما انك تنتمي الى شعب الله النجدي المختار! اتمنى فعلا ان يستطيع الحجازيون فصل الحجاز حتى نرتاح من الخصوصيه وبلاد الحرمين!

* * *

لا نريد تفريقا لهذا الشعب الحجاز ونجد وبقية المناطق هي متحده وستظل ان شاء الله متحده الى الابد. لا نريد مزيدا من التمزق فالامه العربيه ممزقه بما فيه الكفايه.

* * *

الإنفصال مستحيل لأن امريكا راضية عن الوهابية وعن الدولة السعودية. حاليا الوهابية والغرب حليفان وان تخاصما، والدليل دعم الغرب للدول السعودية المتتالية وهو دعم مستمر وسيستمر الى أن تختلف المصالح ومن يقرأ التاريخ يعتبر.

* * *

المشكلة هي أنه لو استمر الحال على ما هو الأن عليه من تقييد لحرية الرأي والفكر وتهميش لرموز المنطقة لدينا في الحجاز والمحاولات المستمرة لطمس الهوية.. اعتقد ان كل ما غرسناه في ابنائنا من حب الوطن سيذهب هباءا منثورا.. ليس في الحجاز فقط ولكن في مناطق أخرى ايضا.

* * *

قبائل الحجاز الكبرى كعتيبة ومطير وحرب لها إمتداد جغرافي في نجد، وولاؤهم للحكومة السعودية أمر مؤكد، وهم السكان الأصليون للحجاز بالإضافة للأشراف وهذيل وسليم وعدوان وبلي وجهينة، ولهم العدد الجم والصولة العربية. الأمر ينطبق على قبائل الباحة وعسير النازحة للحجاز. وما يقوم به البعض من دعوة للتفتيت إنما هي صيحات غريق وزوبعة في فنجان! هل نملك أن نمنع الناس أن تحلم؟!

* * *

هل نسيت ثورة حامد بن رفادة زعيم قبيلة بلي، الذي ثار بالسلاح، ولما قتل أمر عبد العزيز بأن يلعب الصبيان برأسه؟! إقرأ كتاب خير الدين الزركلي عن الصنم عبد العزيز، لتعرف أن هذه من مآثره، وأن هذا من أدلة ولاء القبائل لأل سعود!

* * *

لو تحقق الإنفصال لكان كارثة لأهل الحجاز.. لأن الدولة السعودية قامت بأكثر من الواجب عليها تجاه مكة والمدينة. ليتها تقوم بواجبها تجاه التعليم والصحة حيث أني أشاهد بأم عيني احتضار هذين القطاعين. أما تقسيم البلاد الى حجاز وشرقية ونجد وشمال وجنوب فلا يدعو الى ذلك الا حاقد أو جاهل.

* * *

ماذا يريدون؟ هل هذا الحقد بدأ ينفث سمومه من الصدور؟ الذي أنا متأكد منه.. أن أهل الحجاز الأصليين لا يريدون ذلك إطلاقا وأنا مسؤول عن كلامي مسؤولية تامة. إذا من يطالب بهذا الأنفصال أثنان لاثالث لهما:

أولا: (من حج وقعد) أي من تجنس وحصل على الجنسية السعودية ويريد لبلادنا أن تصبح مثل بلاده الأصلية من عري ومجون وتفسخ!

الملك عبدالعزيز حينما أجتمع بشيوخ قبائل الحجاز في مكة من قريش وهذيل.. وغيرهم في مجلس عام... طلب منهم رفع حاجاتهم دون خوف أو وجل ولهم أمان الله وعهده.. فكل قبيلة وكل فخذ من هذه القبائل رفعت أحتياجاتها.. فأمر الملك عبدالعزيز بسرعة تنفيذ ما يحتاجون إليه. ثم قال الملك عبدالعزيز: هل بقي من أحد ؟ فتكلم آخرون (كانوا يعملون بالتجارة): مطالبين بأستقلال الحجاز؟! فقال الملك عبدالعزيز لشيوخ القبائل: هل أنتم موافقون؟ فردوا: بالرفض.. لأن يد الله مع الجماعة. فقال الملك عبدالعزيز للمطالبين بالأستقلال: هذه بلادنا وهذه أنظمتها على شرع الله.. إن رغبتم فأهلا وسهلا بالعيش بيننا.. وأن أبيتم فعودوا لدياركم سالمين!

الثاني: من المطالبين بالأنفصال والأستقلال هم (الشيعة)! نعم الشيعة وذلك لأقامة دولة (قرمطية) ذات مرجعية أيرانية.. أنظروا إليهم يكيدون للأسلام باسم الوهابية! فهم يريدون الأنفصال والوحدة مع إيران لأنهم أخوانهم في الدين! فإيران تغذي هذه المطالب أنظر مثلا للمعارضة السعودية وأطيافهم.. المعارضة الشيعية هي الوحيدة التي لها أجندة الأنفصال عن الدولة السعودية!

والمعارضة الشيعية من أوقح المعارضات ضد الدولة السعودية فهي لا تستحي أن ترمي بنفسها في أحضان اليهود أو النصارى وطلب المساعدة. بالطبع لها ثمن هذه المساعدة.. معارضة شيعية في مجلس اللوردات البريطاني!

ولاشك بأن المعارضة الشيعية ولاؤها المطلق لأيران وهذا معروف للحكومة السعودية التي تهادنها.. وقد ندم الملك فهد بن عبدالعزيز حينما حاور الشيعة واستقبلهم عام ١٩٩٤م ولبى مطالبهم حينما أوعز إليه الدكتور غازي القصيبي بفتح الحوار معهم. إذ ظن أن هذه المعارضة الشيعية تحت كنفها عدد كبير من المعارضين الشيعة ولكنه اكتشف أن عددهم محدود ولكن صوتهم كان عاليا إعلاميا. وعلى إثر هذه المصالحة عاد من كان خارج البلاد.

المعارضة الشيعية أخذت تردد في الآونه الأخيرة فكرة الأنفصال حبا في إيران.. وأمريكا تريد الأنفصال حبا في النفط..(إلتقاء المصالح)!

* * *

هل أخبرك الملك فهد شخصيا بأنه نادم على تحاوره مع مواطني هذا البلد من الأخوة الشيعة ؟ ما هذا الحقد؟! ماهذا الصيد في الماء العكر؟! ماهذا التدليس والكذب والأحكام الفارغة الغير

* * *

مسئولة.

* * *

يـاليت تـنفصل الحجاز عن نجد وتستقل.. فـهذا طريق للاصلاح الحقيقي حينما يحكم ال سعود الصحاري فقط!

* * *

بـالمال والسيف والإعـلام.. أخطبـوط الوهـابيـة يلتهم الإسلام!

الأخطبوط: حيوان بحري ضخم ناعم من الخارج كالحرير، لكنه من الداخل وحش كاسر كريه عنيف! ويحقن فريسته سماً زعافاً فيشلها!

الوهـابـية التهمت الإسلام كالأخطبوط. السمك يموت داخـل الأخـطـبـوط. والإسلام يموت داخـل الوهـابية. قد يموت الإسلام لكن ستبقى الوهابية قطعاً!

الإسلام بلا دولة ولا إعلام ولا مال ولا رجال.. في حين أن مع الوهابية كل هذا. نقد الإسلام أسهل بكثير من نقد الوهابية، لأن الوهابية تستطيع أن تحميل الإسلام كل تشوهاتها ولا يستطيع الإسلام أن يعترض مجرد اعتراض!

الوهـابية تستطيع اغتصاب الإسلام.. استعباده.. إذلاله.. وهو لا يستطيع أن يصرخ! الوهابية ألقت القبض على الإسلام عام ١١٥٦هـ بعد أن بقي مطارداً من السلفية من عام ٢٣٢هـ! وكان قبل ذلك معتزلاً خائفاً بلا هروب من عام ٤١هـ.

الوهـابية نجحت بسيف الداخل وزنزانته، ومال الخارج وإعلامه. الوهابية اخطبوط كبير.. مخالبه دول كـاملـة.. وأنيـابه مبـادىء معلنـة.. وأتبـاعه شعوب مستغفلة.. ومعدته براكين آكلة!

كل تشوه في الوهـابيـة.. ستجدونـهـا محملة بكل الأسلـحـة الـفـتـاكـة الـسـابـقـة تحزمـهـا فوق ظهر الإسلام كـمـا يـحـزم الـهـودج المهيب فوق الجمل الـكـئـيب! وعـلـى هـذا ستكونـون بـالخيـار إمـا نقد الإسلام أو تبرئة الوهابية. إن نقدتم الإسلام لا إشكال ستتركه الوهابية لكل المسلمين ليدافعوا.. وإن نقدتم الوهـابيـة فسيشدون تشوهـاتـهم فوق ظهور الجمال.. وتصبح مخيراً بين اعتذار وكفر!

هـكذا نجح أخطبوط الوهـابيـة في فرض سطوته ترغيبـاً وترهيبـاً. وإن قبلنـا بـالكسوة الوهـابية للإسلام فيعني هذا أننا أمام إسلام ضد العقل، ضد المرأة، ضد الحرية، ضد العدالة، ضد الكرامة، ضد الإصلاح.. وهذا ما نجحت فيه الوهـابية.

أصبح الناس بفضل الأخطبوط الوهابي بين ملحد وإرهـابي وبينهمـا بـائـع ضمير! وأفراد هنا وهـنـاك يصرخون وسط رماد معركة الإلتهام لا يسمع بهم أحد! لا صوت يرن ولا شخوص تشاهد.. وسيبلغ نجاحـه الـكامل عندمـا يستحي كل حر من ذكر الإسلام بخير!

ثم إن هذا الأخطبوط يمتلك صورة بشعة. لا تدري أين رأسه من ذنبه! ونحن أصبحنا لا ندري أين هي الـوهـابـية؟ تجدهـا في المفتي والـقـاضـي والـوزير والأمير والـسـائـل الـصـغـير والمسـئـول الـكـبـير والإعلامي اللامع وخطيب الجامع ومعلم التوحيد وعامل التبريد ورأس الحربة وحارس المرمى وكل الملتهمين – بفتح الهاء– أصبحوا شاؤوا أم أبوا داخل الأخطبوط!

* * *

أي فتنة أعظم من أن يتصدر الوهـابية الرد على الوهابية ويسمونها بغير اسمها؟

أي فتنة أعظم من أن لا نجد في المجتمع السعودي من يستطيع وضع يده على مكان المرض؟!.

أي فـتـنـة أعظم من أن يدافـع بـعض الـعلمـانـيـين والحداثيين عن الوهـابية؟!

أي فتنة أعظم من أن لا يجرؤ الشيعة على اتهام الوهابية بمجازر عاشوراء؟

أي فـتـنـة أعظم من أن يكون الذين نطلب منهم تخفيف ظلم الوهابية هم وهـابية؟ (اصبح لا ملجأ ولا منجا منهم إلا إليهم)!!

أخـطـبـوط مخالبـه دول وإمـارات! جـلـده بـحـار ومحيطات.. إنه أخطبوط مخيف.

* * *

قـال أحـدهـم: أسـبـاب الـدولـة في سـجـن هـؤلاء الاصلاحيين هو النزعة لإنفصال الحجاز؟!!

مـا هذا الخلط بين المعتـقلين الإصـلاحيين وبين الذين يدعون إلى الانفصال؟

لا يـوجد رابـط المعتقل الحجازي الوحيد حسب علمي هو محمد سعيد الطيب وقد أطلقوا سراحه. ولو كان سبب اعتقال هؤلاء الأصلاحيين مثل هذه الدعوة لكانوا غيبوا عن النور إلى الأبد.

* * *

سُئل الطيب هنا في طوى:

١– هل تعتقد بأن الضغوط الخارجية وخصوصاً الأمريكية كافية لوحدها على اجبار الحكومة على انتهاج سياسات اصلاحية؟

٢– هل تعتقد أن السعودية ستتفكك أو ستفكك في حال فشلت في اصلاح ذاتها؟

فكان جوابه:

١– أنـا ضد أي ضـغـوط خـارجـيـة.. ويـجب أن لا نفسح المجال أو نعطي الفرصة.. أو حتى نهيؤها لأحد، ويجب أن تكون رؤيتنا للإصلاح ليست محلاً للتناقر والاختلاف.. أو اللجاج، ولا بد من الشروع في الإصلاح.. اليوم – وليس غداً. إنه يمثّل حاجة حقيقية – قبل أن يكون ضغطاً خارجياً.

(٢) أسأل الله أن أموت.. ولا أرى ذلك اليوم!

* * *

يقول الإصلاحي المعتقل علي الدميني:

(ولي وطنٌ) قاسَمتهُ فتنة الهوى

ونافحتُ عن بطحائه من يقاتلهْ

إذا ما سقاني الغيث رطباً من الحيا

تنفس صبح الخيل وانهلّ وابلهْ

وإن مسّني قهرٌ تلمستُ بابه

فتورق في قلبي بروقاً قبائلهْ

تمسّكت من خوفٍ عليه بأمتي

وأشهرت سيف الحب هذي قوافلهْ!

* * *

لنتعرف على مناطقهم:

محمد سعيد طيب من مكة

سليمان الرشودي من بريدة

عبدالله الحامد من بريدة

متروك الفالح من الجوف

علي الدميني من الباحة

توفيق القصير من نجد

حمد الكهنل من نجد

عبدالرحمن اللاحم من نجد

أمير بوخمسين من الشرقية

خالد الرشيد من نجد

عدنان الشخص من الشرقية

المعتقلون من الاصلاحيين لا دخل لهم بكل هذا الـهراء. تـاريـخـهم الشخصي يبين حرصهم على الـوطن وحدة مـتـماسكـة. أمـا صعـود النزعـات الانـفـصـالـيـة فـلـيس مـسـتـبـعـدا فسوء الادارة والـتـهـمـيش والحرمـان والاستبعـاد يوجد سوقا رائجة للنزعات الانفصالية. لا أستبعد أبدا أن تروج سوق هذه الافكار إن إستمر الحكام عندنا يفكرون بعقلية (هذه البلد توحدت بالسيف فمن كان له كلمة أو إعتراض فليرنا إن كان له سيف) حسبما قال الامير نايف للاصلاحيين الذي اجتمعوا به مؤخرا.

الدولة هي من يعطي - بطريقة إدارتها للشأن العام - الصدقية والسوق الرائجة للنزعات الانفصالية وليس الاصلاحيين.

* * *

الجزيرة تتصيد في الماء العكر

تتمنى قطر تقسيم السعودية لتكون فيها دويلات بحجمها.

* * *

أجد أنه خلط غير مبرر هنا ويهدف للتشويش على الاصلاحيين والباسهم تهم الاقلمة والانفصال. أما هؤلاء المدعيين للانفصال والاقلمة فهم حالمون وجهلة ولا يهمهم وحدة البلاد ومستقبلها.

يدعو الاصلاحيون ونحن معهم بجعل الوطن أكثر انسجاما مع تطلعات ابنائه والى ايجاد صياغة سياسية جديدة تعطي مشاركة للمجتمع في صنع الـقـرار.. واخراج دسـتـور مصوت عـلـيه.. ووضع جدول زمني للاصلاح وتوضيح اهدافه للمجتمع.

هل وأدت الإعتقالات حرية الصحافة السعودية؟

أحسن الله عزاءكم!

لسنوات عديدة كان الصحفيون السعوديون يتطلعون إلى هيئة أو جمعية مهنية تنصفهم من الواقع الذي يعيشونه، والمضمخ بالشللية والفردية والقرارات العشوائية ودكتاتورية رئيس التحرير. لكن الحلم الذي لاح في الأفق يتعرض اليوم لغبار قد يعصف بجوهره الحقيقي.

عندما دشنت الدولة مرحلة الإصلاحات واعتنت بإيجاد التشريعات وعززت مناخ الحريات ومأسسة حقوق الإنسان، ووافقت على توسيع رقعة المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني. كان لا بد أن يكون للموجوعين والمهمشين والمظلومين والمحبطين صوت ودور. وأن تتسم المرحلة الجديدة بعدالة أقوى وشفافية أنصع. لكن الأمور التي تسير عليها عملية تأسيس وانتخاب هيئة الصحفيين – وهي هيئة من أكبر وأهم مؤسسات المجتمع المدني – لا تنبئ أننا بالفعل أمام بداية صحيحة للمجتمع المدني الحديث. فإذا قدر أن الصحفيين لن يستطيعوا أن يغيروا واقعهم اليوم، أو أن يدافعوا عن حقوقهم المشروعة، فكيف لهم أن يدافعوا عن حقوق الآخرين!

هل نقول (أحسن الله عزاءكم في هيئة الصحفيين) ونبحث عن جمعية مهنية أخرى وإن خارج الحدود، لأن وطننا لا يتسع صدره لنا، وفيه من لا يريد أن يكون لنا صوت. أم إن المجال ما زال مفتوحاً لنيل الحقوق؟!

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٨

* * *

هل الحكومة قادرة على مواجهة أزمتي الفقر والبطالة؟

أزمتا الفقر والبطالة – تفاقمتا بشكل مخيف خلال السنوات الأخيرة، وتهددان مستقبل الأجيال القادمة، فليس ثمة مستقبل واضح عند الكثيرين من المثقفين والإصلاحيين، نتيجة الأوضاع والظروف الداخلية والخارجية، والتزايد السكاني المريع في المملكة، فآخر التقديرات غير الرسمية يتوقع أن يتزايد عدد سكان المملكة خلال العشر السنوات المقبلة إلى ثلاثين مليون نسمة، وبرامج السعودة حتى الآن لم تحقق المأمول منها، ومعظم مخرجات التعليم الجامعي لا تتناسب مع سوق العمل، فسوق العمل يتطلب عمالة مهنية وحرفية، وعملية تطبيقية، والتعليم النظري متضخم في جامعاتنا إلى حد التخمة، فهؤلاء الخريجون، لم يعد يستوعبهم القطاع الحكومي، ويلفظهم القطاع الخاص، لذلك لا غرابة أن يدلي بعض المسؤولين بتصريحات لوسائل الإعلام المحلية، بإعادة النظر في المناهج والتعليم الجامعي برمته. ولسنا نغالي بقولنا إن التعليم الجامعي في الجملة من أسباب العطالة. ثمة تزايد لشريحة الفقراء، وقد كانت كثير من الهيئات والمؤسسات الخيرية تغض الطرف عنها لصالح فقراء الخارج، شريحة الفقراء تزداد بشكل ملحوظ، وكل سنة تنظم لهذه الشريحة: فئات، وحالات وطبقات، وهذا ملاحظ بشكل كبير، حتى جاءت زيارة سمو ولي العهد إلى أحياء الفقراء في منطقة الرياض، من ثم سلط عليها الإعلام الأضواء!، وجاءت خطوة تشكيل لجان معنية بالحد من ظاهرة الفقر في المملكة، والإسكان الشعبي، ثم جاءت خطوة مجلس الوزراء بتشكيل وزارة مستقلة معنية.. معنية بالحد من انتفاخ وتضخم شريحة الفقراء في المملكة.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٧

* * *

حوار حول الحوار

كنت ـ وما أزال ـ أرى أن الحوار، بصرف النظر عن أطرافه وموضوعه ومنابره، هو دليل صحة وحيوية. وكنت ـ وما أزال ـ أرى أن الحوار هو الخطوة الحقيقية الأولى نحو التسامح، وأن التسامح هو الركيزة الأساسية في بناء مجتمع يقبل التعددية ويحترم الآخر. تجمع الردود على أن هدف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني يجب أن يتجاوز إنشاء ثقافة للحوار إلى إصدار توصيات ملزمة، وهذه وجهة نظر أقدرها، ولكنني أرى أنها تبالغ في أهمية التوصيات والقرارات. أمامنا توصيات وقرارات عديدة لا تنفذ لأسباب كثيرة من أهمها، في نظري، أن الكثير من هذه التوصيات والقرارات غير قابل للتنفيذ لأنه يولد في بيئة لم تتعود على ثقافة الحوار. هناك قرارات متراكمة، عبر السنين، عن ضرورة توسيع آفاق العمل أمام المرأة السعودية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. القرارات موجودة والتنفيذ معطل. وهناك توصيات عديدة تتحدث عن التعدد المذهبي. هل يمكن أن تتحول هذه التوصية إلى قرار ملزم بصدور مرسوم أو أمر يتبناها؟ السبيل الواحد لقبول الآخر هو دخول حوار فكري صريح مع الآخر ـ والمكان الأنسب لحوار كهذا هو مركز الحوار. هناك قضايا وطنية شائكة لا يمكن البت فيها "بفرمان" صادر من عل. هل يمكن حل مشكلة المهور بقرار من مجلس الوزراء؟ هل يمكن التفرقة بين الاهتمام المشروع بمنطقة ما وبين العنصرية البغيضة عبر توصية من مجلس الشورى؟ هل يمكن فصل التقاليد التي ارتبطت دون وجه حق بالشريعة وأصبحت تعامل كما لو كانت جزءاً منها بأمر سام؟ هل سياقة المرأة للسيارة قضية يمكن أن يبت فيها بسطر واحد تصدره جهة واحدة أم إن الأمر يتطلب الكثير من النقاش؟

غازي القصيبي

الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٧

* * *

السعوديون والسياسة

تؤكد العديد من المؤشرات الحقيقية استمرار ظاهرة النمو المفرط في الاهتمام بالشأن السياسي لدى السعوديين، وتراجع الاهتمامات الشعبية لعدد من المجالات بسبب هذا التضخم الحاد، مما أثر على حيوية بعض الأنشطة الثقافية والأدبية والاجتماعية والرياضية. ظاهرة التحولات الكثيرة والمفاجئة لشخصيات ذات ثقافة دينية أو أدبية أو اقتصادية وإدارية وغيرها إلى الاهتمام السياسي تؤكد مدى إغراء السوق السياسية. المراقب الخارجي يذهل من هذه البؤرة الذهنية السياسية النشطة والبكر التي لم تفرغ شحنتها السياسية بعد، فمظاهر التعطش تسجلها بقوة تقنية الاتصال عبر الفضائيات والإنترنت، وقبلها السحب الشديد لكتب فكرية وسياسية من دور نشر عربية وعالمية بارزة. ما الذي يجري في بلدكم؟ هذا هو التساؤل الذي كثيرا ما يطرحه المثقف البعيد عن تفصيلات المشهد المحلي! نبدو أمام الآخرين وكأننا شعب جائع سياسيا وانخرط فجأة في هذا الشأن وأصبح مهيئا لذلك وقابلا للتنشيط.

ليست المشكلة في الاهتمام السياسي فهو شأن عام يصعب تقييده عمليا. ما يقلق هو التحولات

المفاجئة والمتأخرة والتي يكون أصحابها عرضة لثغرات معرفية ونقص في الخبرات يؤهلهم للحديث عن هذا الجانب وممارسته. ومع التسارع الكبير الذي أتاحته التقنية فقد أصبح معدل مرور الأخبار والأفكار السياسية التي تمتصها الذهنية الشعبية فوق قدرات النخبة فكيف بالفرد العادي. تجربة السنوات الماضية التي نقلت الاهتمامات السياسية في القضايا العالمية والمحلية إلى العقلية الشعبية نتيجة الظروف القهرية التي وفرتها تقنية الاتصال، لم تقابلها استراتيجية موازية لاستقبال هذا المتغير الجديد، فما زالت مظاهر الارتباك في الرؤية واضحة، حتى الصحافة لم تحصل على الحرية التي تمكنها من سحب امتيازات الفضاء الإنترنيتي الذي يحطم كل الأفكار التقليدية ويجذب الجميع إليه فتصنع داخله عقول هذا الجيل في هذا الفضاء المتمرد على كل الضوابط، ثم لا نجد تطورا في الحرية يوازي ذلك ويحقق قدرا من الحصانة والاحترام في فضاء الصحافة المحلية.

عبد العزيز الخضر
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٤

* * *

هل هي جمعية أهلية أم حكومية؟

وجود جمعية وطنية - أو أهلية - لحقوق الإنسان حدث مهم وحاجة مجتمعنا إليه قائمة ولكن هذه الحاجة على أهميتها إذا لم تقدم بصورة حسنة ومتكاملة وبوضوح شديدين لن يكتب لها الاستمرار كما لن يدوم تفاعل الناس معها ولهذا ستفقد بريقها لتعود جدواها قليلة في نهاية المطاف. الاسم الذي أطلق على هذه الجمعية أنها "وطنية" و"أهلية" والذين تحدثوا عنها من أعضائها أكدوا أنها تمت بمبادرة خاصة من أعضائها المعلنة أسماؤهم، وهذه الجزئية كانت بحاجة إلى إيضاح أكثر إذ إن السائد عند فئة من الناس أن الأعضاء تم تعيينهم واختيارهم من الدولة ولهذا فهم يستغربون أن تكون أهلية لأن هذا المفهوم من مستلزماته أن يبادر أشخاص فيقدموا مشروعا متكاملاً ويطلبون الموافقة على تكوين جمعية حقوقية لجهة الاختصاص تتم بعدها الموافقة على هذا المشروع عند استكمال عناصره. هذه النقطة تحديداً بحاجة إلى إيضاح كما أنها بحاجة إلى إيضاح آخر من جهات الاختصاص التي أظنها وزارة العمل لأنها الجهة ذات الاختصاص بالسماح بتكوين جمعيات، هذا الإيضاح يتضمن إمكانية السماح بإنشاء جمعيات أخرى لحقوق الإنسان أو عدم السماح بذلك والاكتفاء بهذه الجمعية مع بيان الأسباب الداعية لذلك.

محمد علي الهرفي
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٣

* * *

مفاوضاتنا الخاسرة!!

يراودني سؤال جوهري يلح علي منذ عدة شهور: وهو لماذا أخفقنا في السنوات الأخيرة في مفاوضاتنا مع كبريات الشركات الغربية والدولية للاستثمار في المملكة؟.
لسنا في موقف تفاوضي قوي جداً سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وأن فرض الشروط الصارمة على الشركات هو عملية تطفيش واستبعاد لا غير، وأنه لا وطنية أبداً في إبعاد الاستثمارات الضخمة عن بيئتنا الاقتصادية، وأن الشروط المبالغ فيها ستجرنا إلى وضع تفاوضي مستقبلي قد نستجدي فيه الشركات غداً، أو نضطر إلى إلزام مشروعاتنا على شركات أقل كفاءة.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢١

* * *

قيمة الوطن المفقودة

هل رفع ابني في مدرسته السعودية علم بلاده ذات يوم، وهل غرسنا في قلبه ووجدانه قيمة وطنية؟ فلكي تكون "وطنياً" يظل هذا مصطلحاً ذا قياسات نسبية ومعيارية مختلف فيها فللفئات والمشارب المختلفة رؤاها المتباينة حول القضية. بعضهم يرى الوطن في قياساته الجغرافية والسياسية المحددة وبعضهم يراه في الشمولية الفكرية: لا يهم أن يحمل بطاقتي وهويتي المدنية بقدر ما يشاركني في معتقدي ومنهجي. ولست أرى تناقضاً بين التوجهين. بعضهم ينظر إلى الوطن على أنه المكان، وبعضهم ينظر إليه فقط بالمقدار المادي الذي يمنحه إياه. والوطن لدى كثير من الناس مجرد أمن وظيفي وحياة اجتماعية رغيدة، وإذا لم يمنحك الوطن هاتين المفردتين فلا معنى للوطن عندهم، مرة سألني أحدهم: إذا لم يكن الوطن أمناً وظيفياً فلماذا يكون وطناً وسكناً؟ من الخطأ أن ننظر إلى الوطن على أنه مجرد جيب ماطر بالنقود. نعم: الوطن هو القيمة المعطاة للإنسان وهو مقدار كرامته داخل حدوده وكرامة الإنسان وقيمته هي الشرط الأساس الذي لا بد من الاتفاق عليه كعقد أول من بند "الوطنية" وكل ما بعده من أمور خلافية قابلة للأخذ والعطاء. لماذا يعشق الطفل المصري بلده مصر أكثر مما يعشق ابني بلده على الرغم من أن "بلدي" كان ثرياً ومعطاءً له؟

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢١

* * *

حتى العلاج أصبح عندنا بـ(الواسطة) يا وزير الصحة؟؟

أعرف ويعرف غيري أن مرض الواسطة مستفحل عندنا في مجالات فرص العمل والتحاق الطلبة بالكليات بل وفي أجهزتنا الحكومية وفي مجالات عديدة.. وأحاديث المجالس تتحدث عن هذا المرض الخطير منذ سنوات عديدة ووسائل الإعلام تتحدث أيضاً وتحذر من العواقب ولكني أبداً لم أكن أتصور أن هذا المرض قد انتشر أيضاً حتى في الأجهزة الصحية الحكومية التي توفر العلاج للمرضى المحتاجين ليصل الأمر إلى حد أن من لديه واسطة فيمكن أن يحصل على فرصة العلاج في المستشفيات الحكومية، أما من ليس لديه تلك الواسطة فلا يستطيع الحصول على العلاج المجاني حتى لو كانت حالته المادية لا تسمح له بالذهاب للمستشفيات الخاصة.

عبد الله ناصر الفوزان
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٠

* * *

حقوق الإنسان والجمعية الأهلية لمظالم الناس

أيعقل بين عشية وضحاها أن تخرج كتابات إسلامية ومبادرات – تروم – إقناعنا بأن هذه الحقوق موجودة ومعمول بها على مر تاريخنا، وأنها من أدبياتنا السياسية دونما وجود واقعي لها مشهود وجلي؟ ألم تكن هذه الحقوق مغيبّة طيلة تاريخنا السياسي؟ إذن لماذا الإصرار على إدخال هذا المنتجز الأجنبي في عباءتنا الإسلامية؟ ثم أليست حقوق الإنسان المعاصرة – نتاج– تصور للإنسان والكون والحياة، مختلف تماما عن التصور الموجود في ثقافتنا العربية والإسلامية؟ أليست ثمة اختلافات جوهرية بين منظوري حقوق الإنسان في ثقافتنا وثقافة الآخر؟ هل تقبل المنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية ونحوها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ومراقبتها على مستوى العالم، بمعاييرنا ومقاييسنا في حقوق الإنسان؟ وإن كانت لا تقبل معاييرنا ومقاييسنا التي استقيناها من ثقافتنا وهذا هو المرجح، فماذا أفدنا من هذه المبادرات والطروحات؟

غازي المغلوث
الوطن ٢٠٠٤/٣/٢٠

* * *

مغالطات أخرى

من المغالطات القول بأن مناهجنا لم تفرخ إرهابيين، ولو كان ذلك صحيحا لأصبح مئات الآلاف الذين درسوا هذه المناهج في عداد الإرهابيين. وتفتقر هذه المغالطة إلى الدليل الإحصائي الذي يجعلنا نثق بها. ويمكن كشف زيفها من غير عناء؛ فلا تصعب البرهنة على أن مناهجنا تسهم بنصيب وافر في إنتاج المتطرفين. فتتضمن المناهج، والدينية منها على الأخص، من الشطط في القول والأحكام ما يمثل سندا قانونيا يجعل مدرسي هذه المواد يتجاوزون حدود التعليم الموكل إليهم إلى

التصرفات التي تؤدي إلى التطرف والتشدد، كإدخال الأشرطة التحريضية إلى المدارس وحث الطلاب والطالبات على اقتنائها والاستماع إليها والتعليق عليها وإقامة الندوات والمواعظ والمعارض التي تزرع التطرف وتجند الأتباع. أما أن طلابنا لم يصبحوا جميعا متطرفين فسببه لطف الله بنا: فبعض الناس سهل الانقياد يتأثر بالدعوات المتطرفة وبعضهم يعصى على ذلك. ومما يدل على أن هذه الدعوى ليست إلا مغالطة أن المدافعين عن المناهج يقصرون مفهوم التطرف على الأعمال الإرهابية التفجيرية ومظاهر العنف الأخرى. والزعم بأن الذين يرتكبون هذه الأعمال اكتسبوا مظاهر هذا التطرف من خارج المملكة. أما الملاحظ للشأن الداخلي فلا بد أن يكتشف أن منبع هذا التطرف الشائع داخلي أساسا. ومن الشواهد على هذا أن كثيرا من الشيوخ المتطرفين الذين يصدرون فتاوى العنف المتشددة لم يغادروا المملكة، ولهم مساجدهم وتلاميذهم ومواقعهم على شبكة الإنترنت. كما أن هناك كثيرا من المواقع على الإنترنت يديرها ويكتب فيها كثير من السعوديين، وهي تشيع خطابا متشددا متطرفا يطفح بالعداوة، لا للكفار فقط، بل للمسلمين، ومنهم كثير من السعوديين. ومن مظاهر هذا العنف الداخلي ما يوجّه إلى بعض الكتّاب السعوديين من تهم الزندقة والنفاق والعلمانية والعمالة لأمريكا، والأذى الذي يصل إلى بعض الكتّاب والشيوخ المعتدلين عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني، وحض الشباب المتحمس على عداوتهم، بل وتهديدهم بالقتل. يضاف إلى ذلك ما يظهر في بعض ملاحق الصحف السعودية الأسبوعية من خطاب يتسم بالعنف والتطرف، ويضرب فيه المنتسبون إلى التعليم بسهم وافر. ويبين هذا كله أن الجو العام الداخلي مجلل بكمٍّ هائل غير معقول من الكراهية والعنف اللفظي. والسؤال المهم هو: من أين أتى الفكر الذي تربى عليه هؤلاء المتطرفون؟ وأين يتلقونه؟ لا يخفى على الملاحظ أن المحضن الأول لهذا كله هو المدارس بمناهجها وبكثير من مدرسيها الذين يعتنقون الفكر المتطرف ويشيعونه.

ومن المغالطات الأخرى أن التطرف ليس مقصورا على المملكة، فهو موجود في غيرها، مثل مصر والجزائر والمغرب. وتتعامى هذه المغالطة الحقيقةَ الواضحة التي تشهد بأن كثيرا من الحركات المتطرفة خارج المملكة إنما تستمد مرجعيتها من بعض "الشيوخ" في المملكة. وسيجد الدارس لخطب زعماء تلك الحركات الخارجية المتطرفة وأفكارهم أنها تقوم أساسا على الخطاب الديني المتطرف الشائع في المملكة.

حمزة المزيني

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٨

* * *

الدين والوحدة الوطنية

ما هو أكثر أمر يضر بالوحدة الوطنية في بلد متعدد الطوائف والمذاهب؟... لا شك، فرض مذهب واحد. هل توجد وطنية حقيقية حينها؟ أي ولاء باسم الوطن لا باسم الدين أو المذهب الديني الخاص. لقد أرق هذا الأمر فلاسفة ومفكري أوروبا منذ بداية الإصلاح الديني وحتى اليوم. هناك مشكلات تتعلق بالنزاع الديني أو المذهبي ما زالت عالقة في البلدان الديمقراطية الغربية، ولكن مهما بلغ التطرف مداه فإن المنطق العلماني للتسامح يفرض على تلك الشعوب الوقوف ضد التعصب الديني. ولكن في البلدان التي لم يقدر لها أن تحدث إصلاحاً دينياً يخرجها من موقفها الأرثوذكسي – السلفي فإنها ما تزال تقيس كل شيء بالمعيار الديني. فأن تحب أو أن تكره أو تحكم على الناس أو تقوم أمور السياسة وشؤون الدنيا فذلك كله مرتبط بالدين، أو بمذهبك الديني. لا فرق بين الأديان في ذلك، فلو تركت الأمور لمفسري النصوص الدينية فإن الحياة كلها تغدو مسرحاً للاحتراب الديني أو الطائفي.

عادل زيد الطريفي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٧

* * *

وطن أسرع

عندما يصبح الوطن وعاء يحتوي كل الاختلافات فلا بد أن يمر بكل مراحل الاندماج لتكوين مادة ذات مزيج متجانس؛ وربما هي الآن إحدى هذه المراحل. ما يدفع المواطنين للخوف هو تكوُّن تيار قوي وذو أهداف واضحة ومعلنة اتفق عليها مجموعة من أبناء هذا الوطن. هذه الأهداف تتعلق بمعنى هو في صميم قلوب هذا الشعب وهو الدين الذي كان سبب التوحد يوما ما حين أطفأ النعرات القبلية والعرقية. فكيف يحدث أن يشعلها نفس ذلك الدين؟ نحن شعب ذو اختلافات كبيرة. طبقات اجتماعية وقبائل ومذاهب، تعداد سكاني كبير على أرض شاسعة مترامية الأطراف. نحن وطن لم يمر بكل تجارب التيارات الفكرية، لأنه اتفق منذ بدايته على نهج واحد وانغلق على ثقة أبنائه به وثقته بهم؛ اعتمد الطابع التقليدي والعرفي في ثقافته الاجتماعية ليولد حركة تيار فكري لا يختلف كثيرا، وإن حصل ذلك فلن تطغى نتائجه لتصل حد التشابك العنيف.

كل الدول المجاورة لنا اكتسبت وطنيتها الصلبة بعد مراحل من الجزر والمد في داخل شعوبها. ثورات؛ حروب؛ وها نحن في أول تجربة وطنية حقيقية لنا؛ وظهر المقياس الحقيقي الذي سيجتمع عليه أبناء هذا الوطن حكومة وشعبا وسيتفقون على كل اختلافاتهم. لماذا نخاف من مستقبل دخل فيه غيرنا قبلنا وهاهم الآن في أحسن الأحوال، لماذا نرتعب من تجربة هي في حكم (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم)؟ أينما كان الحق وأينما كان تحديد المصير فإن أغلبية الحركة الوطنية نحو الاندماج ستحقق مستقبلا جميلا. فرصتنا هي أن الوطن العربي والإسلامي مليء بمثل هذه التجارب؛ ويمكننا الاستفادة منها. لنخرج من هذه المرحلة بأسرع طريقة؛ فتاريخ هذا الوطن مازال شابا وقادرا على أن يمر بكل مراحل التغيير مهما كانت صعوبتها (أسرع منهم).

ابراهيم سنان

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٦

* * *

من قيادة الذات إلى قيادة المجتمع

يمر مجتمعنا بفترة تتسم بتحويلات اجتماعية وثقافية كبرى تتضح أبعادها من خلال ما نشاهده ونعيشه من حراك اجتماعي وثقافي على مستوى الأفراد والمؤسسات، وفي هذا تكمن عودة المؤشرات الصحية لهذا المجتمع رويداً رويداً. زرع لقاء الحوار الوطني الثاني في مكة المكرمة بذرة جميلة تقول إن التسامح والتعددية هما إثراء للمجتمع وهما مبدأ وقانون إلهي حتمي في هذا الكون، فجنينا عملاً رائعاً تمثل في مساهمة أطياف هذا المجتمع على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم في هذا الحوار بطرح رؤاهم حول العديد من القضايا التي تهم المجتمع وتشكل تحدياً في مسيرة الإصلاح. زرعنا هذا العمل/ الإنجاز التاريخي فجنينا ترسيخ عادة غيرت من الخارطة الذهنية لدى الأفراد فأضافت إلى تصوراتهم الذهنية أنماطاً جديدة في طريقة التفكير بعد أن اكتسبوا قدرة أكبر على فهم وإدراك المتغيرات من حولهم ومن ثم فهم التصورات الذهنية لدى الآخرين. وكنتيجة لذلك تحولوا وبعقلية منفتحة إلى تقبل الحوار كعادة إيجابية تدعو إلى مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم بصراحة وحرية من منطلق المبادئ التي تنظر إلى الفرد بمبادئه وأخلاقه لا بالقشور الخارجية والأمور الشكلية.

أميرة كشغري

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٦

* * *

مشكلتنا في المنهج الخفي

إذا كان تطوير المناهج الدراسية لا يختلف على أهميته اثنان إلا أن أي تطوير لا بد أن يشتمل على تغييرات إما في المحتوى أو أسلوب العرض بما يسمح بالتقديم أو التأخير أو الحذف أو الإضافة أو حتى إعادة التفسير أو التوضيح بما يتفق وخصائص شخصية المتعلم وظروف التعلم ويلبي احتياجات المتعلم النفسية والعقلية. عندما نتطرق للمناهج الدراسية فإننا نختزلها في المحتوى فقط. البعد الآخر الذي لم يتم التطرق إليه عند مناقشة المناهج الدراسية

هو ما يسمى بالمنهج الخفي. المنهج الخفي هو كل الخبرات والاتجاهات والقيم التي يكتسبها الطالب خارج إطار المنهج المعلن ولكن داخل البيئة المدرسية. إن السلوكيات الخاطئة والأفكار المنحرفة والمعلومات المغلوطة لا يتعلمها الطالب على علم ودراية من المدرسة وإنما غالباً ما تكون من خلال المنهج الخفي.

علي عيسى الشعبي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٥

* * *

نحو ثقافة سياسية جديدة

كيف لنا أن نبدع ثقافة حوارية، تساهم في تطورنا الروحي والإنساني والحضاري. كيف لنا أن نطور ثقافة البناء والإصلاح في عالم يمور بالنزاعات والحروب. العنف المستشري في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن مقابلته بالعنف، لأن هذا يدخل الجميع في أتون العنف ومتواليات الخطيرة. ولكن نقابله بالمزيد من الحوار والإصلاح في أوضاعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تساهم بشكل أو بآخر في تغذية قوافل العنف والقتل والتطرف بالمزيد من الأفكار والتبريرات والمسوغات. التحولات الكبرى تؤكد على ضرورة بلورة ثقافة سياسية جديدة، ترى في الحوار جسر الوفاق الوطني، وإن السلم الأهلي والمجتمعي، هو مستقبلنا الذي ينبغي أن تسعى كل التيارات والوجودات إلى إنجازه، وإنضاج الظروف المؤدية إليه. فالمصالحة السياسية التي تدعو إلى إرساء قواعدها الحضارية، وتوفير ظروفها الذاتية والموضوعية، بحاجة دائماً وفي كل المراحل إلى ثقافة سياسية جديدة، تمارس عملية القطيعة المعرفية والمرجعية مع ثقافة التعصب والإقصاء والنبذ والعنف. لتؤسس نمطا ثقافيا سياسيا جديدا، يأخذ من قيم الحرية والمسؤولية وحقوق الإنسان كرامته، الإطار المرجعي لهذا النمط.

محمد محفوظ

الرياض، ٢٠٠٤/٣/٣٠

* * *

صدام الدولة والمجتمع

الإخفاق التاريخي الذي نعانيه، ليس وليد الدولة البعيدة عن خيارات الشعب فحسب، بل هو أيضاً وليد المجتمع الضعيف، الجامد، الذي فقد المبادرة، وتوقفت مسيرة البناء والتأسيس لديه.

فالدولة تعاني من أزمة في شرعيتها وبنيتها ودورها ووظيفتها الحضارية، كما أن المجتمع أيضاً يعاني من أزمة تتجسد في تفتته وتشرذمه واستحكام نمط التبعية والاستهلاك الترفي في مساره السياسي والاقتصادي والحضاري. لذلك فإن عملية الخروج من هذا المأزق التاريخي، ليس من خلال إصلاح جهاز الدولة فقط، وإنما هو بحاجة إلى عملية إنهاض شاملة، تستوعب جميع مناحي الحياة. تلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب للمشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن انجازه، أي عن خيانتها له، وليس بسبب تحققه. كان يكفي أن تظهر لا فاعلية البرنامج الوطني أو عيوبه حتى تفقد الدولة توازناتها المادية والمعنوية، وتضيع هي نفسها هويتها وتفقد مقدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والاجماع. ويغيب في هذا المشهد الاتزان، وتندثر قيم الحوار والتسامح والتكامل، والبحث الجاد عن طرق أو طرائق للخروج من الأزمة. فالدولة تعيش الاغتراب بكل صوره عن المجتمع، وهذا الأخير يعاني التردي والضياع، وتستفحل في أحشائه كل التوترات والتناقضات.. دولة تستند على ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد والتهميش والإقصاء، ومجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح.. دولة تسلطية تلغي كل تنوع، وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله، ولا تنطوي ممارساتها على قيم العدل والتداول والحرية ومجتمع يصادر حق أبنائه في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم السياسية والفكرية والمعرفية.

محمد محفوظ

الرياض، ٢٠٠٤/٣/٩

* * *

النقابات العمالية قد تعيق الصادرات السعودية

للأسف الشديد أعلن وبكل خجل أننا نحن في القطاع الخاص نقف عائقاً أمام تحقيق آمال العمال السعوديين في تشكيل (اللجان العمالية) نعم لقد أثبتت النتائج أن هناك إرهاباً إدارياً تمارسه بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص تجاه العمال في منعهم من تشكيل (اللجان العمالية) وهو حق منحهم إياه النظام السعودي والنظام الدولي. فالنتيجة بعد هذا الحوار الطويل والخاص بمطالبة الحكومة السعودية بإنشاء (التنظيمات العمالية) هي إنشاء لجنتين عماليتين فقط الأولى أسستها (شركة أرامكو السعودية) وهي الرائدة في التنظيم والثانية شركة الاتصالات السعودية وهي شركة حديثة النشأة لكن قياداتها من ذوي الفكر الإداري المتطور، أما اللجنة الثالثة تحت التأسيس فهي اللجنة العمالية (بغرفة الرياض) التي تؤكد ريادة فكر أصحاب الأعمال والمسؤولين في غرفة الرياض والتزامهم بمنح العمال حقوقهم لأن يكونوا قدوة للمشتركين في الغرفة. إن حق العمال في تكوين اللجان العمالية هو حق لا ينازعهم أحد فيه وهو حق وليس ميزة أو إكرامية أو منحة وهو حق إن لم تتعاون الشركات والمؤسسات (التي ينطبق عليها النظام) في إعطائه للعمال فإن على الدولة كراعية للتنظيمات الرسمية ضرورة التدخل لتطبيق النظام وإعطاء العمال حقهم. إنه من المؤسف جداً أن تتخلف شركة مثل (سابك) من أخذ المبادرة في تشكيل اللجان العمالية وإني أخشى على صادراتها أن تمنع في أسواق الدول الأوروبية الصناعية (بعد دخولنا منظمة التجارة العالمية) بحجة أن شركة سابك لا تطبق نظام العمل الدولي والسعودي وتحرم عمالها من حق التمثيل النقابي أو التنظيم العمالي، وأخشى على بنوكنا التجارية السعودية أن يوقف التعامل الدولي معها بحجة انتهاكها لأحد بنود الإعلان الدولي للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وعلى رأسها حق التمثيل والتنظيم العمالي.

عبد الله صادق دحلان

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٤

* * *

محامي مَن لم يرتد

أصدرت المحكمة الكبرى بالرياض، حكماً بالسجن لمدة ٣سنوات والجلد ٣٠٠ جلدة للمعلم المتهم بالردة، وذلك بعد إدانته بجزء من التهمة الرئيسية، مع الإبعاد عن التعليم كوظيفة. وأسقطت المحكمة حد الردة عن المتهم، بينما ادانته ببعض الألفاظ التي نسبت اليه من خلال الادعاء العام، الذي استند على شهادة ٣ من الاطفال، اضافة الى كلمة (شهد المعلمون على انه قالها أمامهم). وفي حديث لجريدة الشرق الأوسط، قال المعلم المتهم، الذي فضل عدم نشر اسمه: (لم أفاجأ بالحكم. كنت متوقعاً أي شيء يصدره القاضي، خاصة انه أمر بسجني في وقت سابق، قبل أن يحاكمني. إن اشد ما يحزنني هو انني حاولت الدفاع عن نفسي وإيضاح الحقيقة). انني أستغرب لماذا لم تعين المحكمة محامياً لهذا المعلم، فلربما تكون هناك قضية كيدية او ما شابه؟! نحن نتحدث عن الشفافية كشعار، لكننا لا نطبق أدنى شيء منها. ولو كنا شفافين بشكل حقيقي، لأعطينا هذه القضية حقها، وأشرنا الى كل الادعاءات بحق المتهم، والى حقه في تعيين محام يدافع عن هذه الادعاءات.

سعد الدوسري

الرياض، ٢٠٠٤/٣/١٥

* * *

سرقة الحقوق الخاصة علناً

كنا سنعذر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات في تنازله عن الديون المستحقة على الدولة لشركة الاتصالات والتي تتعدى أربعة مليارات وربع المليار، لو أن الشركة كانت لا تزال شركة حكومية. فنقول إن الدولة وضعت زيتها في دقيقها. أما وأن ٣٠٪ من رأسمال الشركة مملوك للمواطنين وتعد من الأموال الخاصة، فإن تصرف وزير الاتصالات في غير محله، لأنه

غير مخول من الجمعية العمومية للشركة للقيام بهذا الإجراء الذي يمس الأموال العامة والخاصة.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٣

* * *

تعطيل آليات النقد الذاتي

إن أهم ما عطل آليات النقد الذاتي في مجتمعاتنا هو الشرخ القائم بين الأصالة والمعاصرة أو بالأحرى الجدل السقيم بين دعاة التغريب ودعاة التقليد، فالنخب المتعصرنة لم تجد حلا إلا بإطراح كل قديم والسعي في الاتجاه الغربي على أنه السبيل الوحيد للحاق بركاب الأمم المتحضرة، بينما ارتبطت النخب التراثية بالتاريخ والدين ولم تستطع الفصل بين ما هو تاريخي وبين ما هو ديني فأصبح نقد التراث مستحيلا وضمت كلمة "الثوابت" إلى الثوابت الدينية الحقيقية كما هائلا من أقوال الفقهاء على مر العصور، وبات من المعتاد أن المفاهيم الشائكة كالديمقراطية والتعددية وحقوق المرأة وحرية الفكر والتي ينادي بها تيار المعاصرة تقابَل بالعداء من التيار التراثي فيلجأ إلى نقيضها كقمع حرية التعبير وتهميش المرأة دون أن يدلل على أصالة هذا الطرح.

ليلى أحمد الأحدب

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٣

* * *

الإصلاح السياسي: التعجيل أم التأجيل؟!

لقد تكشف من التجارب المريرة التي مرت بها أمتنا، أن اختراق الوطن وإحكام القبضة على مقدراته من قبل القوى الخارجية هو أسهل بكثير، عندما يغيب دور المواطن عن المشاركة في صناعة القرار، وتقرير مصائره وأقداره. المطالبة بالإصلاح ليست أحجية وليست وسيلة للضغط على أنظمة سياسية غيبت حق شعوبها في المشاركة لحقب طويلة، ولكنها ينبغي أن تكون عملاً استثنائياً، مبدعاً وخلاقاً. هو عمل ملح وعاجل، لا يمكن تأجيله، إلا إذا كنا على استعداد لتحمل تبعات الطوفان. بلداننا تواجه أزمات كثيرة، لا يمكن التريث أمامها، لأنها لن تتوقف في انتظار حلولنا، بل ستتضاعف وتتفاقم.

د. يوسف مكي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٠

* * *

متخلفون في التنمية البشرية: لماذا؟

الفقر في أي مكان حتى ولو كان محلياً، يشكل خطراً على الرفاه في كل مكان عالمي، فالفقر وصمة عار في جبين الإنسانية، حيث ورد في التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المملكة تحتل المرتبة ٧٣ في قائمة التنمية للدول العالمية، وبذلك تعتبر المملكة ذات مؤشرات ودلالات متوسطة للتنمية البشرية، إذا علمنا أن دول العالم تتجاوز ١٥٠ دولة، وتشمل هذه المؤشرات نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ونسبة التعليم، والأمية، وهناك بالطبع دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، وهي الدول الصناعية والدول المتقدمة، لكن الغريب أن البحرين والكويت والإمارات وقطر، جاءت في هذه الشريحة الأولى، ولو أنها متأخرة فيها، لكنها تظل مصنفة أنها تنمية بشرية مرتفعة، وهو المهم هنا، لأن هذه الدول ليست بعيدة عن المملكة، وتربطنا بها وشائج اجتماعية وسياسية ضخمة، يأتي على رأسها مجلس التعاون الخليجي، مما يوحي أن هذه الدول متقاربة التنمية، لكن أن يكون بينهما فرق تنموي كبير، فإن ذلك يضع كثيراً من الالتزامات والمسؤولية أمامنا عن أسباب التقصير.

مازن بليلة

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٣

* * *

نظام الكفيل اللاإنساني

هذه دعوة لجمعية حقوق الإنسان الأهلية الوليدة. رسالة من أخ مصري يقول فيها: "معاملة بعض الكفلاء لمكفوليهم تنم عن انعدام الإنسانية، ولعل الكم الهائل من الشكاوى لدى مكاتب العمل من ظلم الكفلاء لمكفوليهم يكفي للدلالة على ذلك، فإذا أضفت إلى ذلك طول الإجراءات وبطء التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام التي تصدر فإنك ستصاب بالذهول، فهناك بعض العمال المظلومين لا يفضل الذهاب إلى مكتب العمل لأنه بعد الإجراءات الطويلة لا يتم تنفيذ الأحكام خاصة إذا كان الكفيل من الأثرياء أو أصحاب العلاقات مع ذوي السلطة والمناصب فهو يستطيع ببساطة أن يأكل حقوق مكفوليه بل ويعذبهم ويقهرهم، وهؤلاء العمال لا حول لهم ولا قوة سوى الدعاء على هؤلاء الكفلاء بالدمار والخراب وسوء المصير". والآن لكم أن تتصوروا حجم السمعة السيئة التي تلحق بالسعودية والسعوديين بسبب هؤلاء الكفلاء الظلمة الذين لا يتورعون عن أكل حقوق الناس، ثم لا يجدون نظاماً صارماً يردعهم، ويكفل لمكفوليهم حقوقهم وكرامتهم.

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٣

* * *

منجزات الحوار الوطني

في مجتمع تعود على نبرة واحدة مرتفعة، ويسوده صوت مرتفع إقصائي، يعتبر ما تحقق اختراقاً على أكثر من جبهة وانتصاراً في أكثر من معركة. تعانق أشخاص كان من قبيل المستحيل أن يراهم أحد يتصافحون. اعترف بالتعددية المذهبية أناس كانوا يرون فيها رجساً من عمل الشيطان. تلاقت حول القضايا المطروحة رؤى لم يطف بالبال أن تلتقي على شيء. بعد كل حوار، خرج المتحاورون، وعلى وجوههم الابتسامة، وفي جعبتهم أفكار جديدة لحوارات جديدة. كل هذه الإنجازات الواعدة معرضة لخطر داهم، يجيء من أصدقاء الحوار لا أعدائه، وهو خطر التوقعات الجامحة التي تطالب بالمستحيل. ينظر البعض إلى مركز الحوار كما لو كان القناة الوحيدة، أو الأساسية، لصنع القرار في المملكة. ويتوقع البعض أن تتحول توصيات الحوار، في عملية سحرية، إلى قرارات وأن يلتزم بالقرارات كل فرد، في عملية سحرية أخرى. الحقيقة إن المركز ليس مكاناً لصنع القرار. الهدف من الحوار هو تعويد مجتمع لم يتعود على لغة التسامح التعددية على الحديث بهذه اللغة.

غازي القصيبي

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٣

* * *

السنة والشيعة.. أحباب

إذا كان البعض يقول إن تعدد الأديان في الدولة الواحدة هو أشد أسباب الفرقة والشحناء وإن تعدد المذاهب الدينية هو أشد تلك الأسباب تأثيراً فإني أقول إن اللمسات والمبادرات الإنسانية وتبادل المشاعر الطيبة وأعمال البر والإحسان هي أقوى أسباب التقارب والتآلف وإن الوعي بالمصالح المشتركة هو أعظم مصادر التلاحم ونبذ الفرقة. لذلك فقد شعرت بالسرور البالغ عندما وجدت أن إخوتنا الشيعة في بعض مدن المنطقة الشرقية قد بادروا في أيام عاشوراء بتنظيم حملة كبيرة للتبرع بالدم وحولوا المناسبة إلى عمل إيجابي يستفيد منه كل المرضى الذين قد يكونون في حاجة ماسة لنقل دم وقد يتسبب في إنقاذ حياة إخوة لهم أصيبوا في حوادث أليمة أصبح نقل الدم لهم خياراً وحيداً لإنقاذ حياتهم وقد يستفيد منه مرضى محتاجون لنقل الدم ليس فقط في مستشفيات سيهات والقطيف وغيرهما من مدن المنطقة الشرقية بل ربما يستفيد مرضى آخرون في مناطق المملكة الأخرى.

عبد الله الفوزان

الوطن ٢٠٠٤/٣/٦

* * *

رؤية سلفية محافظة حول المناهج

اليوم كثرت الصيحات حول المناهج الدراسية في مدارس المسلمين عموماً. وفي مدارس هذه البلاد خصوصاً للمطالبة بتغييرها. ولو كانت هذه الصيحات والمناداة من الكفار لهان الأمر. لأن ذلك ليس غريباً منهم فهم يريدون اجتثاث الإسلام من أصله. ولكن الغريب والمؤسف حقا أن تأتي هذه الصيحات من بعض بني الإسلام

الذين يفترض فيهم الغيرة لدينهم والمحافظة على مناهجهم والرد على دعوات أعدائهم فأطلقوا الاتهامات للمناهج الدراسية الإسلامية. فمنهم من يقول: إنها تعلم الإرهاب لأنها بزعمهم تعلم الولاء والبراء. وربما يستشهدون بفعل بعض الفئات الضالة التي قامت بالتفجيرات في البلاد وروعت العباد وأفسدت في الأرض. وهذه الفئات ليست حجة على المسلمين فهي فئات ضالة لا تمثل المسلمين ولم تتخرج على مناهج المسلمين وإنما تخرجت على أفكار منحرفة تلقتها من هنا وهناك من ضلال البشر ووحوش العالم. ومنهم من يقول: إن المناهج الدراسية عندنا تعلم التشدد والغلو – وهذا على العكس، فمناهجنا تعلم الوسطية والاعتدال وتنهى عن الإفراط والتفريط. وقال بعضهم: إن المناهج تعلم التكفير. ونقول حاشا وكلا – فمناهجنا – والحمد لله لم تكفر مسلما ولم تبدع سنيا. وإنما تحذر من أسباب الردة وتحذر من الكفر والشرك والابتداع.

صالح الفوزان

الوطن ٢٠٠٤/٣/١٢

* * *

بالانتخاب أم بالتعيين؟

طالعتنا صحيفتا الشرق الأوسط وعكاظ بخبر تشكيل لجنة حقوق الإنسان من تحت مظلة مجلس الشورى حيث تم ترشيح رئيس ونائب رئيس اللجنة الأهلية من أعضاء مجلس الشورى. لم يذكر في الخبر كيف تم تكوين اللجنة وهل الاختيار كان انتقائياً أم انتخابياً وهل ستكون اللجنة الأهلية الوحيدة أم هناك لجان أهلية أخرى وإذا كانت لجنة أهلية وحيدة فكان من المفروض أن تكون لجنة منتخبة من مؤسسات المجتمع المدني وممثلة لهم لتكون فعلاً لجنة أهلية، ممثلة للمجتمع الذي انتخبهم وليس لمن عينوا لهم. نتطلع أن يكون تشكيل لجنة حقوق الإنسان الأهلية مرتكزاً على أسس سليمة وليس أسساً تعتمد على الانتقائية في التشكيل لأن الانتقائية تلغي فكرة الأهلية. أما إذا رغبنا أن تشكل لجنة حقوق الإنسان لأغراض أخرى أو تلبية لشروط ومتطلبات دولية فقط فالأمر يكون مختلفاً.

عبد الله صادق دحلان

الوطن ٢٠٠٤/٣/٧

* * *

الديمقراطية التي يرفضها الحاكم

يجب ألا نعوّد المواطن العربي على تكرار القول: الإصلاح قادم، الإصلاح قادم، ونحن سنتولى الإصلاح من الداخل، ولا نسمح بالحلول المستوردة، ولا للتدخل الخارجي في إصلاحاتنا السياسية والاقتصادية، فنحن أعرف متى تكون وكيف تكون وبمن تكون، وأهل مكة أدرى بشعابها!! ولكن من حق المواطن أن يسأل إلى متى؟ فلماذا تعارض الجامعة العربية الإصلاح لو أتى بمبادرة عالمية، فنحن ليس لدينا إصلاح على مستوى عربي أساساً لنحتج على الإصلاح العالمي، والجامعة العربية نفسها مريضة، ودخلت غرفة الإنعاش عدة مرات، وهي معرضة للتفكك اليوم. إن الذي يعجز عن إصلاح نفسه لن يفلح ولن يتمكن من إصلاح غيره.

مازن بليلة

الوطن ٢٠٠٤/٣/٦

* * *

من الأيديولوجيا إلى الوسطولوجيا

في هذه الأيام سوق رائجة يتداول فيها أسهم الوسطية ويشترى فيها بكميات تصل إلى حد الإغراق لسوق الأيديولوجيا وذلك عبر فئات كانت تعتبر الوسط شيئاً من الممارسة المحظورة فالكل يشتري ويبيع باسم الوسط ولكن أحدا لم يعرف لنا الوسط بمدلوله الذي يجعلنا قادرين على تمييز تلك الفئات التي بدأت تطل علينا في مواقع مرئية ومقروءة ومسموعة بينما كانت تلك المواقع بالأمس محرمة بل إن بعضها يحجب عن العامة ويسمى بأسماء نابية تحذر الكثير من الأفراد من مجرد الاقتراب منها ولعل هؤلاء اكتشفوا مؤخراً أن في منهجهم قيماً تدعوهم إلى التوسط. إن الخوف القائم من التنازل عن خطابات الماضي إلى منهج الوسطية غير المرغوب فيه فعلياً وتم قبوله بشكل مؤقت جعل الأيديولوجيا القائمة تفكر وبعمق نحو إبقاء السيطرة الاجتماعية عبر التأكيد على الأخطار القائمة والتي لم تحل ولن يحلها التوسط كما يراد منها وهي من القضايا التي احتفظ بها الفكر الأيديولوجي ليجعلها عنواناً مستمراً في المجتمع. إن البحث عن منهج الوسطية في هذه المرحلة ما هو إلا إساءة غير مباشرة لكل الأمة التي تعلم أن دينها هو الوسطية وأن هذه الوسطية ليست بحاجة إلى البحث عنها لأنها هي أصل المنهج والمعتقد القائم أما إذا كنا نردد فكرة التحول إلى الوسطية كما يفهمها الكثير فهذا اعتراف غير مسبوق بأننا لم نكن وسطاً في أحوالنا وما علينا الآن هو التخلص من كل أولئك الذين أيقظتهم الأحداث الحالية ليكتشفوا أنهم لم يكونوا يمارسون الاعتدال في أمرهم وقضاياهم في التعامل مع المجتمع المحيط بهم ففكرة الارتداد على المجتمع عبر الوسطية بمنهج التحذير من خطر وهمي مثل العلمنة والانفتاح وتحرير المرأة لهي أكبر المؤشرات على إبراز وجه جديد من الوسطولوجيا المفعمة بنفس الأفكار والمناهج المستخدمة سابقاً.

علي الخشيبان

الوطن ٢٠٠٤/٣/٥

* * *

خصوصية سعودية

تقول الأنباء، إن أكثر من ٩٠٪ من زبائن مهرجانات التسوق الخليجية هم من السعوديين ولسنا بحاجة للأخبار أو الإحصاءات لنثبت ذلك الرقم. يكفي أن تتابع هذه المهرجانات على الشاشات المباشرة لتعرف أنهم زبدة مهرجان دبي وسواد ملتقى مسقط وحجزة "البست" على مسرح الدوحة في حفلها الغنائي وغالبية الحضور في هلا فبراير الكويتي. إلى هنا لم يتوقف الطوفان لأنهم أيضاً أكثر متابعي "ستار أكاديمي" وكانوا أيضاً أكثر المتصلين وأشدهم تأثيراً في انتخابات "سوبر ستار" العام الفائت. يكفي أن قنوات الطرب ومهرجانات الرقص وشاشات الإغراء صارت تعلن عن مواعيد برامجها بحسب توقيت مكة المكرمة للأسف الشديد. شبابنا لا يعرفون معنى جرينتش لكنهم يعلمون عن ظهر قلب موعد كل حفل غنائي وتاريخ كل سهرة طرب تمايلية عربية. أية قلوب هذه وبأي شيء تمتلئ؟ هنا قمة التناقض للأسف أيضاً: الذي يسمع خطابنا في الداخل يظن أننا شعب أقرب لطبع الملائكة. لا حديث لدينا في الداخل إلا عن الثمار الإيجابية في مجتمعنا المحصن وفي مسلكنا وقيمنا التي نحافظ عليها حتى بتنا من بين كل المجتمعات محسودين على هذه النعمة. نتحدث عن غراس مناهج التعليم لدينا وكيف أتت أكلها ونقف بهذه الذريعة، حجة ضد المطالبين بالتغيير لهدم قواعد وثوابت هذا المجتمع.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٤/٣/٢

* * *

نعم للإصلاح وإن جاء من الغرب

موقفنا الخطابي الرافض للأفكار الإصلاحية القادمة من الغرب تكرار لذهنية لا تزال تسيطر علينا، مستمدة من مفاهيم دينية خاطئة ترفض الغرب لكفره، أو قومية ترفضه لتاريخه الإمبريالي، وكلا الخطابين تجاوزه الزمن. يجب أن نتوقف عن إضاعة الوقت في جدل حول الإصلاح، فنحن اعترفنا بحاجتنا للإصلاح بكل شجاعة ومسؤولية، وطالما أننا بحاجة للإصلاح لأسبابنا الداخلية وسعيا خلف مصالحنا فلا بأس أن نطلب الحكمة ونتعلم ممن سبقنا في النهوض، خاصة أنهم باتوا يطلبون الإصلاح لنا، ليس محبة فينا ورأفة، وليس رغبة في ثرواتنا أو سعيا لصرفنا عن ديننا، وإنما حرصا على أمنهم ومصالحهم. يجب أن نعيد قراءة المشروع الأمريكي ونظيره الأوروبي ففيهما حكمة هي ضالة المؤمن.

جمال خاشقجي

الوطن ٢٠٠٤/٣/٢

* * *

لا تنسوا معتقليكم

بإصدار هذا العدد، يكون شهرٌ قد مضى على اعتقال رواد الإصلاح في المملكة (من ١٦ مارس الى ١٥ أبريل).

شهر مضى وتكاد تخفت أصوات المدافعين عن الأحرار، في حين تستمر الحياة السياسية في المملكة رتيبة مهلهلة بدونهم. الصحافة عادت الى جحرها القديم، تلوك الحديث عن كل الدنيا وتترك الشأن السياسي المحلّي، عدا بعض الأصوات الخافتة هنا وهناك. والنخب السعودية التي كانت تجأر برأيها عبر الصحافة والقنوات الفضائية، كممت أفواهها، ونقابات الحكومة ولجانها العمالية والحقوقية والصحافية تعطينا مؤشرات الواحد يتلو الآخر بأننا قد عدنا الى المربع الأول ولكن بإخراج مختلف، وديكور مختلف! أما الوجه الديني السلفي فعاد بأحذيته من جديد ليزيد من ضغوطه على معظم المواطنين متحالفاً مع الشيطان السياسي السعودي.

بدون الإصلاحيين، وبدون شخصيات إصلاحية جديدة تجدد دماء المجتمع، ستبقى مملكة الصمت على ما هي عليه. ستبقى الإثرة، وسيبقى الإستبداد والطغيان، وسيبقى الوضع المعاشي للمواطن العادي يسير من سيء الى أسوأ.

الإصلاح منقذ للجميع، للدولة وللمجتمع وللأفراد. لمشايخ الدين من مختلف الإتجاهات، وللنخب، للحاكمين والمحكومين. بدون صوت مختلف كان يمثله ـ الدميني والحامد والمتروك ـ وبقية الإخوة الذين اعتقلوا وأطلق سراح بعضهم، بدون صوت هؤلاء، وأمثال هؤلاء، فإن المملكة لا يمكن أن تشفى من عضالها.

تستطيع حكومة آل سعود أن تفرض سواسية سياسية، وقمعاً منظماً يشلّ الأيدي والأطراف ويخرس الألسن، لكنها لا تستطيع أن تعيش مستقرة، ولا أن تأمن العائلة المالكة غائلة العنف ـ كما رأيناه متصاعداً في المواجهات وقتل رجال الأمن. تستطيع الحكومة أن تفرض رأيها بالقوة، لكنها لا تستطيع أن تصلح نفسها بتلك القوة. وتستطيع أن تمنع الإصلاحات لفترة من الزمن، لكنها لا يمكن أن تلغيها من تطلع المواطنين. وتستطيع العائلة المالكة أن تقهر مواطنيها بسلطانها، لكنها لا تستطيع أن تفرض عليهم أن يحبوها ويقدروها. ومثل هكذا حكومة أو عائلة المالكة ستكون عرضة للزوال، اليوم أو غداً، مهما بدا سلطان القوة طاغياً.

حين نطالب بالدفاع عن الإصلاحيين المعتقلين، وحين نتذكرهم وندعو للإفراج عنهم، فإنما ندافع عن وطننا ومستقبل أجيالنا. إننا بذلك ندافع عن أنفسنا من تغول الفقر والفاقة، ومن انشطار العنف، ومن سيادة القهر المادي والمعنوي، الثقافي والسياسي والديني.

بغياب الدميني والحامد والفالح وغيرهم، تصور صانع القرار أن (الفئران ستعود الى جحورها) كما يعبر الأمراء هذه الأيام في مجالسهم! بيد أن الأزمة ليست في المعتقلين بل في الأمراء أنفسهم، ولن يكون الحلّ إلا بتغييرهم لذواتهم، وعقلياتهم، وسياساتهم، وما وضع المعتقلين الإصلاحيين في السجون إلا دلالة على تلك الأزمة التي نشير اليها.

سندافع عن المعتقلين الإصلاحيين وندعو لهم بالفرج.

سنطالب بإطلاق سراحهم ولن ننساهم.

سيبقون في ضمير كل مواطن شريف حرّ يطالب بحياة كريمة اختطفها دهاقنة العائلة المالكة وشياطين الوهابية.

وسيخرج ـ بسبب الإعتقالات ـ إصلاحيون آخرون يحملون الراية ويواصلون المسيرة.

وسيشرق النور يوماً على بلادنا، شاء آل سعود ووهابييهم أم أبوا!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:
السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done Internet

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



عملة حجازية فئة مائة جنيه عربي (إصدار عام ١٣٤٣هـ) أي قبل سقوط الدولة الحجازية وابتلاعها على أيدي النجديين